

شرح الجزية

لابن يالوشة

المستأى

لفوائد المفهم في شرح الجزية لمقدمه

دققه قراءة عليه

الدكتور جمال فاروق الدقان

٢٠١٠ - كلية الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر بالقاهرة

قدم له فضيلة الشيخ

عبد الحكيم عبد اللطيف عبدالله

شيخ مقراء الجامع الأزهر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة . ت : ٣٩٠٠٨٦٨



شرح الجزرية

لابن يالوشه

المسمى

الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة

لفضيلة الشيخ

محمد بن يالوشه الشريف

(١٢٦٠ - ١٣١٤ هـ)

قدم له الشيخ

عبد الحكيم عبد اللطيف عبد الله

شيخ مقرة الجامع الأزهر

قرأه وضبطه وعلق عليه

الدكتور جمال فاروق الدقاق

أ.م. بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

جامعة الأزهر

مكتبة الأحاب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - هـ: 3900868

البريد الإلكتروني adabook@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشارح: ابن يالوشه

• الشريفة ابن يالوشه (١٢٦٠ - ١٣١٤هـ) (١٨٤٤ - ١٨٩٦م):

هو أبو عبد الله فخر الدين محمد بن علي بن يوسف بن يالوشه الشريف المالكي، التونسي مقاماً، الأندلسي أصلاً، من العلماء الأفاضل بالقرآن والقراءات والتفسير والحديث والفقه والتوحيد. عمل مدرساً من الرتبة الأولى بالجامع الأعظم بتونس «الزيتونة»، وأسندت إليه مشيخة الإقراء بها، وكان يلقب لسعة علمه وإتقانه بالشاطبي الصغير، وله مؤلفات كثيرة في القراءات وغيرها منها: «الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة»، و«رسالة تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام»، و«رسالة نفيسة في المقدم أداء من أوجه الخلاف أو وجهه للبدور السبعة»، و«رسالة في تفصيل هاء الكناية للأئمة السبعة»، وغيرها. وهو شيخ العلامة المارغني وغيره.

وُلد الشريف ابن يالوشة بمدينة تونس العاصمة سنة ستين ومائتين وألف (١٢٦٠هـ) من الهجرة، وتوفي بتونس في أواخر جمادى الآخرة سنة أربع عشرة وثلاثمائة وألف (١٣١٤هـ) رحمه

كافة حقوق إعادة الطبع لهذه النسخة محفوظة للناشر

مكتبة الآداب (على حسن) ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

الله تعالى رحمة واسعة. أفدناه باختصار من ترجمته الملحقة بآخر كتابه «الفوائد المفهومة: في شرح الجزرية المقدمة» للمترجم، وكتبها حفيده عبد الواحد ابن العلامة إبراهيم المارغنى.

إجازة المشايخ النظار

بجامع الزيتونة الأعظم، دام عمرانته، وسما شانه

«الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد نبيه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه وكل من والاه.

* أما بعد: فقد أجاز الفقير إلى ربه تعالى أحمد بن الخوجه هذا التأليف، لصاحبه الشيخ الحاج محمد بن يالوشه الشريف، شاكراً حضرة مؤلفه الهمام، على حسن صنعه وبلوغه مبلغ الأعلام، وأذن له في نشره وطبعه رجاء تعميم نفعه، وذلك في ٢ ربيع الأنور عام ١٣٠٣هـ.

* وقد أجزته أيضاً وأنا الفقير إلى ربه محمد الشاذلي بن صالح، أصلح الله أحوال الجميع.. آمين.. * ومن محمد بيرم، * ومحمد الطاهر النيفر.

قد قررت مشيخة الجامع الأعظم وفروعه دراسة هذا الكتاب بالجامع المعمور عمره الله بصالح العلماء وكل فاضل شكور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وفقَّ صفوة عباده لتلاوة كتابه حق تلاوته، فتلوه كما وصل إليهم من الحضرة النبوية الأفضحية؛ فصححوا ألفاظه، وأتقنوا تلاوته، وحقَّ عليهم وصف حبيبه المصطفى ﷺ، حيث قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، وقوله: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»، قاموا بخدمة القرآن، فألفوا الكتب في تجويده وطرق أدائه ما بين منظوم ومنثور؛ ليقرأ كما أنزل، فجزاهم الله عن القرآن خير الجزاء.

والقرآن: هو المعجزة الخالدة الباقية على مرِّ الدهور والأعصار، جليس لا يملُّ حديثه، وهو حبلُ الله المتين، والذكرُ الحكيم، والصراطُ المستقيم، والنورُ الهادي إلى الحق، لمن تمسك به الفوزُ والسعادة في الدنيا والآخرة. نسألُ الله أن يُحيينا عليه ويتوفانا عليه؛ حتى يكون شفيعاً لنا بين يدي ربنا يوم الزحام العظيم.

وبعد.. فقد أجلتُ النظر وسرحتُ الفكر في هذا الكتاب المُسمى: «الفوائد المُفهمه في شرح الجزرية المُقدمه» تأليف وليِّ الله العلامة الشيخ محمد بن علي بن يالوشه الشريف، شيخ الإقراء

بالجامع الأعظم بتونس المحروسة، فألفيته شرحاً على الغاية من البيان، وسهولة العرض، وسلامة العبارة، قد ألمّ بشرح المقدمة الجزرية إماماً، يجعل طالب علم التجويد لا يحتاج معه إلى شرح آخر، رغم أنه سبقه علماء أجلاء بشرح المقدمة المذكورة. غير أن شرح الشيخ ابن يالوشة يمتاز بالاستيعاب المفيد؛ خصوصاً في مواضع الاختلاف وعددها، كما يراه القارئ في عدد الكلمات التي تنطق بالطاء، وباب المقطوع والموصول، وغير ذلك.

وقد أكد الشارح (رضى الله عنه وأسكنه فسيح جناته) شرحه من الآيات القرآنية المتعلقة بالأبواب التي تضمنتها المقدمة، وأورد العديد من الآثار النبوية، والعبارات النافعة عن أهل الأداء وأئمة القراءة.

ورأى أنه قد أرضى ربه بهذه الخدمة الجليلة لكتابه، وأرضى حبيبه المصطفى صلى الله عليه وآله وصحبه وسلّم، وأقول ولا أزكى على الله أحداً: إن الإمام ابن الجزري، لو اطلع على هذا الشرح لأثلج صدره، وبارك الشرح والشارح. فعلى طلبة علم تجويد القرآن قراءة هذا الكتاب والاعتناء به واستيعابه؛ فيكون فيه غنى لهم عن كثير من الشروح القديمة والحديثة.

وإنه ليتيسر للطالب أثناء مطالعته لهذا الشرح النفيس إخلاصُ
المؤلف، وأنه أراد بشرحه هذا وجهَ الله سبحانه، وإفادةَ طلبة العلم
ونفعهم. أسألُ الله أن يجزى المؤلف عن القرآن وأهله خير الجزاء،
وأن ينور ضريحه، ويجعل الجنة مُقَلَّبَةً ومثواه، وينفعنا بعلمه
وتقواه.

كتبه الفقير إلى عفوريه، وراجي رحمته ورضاه

عبد الحكيم بن عبد اللطيف بن عبد الله الحنبلي

الموجه الأول بالإدارة العامة لشنون القرآن بالأزهر الشريف

وشيخ مقراة الجامع الأزهر وعضو لجنة القرآن بالإذاعة المصرية

متن الجزية

المقدمة

فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه

- | | |
|-------------------------------------|------------------------------|
| [١] محمدُ ابنُ الجزريِّ الشافعيِّ | يقولُ راجي عفو ربِّ سامعِ |
| [٢] على نبيِّه ومُصنِّفاهُ | الحَمْدُ لله وصَلَّى اللهُ |
| [٣] ومُقرِّئ القرآنِ مع محبِّه | مُحمَّد وآله وصحبه |
| [٤] فيما على قارئه أن يعلمه | وبعد: إنَّ هذه مُقدِّمه |
| [٥] قبل الشُّروعِ أوَّلاً أن يعلموا | إذ واجبٌ عليهم مُحتمٌ |
| [٦] لينطقوا بأفصح اللغاتِ | مخارجِ الحُرُوفِ والصفاتِ |
| [٧] وما الذي رُسمَ في المصاحفِ | محرَّري التَّجويدِ والمواقفِ |
| [٨] وناءُ أنَّى لم تكن تُكتبُ ب: ها | من كلِّ مقطوعٍ وموصولٍ بها |

باب مخارج الحروف

- | | |
|---------------------------------|---------------------------|
| [٩] على الذي يختاره من اختير | مخارجِ الحُرُوفِ سبعة عشر |
| [١٠] حُرُوفٌ مدُّ للهواءِ تشتهى | فألفُ الجوفِ وأختاها وهي |

- ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءٌ
 أَدْنَاهُ: غَيْنٌ خَاوُّهَا، وَالْقَافُ:
 أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا
 الْأَضْرَاسِ مِنْ أَيْسَرٍ أَوْ يُمْنَاهَا
 وَالنُّونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا
 وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا: مِنْهُ وَمِنْ
 مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى
 مِنْ طَرَفَيْهِمَا وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ:
 لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ بَاءٌ سِيمٌ
 ثُمَّ لَوَسْطِهِ، فَعَيْنٌ حَاءٌ [١١]
 أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ، ثُمَّ الْكَافُ [١٢]
 وَالضَّادُ: مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَكِيَا [١٣]
 وَاللَّامُ: أَدْنَاهَا لِمُسْتَهَاهَا [١٤]
 وَالرَّاءُ: يُدَانِيهِ لظَهْرٍ أَدْخَلُ [١٥]
 عَلِيَا الثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِنٌ [١٦]
 وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا: لِلْعَلِيَا [١٧]
 فَالْفَا مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْمُشْرِفَةِ [١٨]
 وَغَنَةٌ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ [١٩]

بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ

- صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلٌ
 مَهْمُوسُهَا: فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَتٌ
 وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ: لِنِ عُمَرُ
 وَصَادٌ ضَادٌ ظَاءٌ: مُطَبِّقَةٌ
 صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينٌ
 مُنْفَتِحٌ مُصَمَّتَةٌ، وَالضُّدُّ قُلٌّ [٢٠]
 شَدِيدُهَا لَفْظٌ: أَجْدُ قَطٍ بَكَتُ [٢١]
 وَسَبْعٌ عَلُوٌ خُصٌّ ضَغْطٌ قَطٌّ، حَصْرٌ [٢٢]
 وَفَرٌّ مِنْ لُبٍّ: الْحُرُوفُ الْمَذْلَقَةُ [٢٣]
 قَلْقَلَةٌ: قُطْبٌ جَدٌّ، وَاللِّينُ [٢٤]

قَبْلَهُمَا، وَالْأَنْحِرَافُ صُحْحًا [٢٥]

وَلِلنَّفْسَى: الشَّيْنُ، ضَادًّا اسْتِطْلُ [٢٦]

وَأَوْ وَيَاءٌ سُكَّنَا وَأَنْفَتَحَا

فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَبِتَكَرِيرِ جُعِلَ

بَابُ التَّجْوِيدِ

مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ أَثِمَ [٢٧]

وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا [٢٨]

وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ [٢٩]

مِنْ صِفَةِ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا [٣٠]

وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ [٣١]

بِاللُّطْفِ فِي النَّطْقِ بِلا تَعَسُفٍ [٣٢]

إِلَّا رِيَاضَةً أَمْرِيءَ بِفِكَهٍ [٣٣]

وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ

لَأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَا

وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ

وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا

وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ

مُكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ

بَابُ فِي ذِكْرِ بَعْضِ التَّنْبِيهَاتِ

وَحَازِرُنْ تَفْخِيمِ لَفْظِ الْأَلْفِ [٣٤]

اللَّهُ، ثُمَّ لِامٍ لِلَّهِ لَنَا [٣٥]

وَالْمِيمِ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ [٣٦]

وَاحْرِصْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي [٣٧]

فَرَقَّقْنِ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرَفٍ

وَهَمَزٍ: الْحَمْدُ أَعُوذُ أَمْدَنَا

وَلِيَتَلَطَّفَ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّرَّ

وَبَاءَ بَرَقٍ بَاطِلٌ بِهِمْ بِذِي

رَبْوَةٌ اجْتَثَّتْ وَحَجَّ الْفَجْرُ [٣٨]

وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَيْنًا [٣٩]

وَسِينَ مُسْتَقِيمٍ يَسْطُو يَسْقُو [٤٠]

فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ : حُبُّ الصَّبْرِ

وَبَيْنَ مُقْلَقًا إِنْ سَكْنَا

وَحَاءَ حَصْحَصَ أَحَطْتُ الْحَقُّ

بَابُ الرِّاءَاتِ

كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ [٤١]

أَوْ كَانَتْ الْكِسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا [٤٢]

وَأَخْفَ تَكْرِيرًا إِذَا تَشَدَّدَ [٤٣]

وَرَقَّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ

إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ

وَالْخُلْفُ فِي فَرْقٍ؛ لِكَسْرِ يَوْجَدُ

بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مَتَفَرِّقَةٍ

عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَ : عَبْدُ اللَّهِ [٤٤]

الْإِطْبَاقُ أَقْوَى نَحْوُ : قَالَ وَالْعَصَا [٤٥]

بَسَطْتَ وَالْخُلْفُ بِنَخْلُفُكُمْ وَقَعَ [٤٦]

أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبُ مَعِ ضَلَلْنَا [٤٧]

حَرْفُ اشْتِبَاهِهِ بِ : مَحْظُورًا، عَصَا [٤٨]

كَ : شَرِكِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَةً [٤٩]

وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ

وَحَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ فَخِّمٌ وَأَخْصَصَا

وَبَيْنَ الْإِطْبَاقِ مِنْ أَحَطْتُ مَعِ

وَأَحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا

وَخَلَّصِ انْفِتَاحَ مَحْذُورًا، عَسَى

وَرَاعِ شِدَّةَ بِيكافٍ وَبِتَا

باب الإدغام والإظهار

وأولى مثل وجنس إن سكن
 أَدغِمَ ك: قُلْ رَبِّي وَبَلِّ لا، وَأَبْنِ [٥٠]
 فِي يَوْمٍ مَعَ: قَالُوا وَهُمْ، وَقُلْ نَعَمْ
 سَبَّحَهُ، لا تُرْعِ قُلُوبَ، فَالْتَمَمَ [٥١]

باب الضاد والظاء

والضاد: باستطالة ومخرج
 مِيزٌ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي [٥٢]
 فِي: الظَّنُّ ظِلُّ الظُّهْرِ عَظْمُ الحِفْظِ
 أَقْبِظْ وَأَنْظِرْ عَظْمُ ظَهْرِ اللَّفْظِ [٥٣]
 ظَاهِرٌ لَظَى شَوَاطِظُ كَظْمٍ ظَلَمًا
 أَغْلَظْ ظَلَامَ ظُفْرِ انْتِظِرْ ظَمًا [٥٤]
 أَظْفِرْ، ظَنَّا كَيْفَ جَاءَ، وَعِظْ سِوَى
 عِضِينَ، ظَلَّ النَّحْلُ زُخْرُفٍ سِوَا [٥٥]
 وَظَلَّتْ ظَلْتُمْ، وَبِرُومٍ ظَلُّوا
 كَالْحَجَرِ ظَلَّتْ شَعْرًا نَظَلُّ [٥٦]
 يَظْلَلُنَّ، مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظَرِ
 وَكُنْتَ فَظًّا، وَجَمِيعِ النَّظْرِ [٥٧]
 إِلَّا بِ: وَيَلُّ، هَلْ، وَأَوْلَى نَاضِرَةٌ
 وَالْحِظُّ لا الحِضُّ عَلَى الطَّعَامِ
 وَنَاضِرَةٌ نَاضِرَةٌ
 وَإِنْ تَلَاقَبَا البَيَانَ لِأَزْمٍ
 وَأَضْطَرَّ مَعَ وَعَظَّتْ مَعَ أَفْضْتُمْ
 وَصَفَّهَا جِبَاهُهُمْ عَلَيْهِمْ [٦١]

بَابُ الْمِيمِ وَالتُّونِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- وَأَظْهَرَ الْغَنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ
 الْمِيمِ إِنْ تَسَكَّنَ بِغَنَّةٍ لَدَى
 وَأَظْهَرْنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ
- مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا وَأَخْفَيْنِ [٦٢]
 بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا [٦٣]
 وَأَحْذَرَ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْفَى [٦٤]

بَابُ أَحْكَامِ التُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّتْوِينِ

- وَحَكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى
 فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرَ وَأَدْغَمَ
 وَأَدْغَمَنَّ بِغَنَّةٍ فِي يَوْمِنُ
 وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِغَنَّةٍ، كَذَا
- إِظْهَارِ ادْغَامٍ وَقَلْبِ إِخْفَا [٦٥]
 فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بِغَنَّةٍ لَزِمَ [٦٦]
 إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَ: دُنْيَا عَنُونُوا [٦٧]
 الْإِخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخْذًا [٦٨]

بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ

- وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَأَجِبٌ أَتَى
 فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدًّا
 وَوَأَجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ
 وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا
- وَجَائِزٌ وَهُوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا [٦٩]
 سَاكِنٌ حَالِيْنٍ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ [٧٠]
 مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ [٧١]
 أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَفَقًا مُسْجَلًا [٧٢]

بَابُ مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ

- وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ
وَالْإِبْتِدَاءِ؛ وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنُ
وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ
فَالتَّامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَاْمَنْعَنُ
وَعَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبُ
- لَا بَدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ [٧٣]
ثَلَاثَةٌ: تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ [٧٤]
تَعَلَّقُ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَاْبْتَدَى [٧٥]
إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ جَوِّزٌ فَالْحَسَنُ [٧٦]
الْوَقْفُ مُضْطَرًا وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ [٧٧]
وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ [٧٨]

بَابُ مَعْرِفَةِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ

- وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا
فَاقْطَعْ بَعْشَرَ كَلِمَاتٍ: أَنْ لَا
وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ، ثَانِي هُودَ، لَا
أَنْ لَا يَقُولُوا، لَا أَقُولُ. إِنْ مَا
نُهُوا اقْطَعُوا. مِنْ مَا: بَرُومٍ وَالنِّسَاءِ
فُصِّلَتْ، النِّسَاءِ، وَذَبِحِ. حَيْثُ مَا
- فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى [٧٩]
مَعَ مَلْجَأٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا [٨٠]
يُشْرِكُنَّ، تُشْرِكُ، يَدْخُلْنَ، تَعْلُوا عَلَيَّ [٨١]
بِالرَّعْدِ وَالْمَفْتُوحِ صِلْ. وَعَنْ مَا [٨٢]
خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ. أَمْ مَنْ: أَسَسَا [٨٣]
وَأَنْ لَمْ الْمَفْتُوحِ. كَسْرُ إِنْ مَا: [٨٤]

الانعامَ وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا
وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وَاخْتَلَفَ
خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا اقْطَعَا
ثَانِي فَعَلَنَ وَقَعَت رُومٌ كِلَا
فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلٍ وَمُخْتَلَفٌ
وَصِلٍ فَإِلْمٌ هُودَ أَلَّن نَجْعَلُ
حَجٌّ عَلَيْكَ حَرْجٌ وَقَطْعُهُمْ
و: مَالٍ هَذَا وَالَّذِينَ هَوَّلَا
وَوَزَنُوهُمْ وَكَأَلُوهُمْ صِلٍ

وَخَلْفُ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا [٨٥]
رُدُّوا كَذَا قُلْ بِسْمَا وَالْوَصْلَ صِفًا [٨٦]
أَوْحَى أَفْضَنُمْ وَاشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا [٨٧]
تَنْزِيلُ شُعْرًا وَغَيْرِ ذِي صِلَا [٨٨]
فِي الشُّعْرَا الْأَحْزَابِ وَالنِّسَا وَصِفًا [٨٩]
نَجْمَعُ كِلَا تَحْزَنُونَ نَأْسُوا عَلَيَّ [٩٠]
عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ [٩١]
تَ حِينَ: فِي الْإِمَامِ صِلٍ وَوَهْلًا [٩٢]
كَذَا مِنْ: ال، ويا، وها، لَا تَفْصِلِ [٩٣]

بَابُ التَّاءَاتِ

وَرَحِمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّاءِ زَبْرَةٌ
نِعْمَتُهَا، ثَلَاثُ نَحْلٍ، إِبْرَهُمْ
لُقْمَانَ ثُمَّ فَاطِرٍ كَالطُّورِ
وَأَمْرَاتُ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقَصَصِ
شَجَرَتِ الدُّخَانِ. سَنَّتْ فَاطِرٍ

الاعْرَافِ، رُومِ هُودِ، كَافِ، الْبَقَرَةِ [٩٤]
مَعَا: أَخِيرَاتُ، عُقُودُ الثَّانِ هُمْ [٩٥]
عِمْرَانَ. لَعْنَتْ بِهَا وَالنُّورِ [٩٦]
تَحْرِيمِ. مَعْصِيَتِ بَقْدُ سَمِعَ يُخَصِّصُ [٩٧]
كِلَا وَالْأَنْفَالِ وَحَرْفِ غَافِرِ [٩٨]

قُرَّتْ عَيْنٌ. جَنَّتٌ فِي وَقَعَتْ
 فَطَرَتْ بَقِيَّتٌ وَابْنَتْ وَكَلِمَتْ [٩٩]
 أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ
 جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفَ [١٠٠]

بَابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

وَأَبْدَأَ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلِ بَضَمَ
 إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يَضُمُ [١٠١]
 وَأَكْسَرَهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي
 الْأَسْمَاءِ غَيْرِ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي [١٠٢]
 ابْنٍ مَعَ ابْنَةِ امْرِئٍ وَأَثْنَيْنِ
 وَامْرَأَةٍ وَأَسْمٍ مَعَ اثْنَتَيْنِ [١٠٣]

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

وَحَادِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ
 إِلَّا إِذَا رُمَتْ فَبَعْضُ حَرَكَةٍ [١٠٤]
 إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَسْمٍ
 إِشَارَةٌ بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمِّ [١٠٥]
 وَقَدْ تَقَضَى نَظْمِي الْمَقْدَمَةَ
 مَنِّي لِقَارِيءِ الْقُرْآنِ تَقْدَمَهُ [١٠٦]
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ
 ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ [١٠٧]
 [عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَالْمُخْتَارِ
 وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ [١٠٨]
 أَيْبَاتُهَا قَافٌ وَزَايٌ فِي الْعَدَدِ
 مَنْ يُتَّقِنُ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ [١٠٩]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح الجزرية لابن يالوشه

[مقدمة الشارح]

﴿ ورتل القرآن ترتيلاً ﴾

الحمدُ لله الذي أنزل القرآنَ مرتلاً ترتيلاً، ووعد من قرأه وعملَ به ثواباً جزيلاً، والصلاة والسلامُ على أفصح من نطق بالضاد - سيدنا مُحَمَّد المستعلي على من استطال من أهل الضلال والفساد - وعلى آله وأصحابه السالكين على منهجه القويم، من برعوا في الفصاحة والبلاغة، فهمسوا الهاءَ وجهروا بالجيم، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المآب، وعلى كل من نقل القرآن من الأئمة الأنجاء.

وبعد: فيقول أفقرُ الأنام، إلى رحمة الملك العلام، المعتمد على فضل مولاه اللطيف، «محمد بن علي بن يالوشه الشريف» رزقه الله سعادة الدارين، ومنَّ عليه بشفاعته سيد الثقلين: «إن تلاوة كتاب الله تعالى كما أنزل من أعظم الطاعات وأعلاها، وأجل القربات وأسناها، ولا يكون ذلك إلا بمراعاة قواعد التجويد؛ من تفخيم

وترقيق، وإظهار وتشديد، وقد أَلَّفَ في فن التجويد جماعة،
وأذاعوا طيبَ نَشْرِهِ أَيَّ إِذَاعَةٍ، فكان من أرفع ما أَلْفَوْه، وأنفع ما
تداوله الطلبةُ وألْفَوْه: الأرجوزةُ المسمَّاةُ بـ «المقدِّمة فيما على قارئِ
القرآن أن يَعْلَمَهُ» لشيخ الإسلام والمسلمين، وأستاذ القراء والمحدثين:
«أبي الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الجزري الشافعي»^(١) رضى
اللهُ عنه وأرضاهُ، وجعل الجنةَ مَنْزِلَهُ ومَأْوَاه. وعليها شروحٌ كثيرةٌ؛
المتداول منها في هذا الزمان: شرحُ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري،
تغمده الله بالعفو والغفران، لكن فيه عباراتٌ صعبةٌ على المبتدئين،
كما لا يخفى على مَنْ مارسَ هذا الفن من البارعين؛ لهذا التمسَ
مِنِّي بعضُ الطلبة أمثالي، أن أصنعَ لهم شرحًا يناسبُ حالهم
وحالي، مع أنني لستُ من فحول الرجال، لكنَّ التشبُّثَ بأذيالهم
كمال. وما أحسنَ قولَ القائل:

أَحِبُّ الصَّالِحِينَ وَلَسْتُ مِنْهُمْ
لَعَلِّي أَنْ أُنَالَ بِهِمْ شَفَاعَةً
وَأَكْرَهُ مِنْ بُضَاعَتِهِ الْمَعَاصِي
وَإِنْ كُنَّا سَوَاءً فِي الْبِضَاعَةِ^(٢)

فشرعتُ فيه ابتناءً على حُسن ظنِّهم في هذا العبدِ الذليل،
واعتماداً على عونٍ وتوفيقٍ من ربِّنا الجليل، جمعتهُ من شروح

(١) المتوفى عام ٨٣٣هـ = ١٤٢٩م.

(٢) البيتان للإمام الشافعي محمد بن إدريس المتوفى عام ٢٠٤هـ = ٨٢٠م.

الشيوخ: ابن الناظم^(١)، والقاضي، والحلبى^(٢)، رَحِمَهُمُ اللهُ
أجمعين، مع زيادة فوائده وتبسيهات من: «تنبية الغافلين وإرشاد
الجاهلين»، لشيخ الفقيه العالم العلامة الولي الصالح، الزاهد
الناصح، محقق العلوم بلا نزاع، وناصح الكتاب والسنة بلا دفاع:
أبى الحسن على النورى الصفاقسى، رحمه الله تعالى ورضى عنه،
ونفعنا به، آمين، وسميته:

«الفوائد المفهومة فى شرح الجزرية المقدمة»

والله أسأل أن ينفع به النفع العميم، ويجعله خالصاً لوجهه
الكريم؛ إنه سميع قريب، عليه توكلت وإليه أنيب.



(١) أبو بكر أحمد بن محمد الجزرى ت ٨٥٩ هـ.

(٢) على بن إبراهيم بن أحمد - الحلبي ٩٧٥ - ١٠٤٤ هـ.

• قال الناظم رحمة الله تعالى ورضى عنه:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الجارُّ والمجرورُ (بسم): يتعلَّق بمحذوف تقديره: أَوْفَى، يقدرُ
مؤخراً؛ لِلحَصْرِ عند اليائنين، وللاهتمامِ عند النحويين، وافتتحَ بها
وبالحمدلة - كما يأتي - اقتداءً بالكتاب المجيد، وعملاً بخبر: «كلُّ
أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيه ببسمِ الله الرحمن الرحيم؛ فهو أَقْطَعُ» وفي
رواية: «بالحمد لله»^(١)، والمراد بالأقطع: مقطوعُ البركة.

ثم قال الناظم رضي الله عنه وأرضاه:

يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيُّ [١]

١ - المراد بالقول هنا: المفيد من المركبات، والرجاء: الطمعُ فيما
يمكن حصوله، ويرادفُه التأميلُ، بخلاف التمني؛ والفرقُ بين
الرجاء والتمني: أن الرجاءَ في ممكنِ الحصول، والتمني في ممكنِ
الحصول بعُسْرٍ وفي مستحيله. والعفو: تركُ المؤاخذه بالذنبِ مع
الصَّفْحِ عنه. والرَّبُّ: يُطلقُ على الله تعالى بمعنى المالك والسيد

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح باب رقم (١٩)، وأحمد في المسند

والمُصلِح، ولا يُقالُ له ربُّ بمعنى صاحب؛ لأنه ليس من أسمائه، كما قال ابنُ الناظم. والسامع: صفةٌ مشتقةٌ من السَّمْعِ بمعنى القبول والإجابة، ومنه قول المصلِّي: «سَمِعَ اللهُ مِن حَمْدِهِ»: أى قَبِلَ حَمْدَ مَنْ حَمَدَهُ وَأَجَابَهُ إِلَى مَطْلُوبِهِ. ومُحَمَّدٌ: عطفٌ بيانٌ لراجي، وهو اسمُ الناظم، وكُنِيَّتُهُ: أبو الخَيْرِ، ولَقَبُهُ: شمسُ الدين، والجزريُّ: نسبةٌ إلى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق، والشافعيُّ: نسبةٌ إلى مذهب الإمام مُحَمَّد بن إدريس بن شافع القرشيُّ المُطَّلِبيُّ.

ثم أتى بمَقولِ القولِ فقال:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ [٢]

٢ - الحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم من نعمة أو غيرها، و«أل» فيه للاستغراق أو للجنس أو للعهد. وجملة: وصَلَّى اللهُ: لفظها لفظُ الخبر، ومعناها الإنشاء، والصلاةُ من الله رحمةٌ^(١)، ومن الملائكة استغفارٌ، ومن آدميين تضرعٌ ودعاءٌ، وهى واجبةٌ فى العمر مرةً واحدةً؛ بدليل مطلق الأمر فى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢)، وتُسْتَحَبُّ فيما عداها، ويتأكد الاستحبابُ عند سماعِ ذكره، والأحاديثُ فى فضلها كثيرةٌ؛ فمنها ما رواه مسلمٌ عن عبدِ الله بن عمرو بن العاص

(١) قال أبو العالية صلواته ثناؤه. البخارى. (٢) سورة الأحزاب الآية ٥٦.

أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا». وإفراد الصلاة عن السلام مكروه لاقترانها في قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، ولعل الناظم ذكره خارجاً عن النظم؛ والنبىءُ: بالهمزة قيل من النبأ، وهو الخبر؛ لأنه منبئٌ من جهة الله تعالى، أو لأنه مُخبرٌ عن الله تعالى. وبلا همز - وهو الأكثر - ف قيل: من النبأ أيضاً؛ غير أنه خُفِّفَ بقلب الهمزة ياءً، أو من النبوة وهى الرفعة؛ لأن النبىءَ مرفوعُ الرتبة على سائر الخلق. و(المصطفى): المختار؛ فالله اصطفى سيدنا محمدًا ﷺ وفضَّله على سائر الخلق؛ فقد روى الشيخان قوله ﷺ: «أنا سيِّدُ وُلْدِ آدَمَ وَلَا فَخْرًا». وفي صحيح مسلم: «إنَّ الله اصطفى كنانةً من وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ، واصطفى قُرَيْشًا من كنانة، واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفانى من بنى هاشم؛ فأنا خيارٌ من خيارٍ من خيار».

ثم قال الناظم:

مُحَمَّدٌ وَآلِهِ وَصَحْبُهُ وَمُقْرَىءِ الْقُرْآنِ مَعَهُ مُجِبُهُ [٣]

٣- (محمد): اسمه ﷺ، وهو بدلٌ أو عطفٌ بيانٍ من نبيه أو مصطفاه، وهو علمٌ منقولٌ من اسمٍ مفعولٍ المضعف، من التحميد. والتكريرُ فيه للتكثير؛ ومعناه: الذى حُمدَ مرةً بعد أخرى، أو الذى كثرتُ خصاله المحموده؛ وإنما سُمى به ﷺ على جهة التفاؤل بأن

يكثر حمده. كما روي عن جده عبد المطلب أنه سمّاه به في سابع ولادته لموت أبيه قبلها، فقيل له: سميتَه محمداً وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟! فقال: رجوت أن يُحمدَ في الأرض والسماء. وقد حقق الله رجاءه. وقوله: (وآله) : أي وعلى آله، واختلف في آله ﷺ على أقوال: منها أنهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب، وقيل أهل بيته، وقيل أهله الأذنون وعشيرته الأقربون، ولا يُضاف إلا لمن له شرف من العقلاء الذكور، فلا يُقال آل الشيطان ولا آل مكة، ولا آل فاطمة، كذا قيل، وأما «آل فرعون»؛ فإنما قيل لشرفه عند قومه. ولما كان بين الآل والصَّحْبِ عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ عطف الصَّحْبِ على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم؛ (الصَّحْبِ) : اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي؛ وهو من اجتمع بالنبي ﷺ مسلماً ومات على ذلك من غير تخلُّل ردة، وقيل غير ذلك. وقوله: (ومقرئ القرآن) : أي وعلى مقرئ القرآن العامل به من التابعين وغيرهم، ولما بقي من التابعين وغيرهم بقية لم تشملهم الصلاة، وهم من لم يكن مقرئاً للقرآن، قال (مع محبه) : أي محبٌ محمداً ﷺ (١) تابعياً

(١) والأولى أن الضمير في «محبته» يعود إلى أقرب مذكور وهو القرآن، ومحبة القرآن تقتضي حباً من أنزل عليه القرآن سيد ولد آدم صلى الله عليه وآله وسلم.

كان أو غيره، وجمع بينه ﷺ وبين محبته في حكم واحد وهو الصلاة؛ لأن المرء مع من أحب، ويشهد له ما روى: «أن رجلاً قال: يا رسول الله متى الساعة؟ قال: «ما أعددت لها؟ قال: يا رسول الله ما أعددت لها كثير صيام ولا صلاة، ولكني أحب الله ورسوله، قال: أنت مع من أحببت»، ويجوز رجوع الضمير للقرآن.

ثم قال:

وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ فِيمَا عَلَيَّ قَارِئُهُ أَنْ يَعْلَمَهُ [٤]

٤- كلمة (بعد) يؤتى بها للانتقال من غرض إلى غرض آخر، ويستحب الإتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداءً بالنبي ﷺ، وقد اختلف في أول من ابتدأ بها؛ فقيل داود عليه السلام، وقيل غيره، وهي ظرف مبنى هنا على الضم؛ لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه، وعامله: (أقول) مقدراً؛ أي وبعد البسمة والحمدلة والصلاة على النبي ﷺ أقول: إن هذه مقدمة، وهذه إشارة إلى معقول، إن تقدمت الخطبة، أو إلى محسوس، إن تأخرت إلى فراغ المقدمة، و(المقدمة) بكسر الدال أفصح من فتحها.

واعلم أنهم يقولون مقدمة العلم: لما يتوقف عليه الشروع في مسائله، وهذا كالحمد والموضوع والثمره، ومقدمة الكتاب: لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له فيها، وانتفاع بها فيه؛

كقول الشيخ خليل مشيراً بفيها للمدونة إلى آخر اصطلاحه،
والناظم لم يُرد واحداً منهما؛ وإنما أراد طائفةً مستقلةً من الكلام
في علمٍ قُدِّمَتْ على معظمه تسهيلاً على المبتدئين، فهي علمٌ
بالغلبة على هذه الأرجوزة؛ و«ما»: من قوله: (فيما على قارئه)
موصولةً، و(على): معناها يجبُ، والضميرُ في (قارئه) يعودُ على
القرآن؛ و(أن يعلمه): أن: مصدرية، ويعلمه: يؤوّل بمصدر،
والتقدير: في الذي يجبُ على كلِّ قارئٍ من قراء القرآن علمه: أي
تعلمه.

ثم قال:

إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌ قَبْلَ الشَّرُوعِ أَوْلَا أَنْ يَعْلَمُوا [٥]
مَخَارِجَ الحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ [٦]

٥- إذ: تعليلٌ للوجوب المفهوم من (على)، وأراد بالواجب ما
يأثم تاركه؛ بدليل ما يأتي في قوله: (والأخذ بالتجويد حتم
لازم). والضميرُ في (عليهم): عائدٌ على كلِّ القراء باعتبار معناه؛
فإن المضاف لمعرفة يَعْمُ؛ و(مُحْتَمٌ): تأكيدٌ لقوله: واجبٌ؛ وقوله:
(قبل الشروع): أي في قراءة القرآن، وهو ظرفٌ يتعلّق بواجبٍ؛
وأولاً: تأكيد له.

٦- مخارج الحروف: مفعول يعلموا؛ والصفات: عطف عليه، والمراد بالحروف: الحروف الهجائية، وسيأتي عددها وعدد مخارجها، وكذا المراد بالصفات: الصفات المشهورة. ليَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ: تعليلٌ للوجوب؛ أى يجبُ على كلِّ القراء قبل الشروع فى [قراءة] القرآن أن يتعلموا مخارج الحروف وصفاتها، ليحسن التلْفِظُ بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ، وهى لغةُ العرب التى نزل القرآنُ بها، ولغةُ نبينا مُحَمَّدٍ ﷺ، ولغةُ أهل الجنة فيها؛ لقوله ﷺ: «أحبُّ العربُ لثلاث: لأنى عربى، والقرآنُ عربى، ولسانُ أهل الجنة فى الجنة عربى» رواه ابنُ النَاطِم. واللُّغَاتُ: جمعُ لغة، وهى الألفاظُ الموضوعَةُ، وقال صاحبُ القاموس: «أصواتٌ يعبرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم».

ثم قال:

مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ [٧]
 مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَنَاءِ أَتَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِ: هَا [٨]

(٧، ٨) - مُحَرَّرِي: مأخوذٌ من التحرير، وهو إتقانُ الشئِ وإمعانُ النظر فيه من غير زيادة ولا نقصان، وهو منصوبٌ على الحال من ضمير يعلموا؛ أى: واجبٌ عليهم أن يعلموا ما ذكر حال كونهم متقنين تجويد القرآن، ومحال الوقف، ومحال الابتداء، والمكتوب فى المصاحف العثمانية؛ كما يأتى. والتجويد لغة: التحسين، والتجويد

اصطلاحاً : تلاوة القرآن بإعطاء كل حرف حقه من مخرجه وصفاته؛ وما تستحقه تلك الصفات، وموضوعه: الكلمات القرآنية من حيث التلفظ بها، وفائدته: صون كلام الله تعالى عن اللحن والخطأ في التلاوة، وثمرته: السعادة الأبدية والدرجة العلية. وطريقه: الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطرق الأداء. والمواقف: هي محال الوقف والابتداء. والمصاحف العثمانية؛ هي التي كتبها سيدنا عثمان رضي الله عنه: أعنى أمر بكتابتها. وقوله: (من كل مقطوع) : من: بيان للذي رسم، لا لما؛ لأنها زائدة، والباء في (بها) بمعنى في، والضمير يعود على المصاحف، [الباء] في (بها) الثاني للتعدي، وها: اسم للحرف المخصوص، وهو ممدود قصره للوزن؛ أي من كل مقطوع وموصول في المصاحف، ومن كل (تاء أثى) تأنيث لهم تكن (تكتب ب: هاء) أي بهاء مربوطة، بل بتاء مجرورة، وعليه فلا إيطاء^(١) في البيت، بل هناك الجناس التام، وهو من مقاصد البلغاء. وإنما اقتصر على المقطوع والموصول، وتاء التأنيث؛ لأنه المحتاج إليه في معرفة الوقف، وإلا فالواجب معرفة جميع الرسم؛ إذ هو أحد أركان القرآن.

(١) الإيطاء: في علم العروض هو إعادة اللفظة ذاتها بلفظها ومعناها، وهو من عيوب القوافي.

باب مخارج الحروف

لما أشار الناظم في الخطبة إلى الأبواب والفصول الواجب تعلّمها شرع من هنا في بيان كل واحد منها مفصلاً؛ باباً فباباً، وفصلاً ففصلاً، فقال:

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ [٩]

٩- المخرج: جمع مخرج: اسم لموضع الخروج، فهو عبارة عن الحيز الموكّد للحرف، والحروف: جمع حرف، والحرف يُطلق على أشياء: منها طرف الشيء، ومنها حرف الجيش، ومنها واحد حروف التهجي، ويقال لها أيضاً: حروف الهجاء، وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تُركب منها، وسُميت بذلك؛ لأنه لا يتوصل لمعرفة عادية إلا به؛ وحرف الهجاء؛ هو صوت معتمد على مقطع محقق؛ بأن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الخلق واللسان والشفقتين، أو مقدر؛ وهو هواء الفم، وذلك [عدا] (١) حروف المدّ الثلاثة؛ لعدم اعتمادها على ما ذكر. ويختص الحرف بالإنسان وضِعاً، والحركة عرض يحلّه، والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين، كما ذكره الجعبري، وجزم به ابن الناظم، وهذا عند الحكماء. وعند أهل السنة: كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من

(١) زيادة من عندنا ليستقيم الكلام.

غير تأثيرٍ لتموجِ الهواءِ والقرعِ والقَلعِ . وعددُ الحروفِ الهجائيةِ تسعةً وعشرون حرقاً من غيرِ خلافٍ في ذلكِ عندَ المحققينِ ، إلا المبرّدُ : فإنه يعدّها ثمانيةً وعشرين ويتركُ الهمزةَ ويقولُ : لا صورةَ لها .

واعلم ، أنَّ العربَ اختصتْ بالنطقِ بحروفِ الهجاءِ كلّها ؛ لأنَّ لغاتهمْ أكثرُ اللُّغاتِ حروقاً ؛ فليس في لغاتِ العجمِ ظاءٌ معجمةٌ ، ولا حاءٌ مهملةٌ . وقال الأصمعيُّ : ليس في الفارسيَّةِ ولا في السريانيَّةِ ذالٌ ؛ أي معجمةٌ ، وكذلك خمسةُ أحرفٍ انفردتِ العربُ بكثرةِ استعمالها ، ولم توجدْ في بعضِ لغاتِ العجمِ ؛ وهى : العينُ ، والصادُ (المهملتان) ، والضادُ ، والقافُ ، والشاءُ المثلثةُ ، واختصتِ العربُ أيضاً باستعمالِ الهمزةِ متوسطةً ومتطرِّفةً ، ولم تستعملها العجمُ إلا في أوائلِ الكلامِ .

وقال الشيخُ أبو محمدٍ مكِّي في الرعايةِ : «ومع كونها أكثرَ اللُّغاتِ حروقاً ، انحصرت في تسعةٍ وعشرين حرقاً ، وهى : ا، ب، ت، ث . . إلى الياءِ ، فهى هجاءٌ كلُّ ناطقٍ في الكونينِ (١) ، فسبحانَ من جعلَ فيها أسرارَ حكيمتهِ ، وباهرَ قدرتهِ !» . اهـ .

ومخارجُ الحروفِ سبعةٌ عشرَ على الصحيحِ ، وهو مذهبُ الإمامِ الصالحِ أبي العباسِ الخليلِ بنِ أحمدٍ . وقال إمامُ النحوِ

(١) أي الدنيا والآخرة (لأنها في الآخرة لغة أهل الجنة).

سيبويه - وتبعه جماعةٌ منهم الشاطبي: ستة عشر؛ فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية، وجعلوا مخرج الألف أقصى الخلق، والواو والياء الساكنتين سكوناً ميثاً من مخرج المتحركتين. وقال الفراء - وتبعه جماعةٌ: أربعة عشر مخرجاً؛ بإسقاط مخرج الجوف، وجعل مخرج اللام والنون والراء واحداً. والحق الذي عليه الجمهور هو مذهب الخليل، والحس شاهد له، وإليه أشار بقوله: «على الذي يختاره من اختبر»؛ أي: على القول الذي اختاره من اختبر؛ كالخليل. ثم إن حصر المخرج فيما ذكر، إنما هو على سبيل التقريب، وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر، وإلا لكان إياه، وإذا أردت معرفة مخرج الحرف فسكنه؛ وأدخل عليه همزة الوصل، وأصغ إليه؛ فحيث انقطع صوته كان مخرجه، وأت بهمز الوصل مكسوراً، كما قال بعضهم:

وهمز وصل جئ به مكسورا وسكن الحرف تكن خبيراً
ويحصر هذه المخارج على ما ذكره الناظم: الجوف، والخلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم.

ثم أخذ - رحمه الله - يبين كل مخرج وحروفه، ورتب الحروف - ما عدا حروف المد - باعتبار مادة الصوت؛ وهو الهواء الخارج من داخل، وقدم حروف المد على حروف الخلق واللسان والشفتين،

وإن كان المناسبُ تأخيرها عنها؛ باعتبار أن حيزها مقدرٌ، وما كان حيزه مقدرًا فهو أحقُّ بالتأخير لعموم مخرجها، وكونه بالنسبة إلى المخارج الآتية بمنزلة الكلِّ، والكلُّ من حيث هو كلُّ أشرف من الجزء، فقال:

فَأَلْفُ الْجَوْفِ وَأَخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفٌ مَدٌّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي [١٠]

١- يشير إلى أن الجوف: مخرجٌ لحروف المدِّ واللين؛ وهي الألفُ، وأختاها: الياءُ، والواوُ الساكتان المجانس لهما ما قبلهما؛ بأن انضمَّ ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء، بخلافهما إذا تحرَّكتا أو سكتتا ولم يجانسهما ما قبلهما؛ فيصيرُ لهما حيزٌ مُحَقَّقٌ، ومن ثمَّ كان لهما مخرجان. ولأصالة الألف في المدِّ والخروج من مخرج الجوف من جهة أنها لا تكون إلا ساكنةً، ولا يكون ما قبلها إلا مجانسًا لها بخلاف أختيها، أضافهما إليها في قوله: وأختاها: أي ومشابهتها في مخرج الجوف، وتُسمى هذه الثلاثة: الحروف الهوائية؛ لأنه لا حيزٌ لها مُحَقَّقٌ، والجوفية؛ لكونها تخرج من الجوف، وحروف المدِّ واللين؛ لأنها تخرجُ بامتدادٍ ولينٍ من غير كلفةٍ على اللسان؛ لاتساع مخرجها؛ فإنَّ المخرج إذا اتسع انتشر الصوتُ فيه وامتدَّ ولان، وإذا ضاق انضغط الصوتُ فيه وصلَّب،

وكلُّ حرفٍ مساوٍ لمخرجهِ إلا هي، ولذلك قبلتِ الزيادةُ (١)؛
واقتصر الناظمُ على ذكر المدِّ لاستلزامه وجودَ اللين من غير عكسٍ؛
لأنَّ كلَّ حرفٍ مدٌّ حرفٌ لين، ولا عكسٍ؛ ألا ترى أن الياءَ والواوَ
الساكتين المفتوح ما قبلهما يُوصفان باللين لا بالمدِّ. والمرادُ بالجوف
هنا: الخلاءُ الداخِلُ في الفم. واختلف في نسبتها إلى الجوف،
والذي حققه الشيخُ النُّوري أنها إنما نُسبت إلى الجوف؛ لأنه آخرُ
انقطاع مخرجها، قال: «ونُسبت هذه الحروف إلى الجوف؛ لأنه آخرُ
انقطاع مخرجها، وإلا فهي في الحقيقة هواءٌ ينتشرُ في الفم والحلق،
إلا أنَّ هواءَ الألف متصعدٌ، وهواءَ الياءِ متسفلٌ، وهواءَ الواوِ
متوسطٌ؛ فسبحان من أظهرَ بعضَ عجائب صنعه في خلقه!» اهـ.

ولما فرغ من مخرج الجوف وحروفه شرعَ في بيان مخرج الحلق
وحروفه. فقال:

ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءٌ ثُمَّ لَوَسْطِهِ فَعَيْنٌ حَاءٌ [١١]
أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاوُّهَا [١٢]

(١١، ١٢) - الحلق فيه ثلاثة مخرج لستة أحرف؛ فلاقصاه
أنى أبعدُه مما يلي الصدرَ الهمزة، والهاء. ولوسطه: العين، والحاء

(١) تقبل هذه الحروف الزيادة عندما يكون هناك سبب لها، وهو أحد أمرين،
الهمز أو السكون.

المهملتان، ولأدناه: أى أقربهما مما يلي اللسان؛ وهو أوله: الغين،
والحاء. وقدم العين على الحاء؛ لأن العين أبعد من الحاء - خلافاً
لشريح فى تقديمه الحاء - وكذلك قدم الغين على الحاء؛ لأن الحاء
أقرب إلى اللسان من الغين - خلافاً لمكى فى تقديمه الحاء -
وتسمى الحروف الستة الحلقية؛ لخروجها من الحلق.

ثم أخذ يبين مخارج اللسان وحروفه؛ فقال:

أقصى اللسان فوق ثم الكاف [١٢]	والقاف
والضاد من حافته إذ وليا [١٣]	أسفل والوسط فجيم الشين يا
واللام أدناها لمثهاها [١٤]	الاضراس من أيسر أو يمناها
والرا يدانيه لظهر أدخل [١٥]	والنون من طرفه تحت اجعلوا
عليا الثنايا والصفير مستكن [١٦]	والطاء والذال وتا منه ومن
والظاء والذال وثا للعليا [١٧]	منه ومن فوق الثنايا السفلى
[١٨]	من طرفيهما

(١٢ - ١٨) - اعلم أن فى اللسان عشرة مخارج لثمانية عشر
حرفاً، وله أربعة مواضع: أقصاه، ووسطه، وحافته، وطرفه؛ ففى
الأقصى مخرجان: مخرج للقف، ومخرج للكاف؛ فالقف تخرج

من أقصى اللسان: أى آخره مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك الأعلى، وإليه أشار بقوله: «والقاف أقصى اللسان فوق».

والكاف مخرجها أقصى اللسان بعد مخرج القاف قليلاً؛ مما يلي الفم وما يحاذيه من الحنك الأسفل، وإليه أشار بقوله: «ثم الكاف أسفل»، وقال جماعة منهم ابن الناظم: الكاف تخرج من أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، وهى أسفل من مخرج القاف قليلاً. قال بعضهم: يوجد كل من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص، فعبر كل على حسب وجدانه، ويسمى الحرفان: اللّهويين؛ لأنهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة، وهى اللّحمة المشرفة على الحلق، أو ما بين الفم والحلق.

وفى الوسط مخرج واحد لثلاثة أحرف؛ وهى: الجيم، والشين، والياء غير المدية، فمخرجها من وسط اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، وإليه الإشارة بقوله: والوسط فجيم الشين يا، وسكن سين (وسط) رعاية للوزن، وحذف تنوين (جيم) للضرورة، وقصر الياء للضرورة أيضاً؛ وتسمى الثلاثة مع الضاد الساقطة شجرية^(١)

(١) ذهب البعض إلى أن الحروف الشجرية ثلاثة ومنهم ابن الجزرى كما فى النشر فى القراءات العشر، وذهب البعض الآخر إلى أنها أربعة، بضم الضاد إليها كما فى «تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين» للشيخ على النورى الصفاقسى.

بسكون الجيم نسبةً إلى شجر الخنك، وهو ما يقابل طرف اللسان،
وقيل غير ذلك.

وفى الحافة - وهو جانب اللسان - مخرجان : مخرج للضاد،
ومخرج للآم؛ فالضادُ تخرجُ من أقصى حافة اللسان مستطيلاً إلى
قريب من رأسه، كما أشار له بقوله: «والضاد من حافته»،
والضمير فيه عائد على اللسان، وليس المراد بأقصى الحافة آخرها
الذي يلي الحلق؛ لأن الضاد لا يستوعب جميع الجانب؛ وإنما المراد
ما هو أقرب إلى مقدم الفم بقليل؛ لأنهم ذكروا الضاد متأخرة عن:
القاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، فبالضرورة تكون الضاد
أقرب إلى مقدم الفم.

ولما كانت حافة اللسان غير مستقلةً بخروج الضاد، بل لا بد من
انضمام الأضراس؛ إذ الحروف أصواتٌ؛ فلا بدّ لتحقيقها من
جسمين يتموجُّ الهواءُ بتصادمهما، قيّد المصنفُ بقوله: (إذ وليا
الأضراس)، والولاء: القرب والدنو، وألفُ (وليا) للإطلاق،
والأضراس بنقل حركة الهمزة إلى اللام والاستغناء بها عن همزة
الوصل. وقوله (من أيسر أو يمناها) إشارةٌ إلى أن الضاد تخرج من
الجانب الأيسر ومن الأيمن؛ والمعنى أن الضاد مخرجه من حافة
اللسان وما يليها من الأضراس من الجانب الأيسر، وهو الأكثر، أو

مِنَ الْأَيْمَنِ، وَهُوَ قَلِيلٌ وَصَعْبٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرِجُهَا مِنْهُمَا؛ أَيْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، وَهُوَ أَقْلٌ وَأَصْعَبُ؛ وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ كَانَ يُخْرِجُهَا مِنَ الْحَافَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ سَيِّدُنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . . .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الضَّادَ أَعْسَرَ الْحُرُوفِ وَأَصْعَبُهَا عَلَى اللِّسَانِ، وَقَلَّ مَنْ يُحْسِنُهَا مِنَ النَّاسِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُهَا ظَاءً مُشَالَةً، وَهَذَا هُوَ الْكَثِيرُ الْغَالِبُ؛ لِأَنَّهُمَا تَقَارِبَا فِي الْمَخْرَجِ، وَاشْتَرَكَا فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ إِلَّا الْاسْتِطَالَهَ، وَهُوَ لَحْنٌ فَاحِشٌ يَغَيِّرُ الْكَلِمَةَ وَيُخْرِجُهَا عَنْ مَعْنَاهَا إِلَى لَفْظٍ غَيْرٍ مُسْتَعْمَلٍ فِي اللُّغَةِ، أَوْ إِلَى مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ مُرَادٍ، وَكَلَامُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ يُنَزَّهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا، وَسَتَعَلِمُ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي بَابِ الظَّاءَاتِ؛ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَإِنْ تَلَاقَا الْبَيَانُ لَازِمًا) . وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُهَا ظَاءً مَهْمَلَةً مَمْرُوجَةً بِالذَّالِّ، وَهُوَ الْغَالِبُ فِي أَهْلِ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ أَهْلِ تُونِسَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرِجُهَا مَمْرُوجَةً بِالزَّايِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَحْنٌ لَا تَحِلُّ بِهِ الْقِرَاءَةُ؛ فَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ إِذَا قَرَأَ عَلَيْهِ قَارِئٌ وَنَطَقَ بِالضَّادِ عَلَى غَيْرِ صَوَابٍ أَنْ يَأْمُرَهُ بِإِعَادَةِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ؛ حَتَّى يَتَمَرَّنَ عَلَى النُّطْقِ بِهَا عَلَى وَجْهِهَا الْمَطْلُوبِ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يُرِيضَ لِسَانَهُ عَلَى النُّطْقِ بِهَا عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ، حَتَّى تَصِيرَ لَهُ سَجِيَّةً لَا يَحْتَاجُ إِلَى كُفَّةٍ، وَيِرَاعَى وَقْتَ

النطقِ بها جميعَ صفاتها، ومن لم يعملْ بذلك - حتى يصيرَ له
طبعاً - أتى بها على غيرِ وجهِها، ودخله الخللُ في قراءته. والله
الموفق للصواب.

واللامُ تخرجُ من أدنى حافة اللسانِ إلى منتهى طرفه ومحاذيه
من الحنكِ الأعلى فوق الأسنان، وإليه أشار بقوله: (واللامُ أذناها
لمتهاها)؛ فالضميران للحافة، واعتُرضَ على الناظم في هذه
العبارة؛ لاقتضائها أن اللامَ تخرجُ من أولِ حافة اللسانِ وتمتدُّ إلى
طرفه، وليسَ كذلك؛ فإنها تخرجُ مما دون أدنى الحافة ممتدةً إلى
طرف اللسانِ، وأجيبَ بأن الكلامَ مُخرجٌ على حذفِ مضافٍ،
والتقديرُ: واللامُ تخرجُ من دون أدنى الحافة ممتداً إلى منتهى
الطرف، وما يحاذي ذلك من الحنكِ الأعلى، فُويق الضاحك
والنابِ والرَّباعية والثَّنية. والله أعلم.

وفي الطرفِ خمسةٌ مخارجٍ لأحد عشرَ حرفاً؛ وهى: النون،
والراء، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين،
والظاء، والذال، والتاء؛ فالنونُ تخرجُ من طرف اللسانِ؛ أى رأسه
وما يحاذيه من اللثة، وإليه الإشارةُ بقوله: والنونُ من طرفه، وهى
ليست من الحنكِ الأعلى، بل أسفل منه حولَ الأسنان، وفى

الرعاية^(١) عن سيبويه: أن مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، وبه جزم صاحب المفتاح، وهو دليل ظاهر على أنه لا دخل للحنك الأعلى في مخرجها أصلاً. وقوله: (تحت اجعلوا): أى اجعلوها أيها القراء، تحت اللام قليلاً: أى بعد مخرج اللام مما يلي الأسنان؛ فهي أقرب من اللام. والراء مخرجها يدانى مخرج النون: أى يقاربه، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام؛ كما قال: (والرا يدانى لظهر أدخل)، وما ذكره الناظم من تغاير مخارج الثلاثة، هو: مذهب سيبويه، والخليل، والحدائق. وذهب القراء والمبرد وقطرب إلى أن مخرجها واحد؛ وهو طرف اللسان مع ما يحاذيه؛ والتحقيق ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه؛ لأن ظهر اللسان غير طرفه، والخافة غيرهما، وإلى المذهبين أشار ابن برى بقوله:

واللام من طرفه والراء	والنون هكذا حكى القراء
والحق أن اللام قد تناها	له من الخافة من أدناها
والراء أدخل إلى ظهر اللسان	من مخرج النون فدونك البيان

(١) الرعاية: للإمام مكى بن أبى طالب القيسى طبع بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

وتُسمى الثلاثة ذَلْقِيَّةٌ؛ لأنها من ذلق اللسان، وهو طَرَفُهُ. قال
 المؤلفُ في التمهيد: ذَلَقُ كُلِّ شَيْءٍ طَرَفُهُ. والطاءُ والذالُ والتاءُ
 مخرَجُها من طرفِ اللسانِ وأصولِ الثنايا العليا؛ أى مما بينهما
 مُصْعَدًا إلى الحنك الأعلى، وإليه أشار بقوله: (الطاءُ والذالُ وتا منه
 ومنُ عليا الثنايا)، وتُسمى الثلاثة نَطْعِيَّةً؛ لمجاورة مخرجها نَطْعِ الغارِ
 الأعلى، وهو سقْفُه، لا لخروجها منه كما قيل. وفي القاموس:
 النُّطْعُ بكسر النون وإسكانِ الطاءِ وفتحها: ما ظهرَ من الحنكِ
 الأعلى فيه آثارٌ كالتحزير. والصاد والزاي والسين وتُسمى بالصفير
 - مخرجها من طرف اللسان ومن فوق الثنايا السفلى، وتسمى
 الثلاثة أسَلِيَّةٌ؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو طرفه كما ذكره ابن
 الأثير في النهاية، لا مُسْتَدْقُه كما توهم. وفي القاموس الأسلَةُ من
 اللسان: طَرَفُهُ، ومن النصلِ والذراع: مُسْتَدْقُهُ. والظاءُ والذالُ المثلثة
 مخرَجُها من طرفِ اللسانِ وأطرافِ الثنايا العليا: أى رءوسها. كما
 بينه بقوله: (الظاءُ والذالُ وتا للعليا من طرفيهما)، فالضميرُ فيه يعودُ
 إلى اللسانِ والثنايا العليا، ويقال للثلاثة لثويةٌ؛ نسبةً إلى اللثة، وهو
 اللحمُ النابتُ حولِ الأسنانِ؛ لمجاورة مخرجها إياها، وقيل
 لخروجها منها.

ثم شرع يُبينُ مخرَجِي الشفتين وحروفهما؛ فقال:

..... وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ [١٨]

لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءً مِيمٌ [١٩]

(١٨ ، ١٩) - فالشفتان فيهما مخرجان لأربعة أحرف؛ وهي:

الفاء والواو، والباء، والميم؛ فالفاء تخرجُ من باطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا؛ كما قال: (ومن بطن الشفه* فالفا مع أطراف الثنايا المشرفة) : أى العليا، وأطلق الشفة ومراده السفلى؛ لعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا. قاله القاضى. والواو غير المدية، والباء، والميم مخرجا من الشفتين: يعنى مما بينهما، كما بينه بقوله: للشفتين الواو باء ميم، لكن بانفتاحهما فى الأول وانطباقهما فى الأخيرين، إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى، وتسمى الثلاثة مع الفاء شفوية أو شفوية. قال بعض العلماء: من قال إن لام شفة هاء - وهو المختار - قال: شفوية، ومن قال إن لامها واو؛ قال: شفوية.

ثم أخذ يُبين مخرج الخيشوم، وهو السابع عشر، ختام المخارج؛

فقال:

..... وَغَنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ [١٩]

١٩- الغنة : صوتٌ أَعْنُ لا عملَ للسانِ فيه، قيل : يشبهُ صوتَ الغزالة إذا ضاعَ وكَدُّها، ومحلُّها: النونُ، والميمُ، سواءً تحرَّكتا أو سكتتا، لكن في الساكنِ أكملُ منه في المتحرِّكِ، وفي المدغمِ مع الغنةِ أو المُخْفَى أكملُ منه في المُظْهَرِ، ومخرَجُها الخيشومُ، والمراد به هنا خرقُ الأنفِ المنجذبُ إلى داخلِ الفمِ، كما قاله الناظم في التمهيد، وقيل: أقصى الأنفِ، وأوردَ على الناظم أن الغنةَ صفةٌ، فكان اللائقُ ذكرُها في الصفات!! وأجيبَ بأن في المتن مضافاً مقدراً: أي مخرجُ محلِّها، ومحلُّها: الميمُ، والنونُ، كما تقدَّم؛ قلتُ: وفي هذا الجواب نظرٌ، وهو أن النونَ والميمَ لا يخرجان من الخيشومِ، بل النونُ تخرجُ من طرفِ اللسانِ، والميمُ من الشفتين كما علم؛ والصوابُ أن يُقالَ: إنَّ الغنةَ تكونُ صفةً لازمةً للنونِ والميمِ إذا تحرَّكتا أو سكتتا وأظهرتا؛ لعدم استقرارها في الخيشومِ؛ وإنما هي تابعةٌ لموصوفها (اللساني) أو (الشفوي)، وتكونُ حرفاً في الإدغامِ بغنةٍ والإخفاءِ؛ لاستقرارها في الخيشومِ فقط؛ بدليل أنك إذا قلت: «عن خالد»؛ لم يكن للغنةِ مخرجٌ، وإذا قلت: «عنك»؛ كان مخرجُها الخيشومُ، فتيبَ من هذا أن الغنةَ حرفٌ لفظيٌّ في الإخفاءِ والإدغامِ بغنةٍ، وهو مرادُ الناظمِ؛ لأنَّ مقصوده كمالُ الغنةِ لا أصلُها، ويشهدُ له أن الشيخَ الشاطبي رحمةُ الله تعالى ذكرَ الغنةَ في

مخارج الحروف، وقيد محلها بقيدين: أن يكون ساكناً، وأن لا
يكون مُظهِراً؛ حيث قال:

وَعْتَةُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ وَمِيمٍ أَنْ سَكَنَ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يَجْتَلِي
فَانْدَفَعَ حَيْثُ إِيرَادُ مَنْ أَصْلِهِ. تَأْمَلِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ.

باب الصفات

لما استوفى الكلام على مخارج الحروف شرع يبين صفاتها المشهورة؛ فقال:

صَفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلٌ	مُنْفَتِحٌ مُصَمِّتٌ وَالضَّدَّ قُلٌّ [٢٠]
مَهْمُوسُهَا فَحْشٌ شَخْصٌ سَكْتٌ	شَدِيدُهَا لَفْظٌ أَجْدَقٌ بَكَتٌ [٢١]
وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنُ عُمَرٌ	وَسَعٌ عَلُوٌّ خُصٌّ ضَغْطٌ قَطٌّ حَصْرٌ [٢٢]
وَصَادٌ ضَادٌ ظَاءٌ مُطَبِّقَةٌ	وَفَرٌّ مِنْ لُبِّ الْحُرُوفِ الْمَذْلَقَةٌ [٢٣]

(٢٠ - ٢٣) - اعلم أن للحروف صفات: أي كيفيات تعرض للحروف من إجراء النفس ونحوه، ولهذه الصفات فائدتان: الأولى: تمييز الحروف المشتركة في المخرج؛ إذ لولاها لكانت الحروف المشتركة حرفاً واحداً؛ فالطاء مثلاً، لولا الاستعلاء والإطباق والجهر الذي فيه لكان تاءً لاتفاقهما في المخرج، والثانية: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخرج. وأنهى بعض العلماء الصفات إلى ثيف وأربعين، واقتصر الناظم على المشهور منها، وهو سبع عشرة صفة، وهي تنقسم إلى قسمين: صفات لها ضد، وصفات لا ضد لها.

فالأول: خمس؛ وهو: الجهر، والرخاوة، والاستفال،
والانفتاح، والإصمات. كما قال: (صفاتها جهر ورخو مستفل منفتح
مصمته).

وأضدادها خمسة، كما قال: والضد قل: أى اذكر ضد هذه
الخمسة؛ وهو: الهمس، والشدة، والاستعلاء، والانطباق،
والانغلاق، وبين - رحمه الله - الأضداد المذكورة، وما لكل ضد
منها من الحروف، المعلوم منها أن ما عدا ذلك حروف تقابل ذلك
الضد، ولم يعكس؛ لقلة حروف كل ضد منها بالنسبة إلى مقابله،
وسهولة ضد الأقل.

فالْحُرُوفُ الْمَهْمُوسَةُ عَشْرَةٌ يَجْمَعُهَا لَفْظٌ: (فحته شخص سكت)؛
والهمس في اللغة: الخفاء. وسُمِّيَتْ هذه الحروف مهموسة؛
لجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها، فيخفى
الصوت بها، وبعضها أضعف من بعض؛ فالصاد والخاء أقوى من
غيرهما بالاستعلاء الذي فيهما، وللإطباق والصفير اللذين في
الصاد، والتسع عشرة الباقية مجهورة.

والجهر في اللغة: الصوت القوي الشديد. ووصفت بذلك؛ لقوة
الاعتماد عليها في مخارجها؛ فلا يجرى النفس الكثير معها فيجهر
الصوت بها، وبعضها أقوى من بعض؛ فالذال مثلاً أضعف من الظاء.

والحروفُ الشديدةُ: ثمانيةٌ يجمعها لفظ: (أجد قَط بكت)؛
والشدةُ في اللغة: القوة، وسميت حروفُها شديدةً؛ لشدة لزومها
لمواضعها وقوتها فيها، حتى حُبسَ الصوتُ أن يجري معها لقوة
الاعتمادِ عليها في مخارجها. والحروفُ الرخوةُ: ستة عشر، وهي
ما عداها، وما عدا حروف: «لن عَمَر»؛ والرخاوة في اللُّغة:
اللين، وسميت حروفُه رِخوةً؛ لجرى الصوت معها حتى لانت عند
النطق بها. وحروفُ: «لن عمر» خمسةٌ متوسطةٌ بين الشدة
والرخاوة، كما قال: (وبين رِخو والشديد لن عمر)، وسميت بذلك؛
لكونها بينهما؛ لجرى بعض الصوت معها وانحصار بعضه؛ فليس
الوقفُ على (الحج) كالوقف على (المس) وعلى (الأمل)؛ لما في
الأول من حُبس الصوت، وجرَيانه مع الثاني، وتوسطه مع الثالث،
وكلُّ ذلك مدركٌ بالحسِّ لمن معه أدنى تمييز.

والحروفُ المستعليةُ سبعةٌ يحصرُها لفظ: (خص ضغط قظ).
والاستعلاءُ: الارتفاعُ، وسميت حروفُه بذلك؛ لارتفاع اللسان عند
النطق بها إلى الحنك الأعلى. فإن قلت: هذا التعليل لا يتناول
الغينَ والحاءَ لكونهما من الحلق؟ أجيب: بأن التعليلَ للأكثر. وما
عداها؛ وهو اثنان وعشرون حرفًا مستفلةً، والاستفالةُ: الانخفاضُ؛
ووصفت بذلك؛ لانحطاط اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق
بها، وفيه ما تقدم.

والحروفُ المطبقةُ أربعةٌ مجموعةٌ في قوله: (وصادُ ضادُ طاءُ ظاءُ مطبقة)، والانطباقُ: الالتصاقُ، ووُصفتُ حروفُهُ بذلك؛ لانطباقَ طائفةٍ من اللسانِ بالحنكِ الأعلى عندِ النطقِ بها، والمرادُ أن اللسانَ يقربُ من الحنكِ الأعلى عندِ النطقِ بها ما لا يقربُ منه عندِ النطقِ بغيرها.

واعلم أن حروفَ الإطباقِ كلّها مستعليةٌ، وحروفُ الاستعلاءِ: بعضها مطبِقٌ، وبعضها غيرُ مطبِقٍ؛ فكل مطبِقٍ مستعلٍ، ولا عكسٌ، وأن حروفَ الاستعلاءِ أقوى الحروفِ، وأقواها حروفُ الإطباقِ، وأقواها الطاءُ لجهريها وشدتها، وأقوى حروفِ الاستعلاءِ الباقية: القافُ لشدتها وقلقلتها، وضدُّ الانطباقِ: الانفتاحُ، وحروفُهُ الخمسةُ والعشرون الباقية، والانفتاحُ: الافتراقُ، وسُميت حروفُهُ بذلك؛ لانفتاحِ ما بين اللسانِ والحنكِ عندِ النطقِ بها. وحروفُ الإذلاقِ ستةٌ، وهى المُشار لها بقوله: (وفر من لب الحروفِ المذلقة). والذلاقة من معانيها لغةٌ: الفصاحةُ والخفّةُ فى الكلامِ، ووُصفت حروفُها بذلك لخففتها وسرعةِ النطقِ بها، لكونِ بعضها يخرجُ من ذلقِ اللسانِ: أى طرفه، وبعضها من ذلقِ الشفة، وذلك بين. وباقى الحروفِ وهى ثلاثةٌ وعشرون مُصمّمةً، والإصماتُ لغةٌ: المنعُ. ولُقبَت بذلك؛ لأنها مُنعتُ من الأفرادِ وحدها بكلمةٍ رباعيةٍ فأكثر

فى كلام العرب؛ لثقلها على اللسان، فلا توجد كلمة رباعية فأكثر فى كلامهم إلا وفيها حرفٌ مذلقٌ للتعادُل.

ثم شرع يذكر الصفات التى لا ضدَّ لها، وهى مختصةٌ ببعض الحروف دون بعض، فقال:

صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينٌ قَلْقَلَةٌ قُطْبٌ جَدٌ وَاللِّينُ [٢٤]
وَإِوَاءٌ سَكْنَا وَأَنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا وَالْأَنْحِرَافُ صُحْحَا [٢٥]
فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ وَبِتَكَرِيرٍ جُعِلُ وَلِلنَّفْسِ الشَّيْنُ، ضَادًا اسْتَطَلَّ [٢٦]

(٢٤ - ٢٦) الصفاتُ التى لا ضدَّ لها سبعةٌ؛ وهى: الصفيرُ، والقَلْقَلَةُ، واللينُ، والانحرافُ، والتكريرُ، والتفشىُّ، والاستطالةُ. فالصفيرُ فى ثلاثة أحرف، وهى: الصادُ، والزايُ، والسينُ، كما قال: (صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينٌ)، . ووُصفتُ بذلك؛ لأنه يخرج معها صوتٌ يشبه صوتَ الطائر، وأقواها الصادُ؛ للاستعلاء والإطباق، ويَلِيها الزايُ؛ للجهر.

والقَلْقَلَةُ فى خمسة أحرفِ المذكورة فى قوله: (قَلْقَلَةُ قُطْبٌ جَدٌ)، وهى: القافُ، والطاءُ، والباءُ، والجيمُ، والداَلُ. القَلْقَلَةُ لُغَةٌ: شِدَّةُ الصوتِ، وسُميت حروفُها بذلك؛ لأنها حالُ بيانِ سكونِها تتقلقلُ عند خروجِها؛ حتى يُسمعَ لها نبرةٌ قوية، واختصت هذه الحروفُ

بالقلقلة دون غيرها؛ لأنها لما سكنت ضعفت، فيحتاج إلى ظهور صوت قوي حال سكونها.

واللّينُ في حرفين؛ وهما: الواوُ والياءُ الساكنان المفتوحُ ما قبلَهُما، كما قال: (واللينُ واوٌ وياءُ سَكنا وانفتحاً قبلَهُما)، ووُصفاً بذلك؛ لأنهُما يَخْرُجان بِلينٍ وعدمِ كلفَةٍ على اللسان؛ نحو: ﴿لا خوف﴾، و﴿لا ريب﴾، ويجوز فيهِما التوسطُ والطُّولُ لورْش إن وليهما همزٌ كـ﴿شيء﴾ و﴿سوء﴾.

والانحرافُ في حرفين؛ وهما: اللامُ والراءُ المبيَّنان بقوله: (والانحرافُ صُحْحاً في اللامِ والراءِ)، والانحرافُ: الميلُ، وسُمِّي حرفاه منحرفين؛ لأنهُما انحرفا عن مخرجيهما حتى اتصلا بمخرجٍ غيرهما؛ فاللامُ فيه انحرافٌ إلى طرفِ اللسان، والراءُ فيه انحرافٌ إلى ظهرِ اللسان، وميلٌ قليلٌ إلى جهةِ اللام، ولذلك يجعلها الألثغُ لاماً، والتكريرُ في الراءِ فقط، كما قال: (وبتكريرِ جُعل)؛ والتكريرُ: هو إعادةُ الشيء، وأقلُّه مرة، ومعنى تكريره أن له قبولَ التكرار؛ لارتعاد طرفِ اللسان عند النطق به؛ كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك^(١)، واتّصافُ الشيء بالشيء أعمُّ من أن يكون بالفعل أو بالقوة، لا تكريره بالفعل، وارتعادُ اللسان به، فإن

(١) أي أنه صالح للضحك، ولا يشترط أن يكون ضاحكاً بالفعل.

ذلك لحنٌ يجبُ التحرزُ منه، كما يأتي في باب الراء. والتفشي في حرف واحد على الصحيح، وهو الشينُ المشارُ له بقوله: (وللتفشي الشينُ): أي وللشينِ التفشي، ففيه قلبٌ مكانيّ.

والتفشي لغةٌ: الانتشار، ووصفَ الشينَ بذلك؛ لأن الصوتَ ينتشر في الفم عند خروجه حتى يتصل بمخرجِ الظاء، والاستطالةُ في الضاد، كما قال (ضاداً استطل)، والاستطالةُ لغةٌ: الامتدادُ، ووصفَ الضادَ بذلك؛ لأنه يمتد بالحافة حتى يتصل بمخرجِ اللام، والفرقُ بين المستطيلِ - وهو الضادُ - والممدودِ كالألف: أن المستطيلَ جرى في مخرجه، والممدودَ جرى في ذاته.

فوائد: الأولى: لا يتفق حرفان في المخرج والصفات معاً، ولو اتفقا في ذلك لكانا حرفاً واحداً؛ فالذال مثلاً، لولا الاستفالُ والانفتاحُ اللذان فيه لكان ظاءً، والطاءُ لولا الاستعلاءُ والإطباقُ اللذان فيه لكان تاءً، والهاءُ والهاءُ لولا اختلافهما في المخرج لكانا حرفاً واحداً، لاتفاقهما في جميع الصفات^(١).

(١) وتطبيقاً على هذه الفائدة نقول: الفرق بين العين والحاء هو جهرُ العين وهمس الحاء، ولذلك تُنطق العين حاءً عند خفض الصوت بالكلمة التي فيها العين مثل: «العالمين» إذا قرأت بصوت خفي. والفرق بين الغين والحاء هو جهر الغين وهمس الحاء، ولذلك تنطق الغين خاءً عند همس الغين كما في «المغضوب» بصوت خفي.

الثانية : الصفات منها ما هو قوى، ومنها ما هو ضعيف؛ فالجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والقلقلة والصفير والاستطالة والانحراف من صفات القوة. والهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح واللين من صفات الضعف، والحروف: منها ما هو قوى، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو متوسط على حسب ما اتصفت به من صفات القوة والضعف؛ فالطاء مثلاً شديد القوة؛ لأجل ما اتصف به من صفات القوة؛ والهاء على العكس من ذلك؛ لكونه اتصف بصفات الضعف، والذال والذال متوسطان؛ لأجل ما اتصفا به من صفات القوة والضعف، إلا أن الدال أقرب إلى القوة، والذال أقرب إلى الضعف، وأجر جميع الحروف على هذا^(١).

- = والفرق بين الذال والطاء هو جهر الذال وهمس الطاء، ولذلك تنطق الذال ثاءً عند همس الذال مثل «الذين» بصوت خفى.
- والفرق بين الزاي والسين هو جهر الزاي وهمس السين، ولذلك تنطق الزاي سينا عند همسها مثل «رزقا» بصوت خفى، وهكذا.
- (١) ١- أقوى الحروف؛ الطاء؛ لأنها اشتملت على أقوى الصفات.
- ٢- أضعف الحروف: الهاء، ولذلك قويت بالصلة.
- ٣- أقوى حروف الصفير: الصاد، يليها الزاي، ثم السين.
- ٤- أقوى الحروف النطعية [الطاء، الدال، التاء]: الطاء، تليها الدال، ثم التاء.
- ٥- أقوى الحروف اللثوية: الطاء ثم الذال ثم التاء.
- ٦- أقوى حروف الحلق: الهمزة.

الثالثة: لا بدّ لكلِّ حرفٍ أن يتصِفَ بخمسِ صفاتٍ من الصفات التي لها ضدّ، لكن لا يتصِفُ الحرفُ بصفةٍ وضدّها؛ إذ الضدّان لا يجتمعان، فلا يكونُ الحرفُ مجهوراً مهموساً، مثلاً الهمزةُ اتصفتُ بالجهر والشدة والاستفال والانفتاح والإصمات، وهذه الصفاتُ ليست متضادّةً، وبعضُ الحروفِ يتصِفُ بستِّ صفاتٍ: خمسةٌ من التي لها ضدّ، وصفةٌ من التي لا ضدَّ لها، كالصاِدِ مثلاً؛ فإنها اتصفتُ بخمسِ صفاتٍ من الصفات التي لها ضدّ، واتصفتُ أيضاً بالصفير، وهو من الصفات التي لا ضدَّ لها، ولا يكونُ في الحرفِ أكثرُ من ستِّ صفاتٍ على ما ذكره الناظم في هذه المقدّمة، إلّا الراء؛ فإنها اتصفتُ بسبعِ صفاتٍ: خمسةٌ من التي لها ضدّ، والانحرافُ والتكريرُ من التي لا ضدَّ لها.

وأردتُ أن أضعَ هنا جدولاً للحروفِ مرتبةً فيه على حسبِ ترتيبها في عددِ الهجاء، مبيناً مخرجَ كلِّ حرفٍ، وصفاته اللازمة له، تسهيلاً للطالِبين، وتيسيراً للراغبين.

وهذه صورةُ الجدولِ:

= ٧- أقوى حروف وسط اللسان: [الجيم والياء والشين]: الجيم، تليها الياء، ثم الشين.

<p>الثاء</p> <p>تخرجُ من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وهو حرفٌ مهموسٌ رَخَوِيٌّ مُستفِلٌّ مُنفتحٌ مصمتٌ.</p>	<p>التاء</p> <p>تخرجُ من طرفِ اللسان وأصولِ الثنايا العليا، وهو حرفٌ مهموسٌ شديدٌ مُستفِلٌّ مُنفتحٌ مصمتٌ.</p>	<p>الباء</p> <p>تخرجُ من الشفتين، وهو حرفٌ مجهورٌ شديدٌ مُستفِلٌّ مُنفتحٌ مذلقٌ مُقلقلٌ.</p>	<p>الهمزة</p> <p>تخرجُ من أقصى الحلق، وهو حرفٌ مجهورٌ شديدٌ مُستفِلٌّ مُنفتحٌ مصمتٌ.</p>
<p>الذال</p> <p>يخرجُ من طرفِ اللسان وأصولِ الثنايا العليا، وهو حرفٌ مجهورٌ شديدٌ مُستفِلٌّ مُنفتحٌ مصمتٌ مُقلقلٌ.</p>	<p>الحاء</p> <p>يخرجُ من أدنى الحلق، وهو حرفٌ مهموسٌ رَخَوِيٌّ مُستعلٍ مُنفتحٌ مصمتٌ.</p>	<p>الحاء</p> <p>يخرجُ من وسط الحلق، وهو حرفٌ مهموسٌ رَخَوِيٌّ مُستعلٍ مُنفتحٌ مصمتٌ.</p>	<p>الجيم</p> <p>تخرجُ من وسط اللسان، وهو حرفٌ مجهورٌ شديدٌ مُستفِلٌّ مُنفتحٌ مصمتٌ مُقلقلٌ.</p>

<p>الطاء</p> <p>تخرج من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، وهو حرف مجهور شديد مستعل مطبق مصمت مقلقل.</p>	<p>الزاي</p> <p>تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا السفلى، وهو حرف مجهور رخوي مستقل منفتح مصمت صفيري.</p>	<p>الراء</p> <p>تخرج من طرف اللسان ومحاذيه من الحنك الأعلى، وهو حرف مجهور متوسط مستقل منفتح مذلق منحرف مكرر.</p>	<p>الذال</p> <p>يخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وهو حرف مجهور رخوي مستقل منفتح مصمت.</p>
<p>الميم</p> <p>تخرج من الشفتين، وهو حرف مجهور متوسط مستقل منفتح مذلق.</p>	<p>اللام</p> <p>تخرج من حافة اللسان ومحاذيه من الحنك الأعلى، وهو حرف مجهور متوسط مستقل منفتح مذلق منحرف.</p>	<p>الكاف</p> <p>تخرج من أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأسفل، وهو حرف مهموس شديد مستقل منفتح مصمت.</p>	<p>الظاء</p> <p>يخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وهو حرف مجهور رخوي مستعل مطبق مصمت.</p>

<p>العين تخرج من وسط الحلق، وهو حرف مجهور^{١٠} متوسط^{١١} مستقل^{١٢} منفتح^{١٣} مصمت^{١٤}.</p>	<p>الضاد تخرج من حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وهو حرف^{١٥} مجهور^{١٦} رخوي^{١٧} مستعل^{١٨} مطبق^{١٩} مصمت^{٢٠} مستطيل.</p>	<p>الصاد تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا مع ما بين الثنايا السفلى قريبة للسفلى، وهو حرف^{٢١} مهموس^{٢٢} رخوي^{٢٣} مستعل^{٢٤} مطبق^{٢٥} مصمت^{٢٦} صفيري.</p>	<p>النون تخرج من طرف اللسان تحت مخرج اللام، وهو حرف^{٢٧} مجهور^{٢٨} متوسط^{٢٩} مستقل^{٣٠} منفتح^{٣١} مذلق^{٣٢}.</p>
<p>السين تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا السفلى، وهو حرف^{٣٣} مهموس^{٣٤} رخوي^{٣٥} مستقل^{٣٦} منفتح^{٣٧} مصمت^{٣٨} صفيري.</p>	<p>القاف تخرج من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وهو حرف^{٣٩} مجهور^{٤٠} شديد^{٤١} مستعل^{٤٢} منفتح^{٤٣} مصمت^{٤٤} مقلقل^{٤٥}.</p>	<p>الفاء تخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وهو حرف^{٤٦} مهموس^{٤٧} رخوي^{٤٨} مستقل^{٤٩} منفتح^{٥٠} مذلق^{٥١}.</p>	<p>الغين تخرج من أدنى الحلق، وهو حرف^{٥٢} مجهور^{٥٣} رخوي^{٥٤} مستعل^{٥٥} منفتح^{٥٦} مصمت^{٥٧}.</p>

الشين	الهاء	الواو غير المدية	لام ألف
تخرج من وسط اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، وهو حرف مهموس رخوى مستقل منفتح مصمت متنفس.	تخرج من أقصى الحلق، وهو حرف مهموس رخوى مستقل منفتح مصمت.	تخرج من الشفتين، وهو حرف مجهور رخوى مستقل منفتح مصمت. وأما المدية؛ فإنها تخرج من الجوف.	تخرج من الجوف، وهو حرف مجهور رخوى مستقل منفتح مصمت. والمزاد بها الألف المدية.

الياء غير المدية: تخرج من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك
الأعلى، وهو حرف مجهور رخوى مستقل منفتح مصمت. وأما
المدية؛ فإنها تخرج من الجوف.

باب التجويد

لما فرغ الناظم من ذكر مخارج الحروف وصفاتها، انتقل بين ما يترتب عليها، وهو التجويد، مقدماً حكمه والثناء عليه ترغيباً فيه، فقال عليه رحمة مولانا الكبير المتعال:

والأخذ بالتجويد حتم لازم
لأنه به الإله أنزلاً
من لم يجود القرآن آثم [٢٧]
وهكذا منه إلينا وصلاً [٢٨]

(٢٧، ٢٨) - أخبر أن مراعاة قواعد التجويد والأخذ بذلك: أي العمل به واجب وجوباً عينياً على كل قارئ من قراء القرآن، بل وعلى كل مسلم - ولو امرأة - وإن كان المحفوظ سورة واحدة أو آية فقط. وأما تعلم القراءات السبعية والعشرية؛ ففرض كفاية في كل إقليم إبقاءً للتواتر. وكذا حفظ كل القرآن عدا سورة الفاتحة؛ فإنها فرض عين، ويسن حفظ القرآن كلاً أو بعضاً لغير من يتحقق بهم فرض الكفاية، وهم سائر الأمة. والله أعلم.

ثم أفاد أنه: (من لم يجود القرآن آثم) : أي من لم يراع قواعد التجويد في قراءته فهو عاصٍ آثمٌ بعصيانه، والآثم معاقب؛ فيكون التجويد واجباً؛ لأن الواجب هو الذي يُثاب على فعله ويُعاقب على

تركه، والحرام بالعكس؛ فالوجوب حينئذ شرعي لا صناعي كما توهم، ثم علل كون القارئ آثماً بترك التجويد؛ فقال: (لأنه به الإله أنزلاً)، الضمير في (لأنه) ضمير الشأن، وقيل: عائد إلى القرآن، وفي (به) يعود إلى التجويد؛ أي لأن الأمر والشأن أن الله أنزل القرآن بالتجويد، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢]؛ أي أنزلناه بالترتيل؛ أي بالتجويد، وقال جل وعلا: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤]؛ أي جوِّده تجويداً. وسئل على رضى الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾؛ فقال: الترتيل: هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف. وقوله: (وهكذا منه إلينا وصل)، هذا جواب سؤال مقدر؛ كأن قائلًا قال له: من أين يُعلم كيفية نزول القرآن حتى يُقرأ كما أنزل؟ فقال: وهكذا: أي بالتجويد وصل إلينا من ربنا، وذلك أن الله تبارك وتعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ، إلى جبريل عليه السلام، إلى النبي ﷺ، إلى الصحابة، إلى التابعين رضى الله عنهم أجمعين، إلى أئمة القراء، إلى الرواة، إلى الطُّرُق، إلى أن وصل إلينا عن شيوخنا متواتراً كما أنزل.

فائدة: اختلفوا هل الواجب تجويد كل ما قرأه، أو ما يجب عليه قراءته؟

صحح الأول في النشر.

ثم قال الناظم:

وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ [٢٩]

٢٩- (هو) بضم الهاء مع تخفيف الواو، ومَرَجْعُ الضمير للتجويد، والحلية بالكسر: ما يُتزين به من مصوغ المعدنيات والحجارة. والزينة بالكسر: ما يُتزين به، والفرق بين التلاوة والأداء والقراءة: أن التلاوة: قراءة القرآن متتابعًا كالأوراد والأسباع، والمدارس. والأداء: الأخذ عن المشايخ. والقراءة تُطلقُ عليهما. كذا قالوا، وقال الحلبي: والحق أن الأداء: القراءة بحضرة الشيوخ عقب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه. ومراتب التجويد ثلاثة: ترتيل، وتدوير، وحادر. فالترتيل: التؤدة، والحادر: الإسراع، والتدوير: التوسط بينهما، والأول أفضل على القول المختار.

ثم قال:

وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا [٣٠]
وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمَثَلِهِ [٣١]
مُكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ فِي اللَّفْظِ بِالنُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفٍ [٣٢]

٣٠- هذا تعريف التجويد؛ أي التجويد عبارة عن ثلاثة أمور: الأول: (إعطاء الحروف حقها) من كل صفة ثابتة لها من الصفات

المتقدِّمة، كالهَمْسِ والجَهْرِ وغيرهما، (ومستحقَّها)، وهو ما ينشأ من تلك الصفات؛ كترقيق المستقلِّ وتفخيم المستعلِّي ونحوهما، وهو معنى قوله: وهو إعطاءُ الحروفِ إلى آخر البيت.

٣١- الثاني: (ردُّ كلِّ واحدٍ من الحروفِ إلى أصله: أى حيزه ومخرجه، وهو معنى قوله: (وردُّ كلِّ واحدٍ لأصله).

٣٢- الثالث: التلْفُظُ بنظير ذلك الحرفِ بعد التلْفُظِ به كالتلْفُظِ به أولاً مُكَمَّلاً ذاتاً وحقاً ومستحقاً من غير تكلفٍ ولا تعسُّفٍ، وهو معنى قوله: (واللفظُ في نظيره كمثله) إلى (بلا تعسُّف). فينبغى للقارئ أن يتحفَظَ في الترتيل من التَمْطِيطِ، وهو المدُّ في غير محلِّه، والزيادةُ على القدرِ الجائزِ في محلِّه، وفي الحذرِ من الإدماج؛ وهو الإخلالُ ببعض الحروف. قال بعضُ العلماء: «ليس التجويدُ بتمضيغِ اللسان، ولا بتلويكِ الفم، ولا بتعويجِ الفكِّ، ولا بتغييرِ الصوت، ولا بتمطيطِ الشدِّ، ولا بتطينِ النونات، ولا بحصرمةِ الرءات؛ فهذه قراءةٌ تنفُرُ عنها الطباعُ، وتمجُّها القلوبُ والأسماعُ، بل والقراءةُ المطلوبةُ الموافقةُ السهلةُ العذبةُ اللطيفةُ، هي التي لا مَضْغَ فيها ولا لَوْكَ ولا تعسُّفَ ولا تصنُّعَ ولا تكلفَ، لا تخرجُ عن طباعِ العربِ وكلامِ الفصحاءِ بوجه».

ثم قال الناظم رضى الله عنه :

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِيءٌ بِفِكَهٍ [٣٣]

٣٣- أى وليس بين التجويد وتركه فرقٌ إلا رياضةٌ امرئ: أى مداومته على القراءة بالتكرار والسماع من أفواه المشائخ الحذاق، لا مجرد الاقتصار على النقل؛ فلا يكفى، وقوله (بفكه): أى بفمه، وهذا من إطلاق الجزء وإرادة الكل؛ إذ لكل امرئ فكأن، وهما ملتقى الشدقين من الفم.

فائدة: القراءة بالتلحين: أى بالأنغام - وهى المسمأة فى عرفنا بالطبوع - إن لم تحصل معها المحافظة على صحة ألفاظ الحروف حرمت بإجماع، وإن حصلت معها المحافظة؛ فقليل: بالكراهة، وقيل: بالجواز. أما تحسين الصوت بالقراءة من غير إخراج القراءة عن وجهها المنقول فيها؛ فهو أمرٌ مطلوبٌ مستحسنٌ مندوبٌ، لاسيما إن كان من صوت حسن؛ فإنه يزيد غبطةً بالقرآن وإيماناً، ويكسب القلب خشيةً، ويشهد له قوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١)، وفى حديث لابن عباس رضى الله عنهما: «لكل شىء حلية، وحلية القرآن حسن الصوت». لكن من وفقه الله تعالى

(١) رواه أبو داود فى كتاب الصلاة حديث رقم (١٤٦٨)، ٧٤/٢، والنسائي ١٧٩/٢ عن البراء بن عازب رضى الله عنه.

لا يجتزئُ بإتقانِ اللفظِ وإصلاحِ اللسانِ، ويتركُ التدبيرَ في معانيِ كتابِ الله عز وجل، بل تكونُ همتهُ وعزيمتهُ التدبيرَ في معانيه، والتفكيرَ في غوامضه، وتركُ حديثِ النفسِ وقتَ تلاوته، قال اللهُ تعالى: ﴿لِيَدَّبُّوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، وقالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضِيَ اللهُ عنه: «لا خيرَ في عبادةٍ لا فقهَ فيها، ولا قراءةٍ لا تدبرُ فيها». ومثُلُ من يقرأُ القرآنَ ويتركُ التدبيرَ في معانيه ويشغَلُ بحديثِ النفسِ: كمثلِ من هو في رياضٍ عجيبٍ، أشجاره مختلفةُ الأنواعِ يانعةُ الثمارِ عظيمةُ المقدارِ، وحصباؤه الدرُّ والياقوتُ، وعن بعيدٍ منه جيفةٌ وقذارةٌ، فصار يتطلعُ على تلكِ الجيفةِ والقذارةِ، ويتركُ التنزهَ فيما حلَّ فيه! فأىُّ حمقٍ وحرمانٍ أعظمُ من هذا؟! فسألَ اللهُ التوفيقَ والهدايةَ إلى أقومِ طريقٍ، بجاءِ رسوله ﷺ وصاحبيه الصديقَ والفاروقَ.

فصل

في كيفية استعمال الحروف، والتحذير مما يخالف ذلك

ذكرَ هنا أحكاماً وقواعدَ متعلِّقةً بالتجويدِ، ناشئةٌ من مراعاةِ الصفاتِ المتقدِّمة؛ فقال:

فَرَقَّنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرَفِ وَحَادِرْنَ نَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ [٣٤]
 وَهَمْزٍ: (الْحَمْدُ أَعُوذُ أَهْدُنَا اللَّهُ) ثُمَّ لَامٍ (لِلَّهِ لَنَا) [٣٥]

وَلَيَتَلَطَّفُ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّرُّ) وَالْمِيمُ مِنْ (مَخْمَصَةٍ) وَمِنْ (مَرَضٍ) [٣٦]

وَبَاءِ (بَرَقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِذِي)

(٣٤-٣٧) - قد أفاد الناظم سابقاً أن حروف الاستفحال اثنان وعشرون حرفاً، وحروف الاستعلاء سبعة، وأمر هنا بترقيق الحروف المستفلة، وحروف الاستفحال كلها مرققة إلا الراء واللام في بعض الأحوال، كما يأتي للناظم، وحذر من تفخيم خمسة أحرف من حروف الاستفحال، وأكد الأمر بالنون الخفيفة في قوله: وحاذرن.. إلخ.

الأول: الألف، وإنما نبه عليها مع دخولها في الحروف المستفلة؛ لانفتاح الفم عند التلطف بها، وذلك يؤدي إلى تسمين الحرف؛ قاله بعض الشراح. واعلم أن قوله: (وحاذرن تفخيم لفظ الألف)؛ إما مطلق؛ سواء وقعت بعد مستفل أو مستعل، وهو رأى الناظم في التمهيد، أو محمول على ما إذا جاءت بعد مستفل، كما هو اختيار ابن الناظم والقاضي، حتى لو جاءت بعد المستعل وشبهه تبعته في التخفيف، والمراد بشبهه الراء؛ لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، الذي هو محل حروف الاستعلاء، لكن القول المشهور الذي عليه الجمهور، ونص عليه الناظم في النشر: أن الألف لا توصف بترقيق ولا بتفخيم، بل

ترقيقتها وتفخيمها بحسب ما يتقدمها؛ فهي تابعة له تفخيماً وترقيقاً^(١). والله سبحانه وتعالى أعلم.

الثانى: الهمزة، وحذر من تفخيمها فى أربعة مواضع؛ وهى: (الحمد)، و(أعوذ)، و(إهدنا)، و(الله) عند الابتداء، كما قال: (وهمز الحمد أعوذ إهدنا. الله)، وإنما حذر من تفخيمها مع دخولها فى المستقلة؛ لبعدها مخرجها واتصافها بالشدة والجهر، وكرر الأمثلة ليبين أن الهمزة لا بد من ترقيقها؛ سواء جاورها مفخماً، كاسم الله، أو مرققاً كالبوأى، أو جاورها رخوى كالهاء، أو غيره كاللام والعين المتوسطتين، أو جاورها متحد معها فى المخرج كالهاء، أو غيره كاللام.

والحاصل أن الهمزة يجب ترقيقها؛ سواء جاورها مفخماً أو مرققاً، وسواء كانت قطعية أم وصلية عند الابتداء بها، فلا يختص ترقيقها بمجاورة الأحرف المذكورة، لكن ينبغى التحفظ من تفخيمها إذا جاورها حرف مستعل؛ نحو: ﴿أقاموا﴾ و﴿أظلم﴾ و﴿أصدق﴾، أو مفخماً؛ نحو: ﴿أرضيتم﴾ و﴿أراكم﴾؛ لأن كثيراً من القراء يفخمونها فى هذه المواضع، وهو لحن فاحش يجب التنبيه لمثله.

(١) قال الشيخ العلامة السمنودى:

والرؤم كالوصل وتبع الألف ما قبلها والعكس فى الفن ألف

الثالث: اللام ، وحذّر من تفخيمها في خمسة مواضع المبيّنة بقوله : (ولامٌ لله لنا وليتلفظ وعلى الله ولا الض) ؛ وهي اللام الأولى من ﴿الله﴾ ، ولام ﴿لنا﴾ ، ولامى ﴿وليتلفظ﴾ ، ولام ﴿وعلى﴾ من قوله تعالى : ﴿وعلى الله﴾ ، و«لا» من قوله تعالى : ﴿ولا الضالين﴾ ، وقطع المصنفُ الكلمة للضرورة ؛ إذ لا يجوز مثل هذا في الاختيار لا قراءةً ولا كتابةً . وإنما نصَّ عليها مع دخولها في المستفلة ؛ لأن اللسان يسرى إلى تفخيمها ، لا سيما إن جاورها حرفُ تفخيمٍ ؛ نحو : ﴿ولا الضالين﴾ ﴿وعلى الله﴾ ﴿وليتلفظ﴾ و﴿لسلّطهم﴾ ؛ ومقصودُ الناظم بالأمثلة التنبيهُ على أن اللامَ مرقّعةٌ وجوباً في هذه الأمثلة ونحوها ، لا مطلقاً كما تقدّم في الهمزة ؛ لأن من اللامات ما هو مفخّمٌ وجوباً كما في (لفظ الجلالة) في بعض أحوالها ، أو جوازاً ؛ نحو : ﴿الصلاة﴾ في قراءة ورش ، وعليه فمفهومُ الناظم فيه تفصيلٌ .

الرابع: الميم ، وحذّر من تفخيمها في موضعين من ﴿مخمصّة﴾ مطلقاً ؛ الأولى والثانية ، ومن ﴿مرض﴾ ، ونبه عليها مع دخولها في المستفلة لمجاورتها المفخّم ، ومن الناس من يُفخّم الميمَ الثانيةً من (محمد) ، وذلك مما يُصان الاسمُ الشريفُ عنه .

الخامس: الباء ، وحذّر من تفخيمها في : ﴿برق﴾ و﴿باطل﴾ و﴿بهم﴾ و﴿بذى﴾ ؛ لمجاورة الأولى والثانية المفخّم ، ومجاورة

الثالثة والرابعة الرَّخْوِيُّ، ثم إن الترقيقَ للباءِ والميمِ لا يختصُّ
 بالأمثلة المذكورة، بل هو عامٌ حيث وقعَا.
 ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ:

وَاحْرِصْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي [٣٧]

فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحَبِّ الصَّبْرِ
 رَبْوَةٌ اجْتَثَّتْ وَحَجَّ الْفَجْرِ [٣٨]

(٣٧، ٣٨) - أمرٌ بالحرصِ على الشدَّةِ والجهْرِ اللذَيْنِ فِي الْبَاءِ
 وَالْجِيمِ؛ لِثَلَا تُشَبَّهَ الْبَاءُ بِالْفَاءِ، وَالْجِيمُ بِالشَّيْنِ؛ فَمَنْ أَمْثَلَهُ الْبَاءُ؛
 قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، و﴿تَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾، و﴿إِلَى
 رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ﴾. وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْجِيمِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اجْتَثَّتْ مِنْ
 فَوْقِ الْأَرْضِ﴾، و﴿أَذَّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾، و﴿وَالْفَجْرِ وَلِيَالٍ
 عَشْرٍ﴾، وَقَوْلُهُ: (وَاحْرِصْ) بِالْوَاوِ، وَفِي نَسْخَةٍ: بِالْفَاءِ، وَهِيَ فَاءُ
 الْفَصِيحَةِ أَفْصَحَتْ عَنْ شَرْطِ مَقَدَّرٍ: أَي إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْبَاءَ وَالْجِيمَ
 يَجِبُ تَرْقِيقُهُمَا، فَاحْرِصْ إِخ. وَكُرِّرَ الْأَمْثَلَةُ؛ لِيُفِيدَ أَنَّ بَيَانَ الشَّدَّةِ
 وَالْجَهْرِ ثَابِتٌ لِلْبَاءِ وَالْجِيمِ - سَكَنَتَا أَوْ تَحَرَّكَتَا - لَكِنَّهُ فِيهِمَا سَاكِنَتَيْنِ
 أَكَدُّ مِنْهُ مَتَحَرِّكَتَيْنِ، وَكَذَا فِي الْجِيمِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَهْمُوسٌ.

(تنبهان): الأول: المطلوبُ فِي الْبَاءِ التَّرْقِيقُ كَمَا تَقَدَّمَ، لَكِنْ
 احْذَرُ، إِذَا رَقَّقْتَهَا أَنْ تَبَالِغَ فِي تَرْقِيقِهَا؛ حَتَّى تَجْعَلَهَا كَأَنَّهَا مِمَالَةٌ كَمَا
 يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ إِذِ التَّجْوِيدُ كَمَا قَالَ الدَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

كالبياض؛ إن قلَّ صارَ سُمْرَةً، وإن كَثُرَ صارَ بَرَصًا اهـ.، وخيرُ
الأمور أوسطُها، ويكفي مع ذلك بيان شدتها وجهرها.

الثانى: يقع الخطأ فى الجيم من أوجه؛ منها: إبدالها إذا سكنتُ
فى نحو: ﴿وجْهك﴾ و﴿النجدين﴾ شينًا؛ لأن مخرَجَهما واحدٌ،
والشينُ حرفٌ مهموسٌ، فلا كُفَّةَ فيه على اللسان، فيُسْرَعُ إلى
التلفظ به فى موضع الجيم، فاحذَرُ من ذلك، لا سيما إن أتى
بعدها تاءٌ؛ نحو: ﴿اجتنبوا﴾ و﴿خرجت﴾؛ ومنها إبدالها زايًا فى
نحو: ﴿الرجز﴾ و﴿ليجزى﴾؛ لأنَّ الزايَ حرفٌ رخوىٌّ، والجيمُ
حرفٌ شديدٌ، وميلُ اللسان إلى الحروف الرخوة أكثرُ، وبغضهم بعدَ
الإبدالِ يُدغمُ الزايَ فى الزايَ، وكلُّه خطأ ظاهر لا يحلُّ؛ ومنها
إبدالها سينًا فى نحو: ﴿رجس﴾. وذكر فى النشر: «أن بعضَ
الناس يُخرجها ممزوجةً بالكاف». اهـ. قلتُ: وكذلك سمعنا كثيرًا
من معاصرينا يُخرجها ممزوجةً بالdal، وهو خطأ بينٌ، وكان شيخُ
شيخنا سيِّدى مُحَمَّد بن الرايس رحمه الله يسميه «بالتعطيش»؛
ويحذَرُ الطلبةَ منه. والحاصلُ أنه حرفٌ كَثُرَ خطأ الناس فيه، فاحذَرُ
من ذلك، وحذَرُ غيرك تُهدِ إلى الصواب.

ولما ذكر الناظمُ وجوبَ تبيين الشدة والجهر، اللذين فى الباء
والجيم، وعلمَ سابقًا أنه لا بُدَّ من بيان قلقتهما إذا سكتنا، أمرَ

على وجه التأكيد بتبيين المُقلِّل عند سكونه مطلقاً، سواءً كان باءً أو جيمًا أو قافًا أو طاءً أو دالًّا؛ فقال:

وَيَبِّنَنَّ مُقْلِقًا إِنْ سَكْنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا [٣٩]

٣٩- يشير بذلك إلى وجوب تبين قلقة الحرف المقلِّل إن سَكَنَ، سواءً كان سكونه في الوقف أو في غيره، ثم لما كانت القلقة متفاوتةً فيها صرَّحَ بالتفاوت؛ فقال: (وإن يكن في الوقف كان أبينا): أي وإن يكن سكونه في الوقف؛ كانت قلقلته أبينَ منها عند سكونه في غير الوقف؛ فالساكن لِغَيْرِ الْوَقْفِ نحو: ﴿ربوة﴾ و﴿اجتباه﴾ و﴿يقطع﴾ و﴿قطمير﴾ و﴿يدخلون﴾، وللوقف نحو: ﴿قريب﴾ و﴿بهيج﴾ و﴿خلاق﴾ و﴿محيط﴾ و﴿مجيد﴾، وسبب بيان القلقة في الوقف أكثر من الوصل: أن القارئ حيث يقف يَصُبُّ لسانه على الحرف الموقوف عليه صَبَّةً واحدةً، فيظهر الحرفُ ظهوراً كلياً بخلافه في الوصل؛ فإنَّ اللسان يكون ملتفتاً إلى الحرف الذي بعده كحرف المقلِّل، فيظهر: أي آخره ظهوراً دون ذلك. وقال بعضهم: سبب ذلك أن الوقف محلُّ انقطاع النَّفْسِ، وهي شديدةٌ مجهورةٌ تمنع النَّفْسَ أن يجرى معها، فاحتاجت إلى كثرة البيان. انتهى. وأبينها في ذلك القاف؛ لقوتها وضغطها في مخرجها.

ثم عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (مقللاً) قَوْلُهُ :

وَحَاءَ حَصْحَصَ أَحَطْتُ الْحَقُّ وَسَيْنٌ مُسْتَقِيمٌ يَسْطُو يَسْقُو [٤٠]

٤٠- أَى وَبَيْنَ حَاءَ ﴿حَصْحَصَ﴾ ، وَهِيَ صَادِقَةٌ بِكُلِّ مَنْ الْحَائِينَ ، وَحَاءَ ﴿أَحَطْتُ﴾ ، وَحَاءَ ﴿الْحَقُّ﴾ ؛ لِمَجَاوَرَتِهَا الصَّادُ وَالطَّاءُ وَالْقَافُ الْمُسْتَعْلِيَّةُ مَعَ كَوْنِهَا مُسْتَفْلَةً ، وَبَيْنَ سَيْنٍ ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ وَ﴿يَسْطُو﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ - وَ﴿يَسْقُونَ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ ؛ لِمَجَاوَرَتِهَا التَّاءُ وَالطَّاءُ وَالْقَافُ الشَّدِيدَاتُ . قَالَ فِي التَّمْهِيدِ : «إِذَا سَكُنَتْ السَّيْنُ ، وَأَتَى بَعْدَهَا تَاءٌ أَوْ جِيمٌ ؛ فَإِنَّهَا تُبَيَّنُّ ؛ لِثَلَا تَلْتَبَسَ بِالزَّائِ لِلْمَجَاوَرَةِ نَحْوُ : ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ وَ ﴿مَسْجِدٌ﴾ . اهـ . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ الْحَرْفِ الْمُتَّصِفِ بِصِفَةِ بَيَظْهَارِ صِفَتِهِ ، لَا سِيَّمَا إِذَا جَاوَرَ حَرْفًا آخَرَ مُتَّصِفًا بِضِدِّ تِلْكَ الصِّفَةِ .

بابُ الرَّاءِ وَاللَّامَاتِ

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ حُرُوفَ الاسْتِفْهَالِ حَكْمُهَا التَّرْقِيقُ، وَعُلِمَ سَابِقًا أَنَّهَا
 كُلُّهَا مُرَقَّقَةٌ، إِلَّا الرَّاءَ وَاللَّامَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ حَكْمَ
 الرَّاءِ ثُمَّ اللَّامِ، فَقَالَ:

وَرَقَّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَلِكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنْتُ [٤١]
 إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَا أَوْ كَانَتْ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا [٤٢]
 وَالخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرِ يُوْجَدُ وَأُخْفٍ تَكَرِّرًا إِذَا تُشَدَّدُ [٤٣]

٤١- التَّرْقِيقُ: عِبَارَةٌ عَنِ انْحِافِ الحَرْفِ وَنُحُولِهِ، وَيُقَابِلُهُ:
 التَّفْخِيمُ: وَهُوَ تَسْمِينُ الحَرْفِ وَرَبْوُهُ، وَيُرَادُ بِهِ التَّغْلِيظُ؛ غَيْرَ أَنَّ
 اسْتِعْمَالَهُ غَلَبَ فِي بَابِ اللَّامَاتِ، وَاسْتِعْمَالَ التَّفْخِيمِ غَلَبَ فِي بَابِ
 الرَّاءِ، وَقَوْلُ المَصْنُفِ الآتِي: (وَفَخَّم اللَّامَ) وَارْدٌ عَلَى خِلَافِ
 الغَالِبِ، وَالأَصْلُ فِي الرَّاءِ: التَّفْخِيمُ، وَلَا تُرَقِّقُ إِلَّا لِمَوْجِبٍ؛ وَهُوَ
 كَسْرُهَا أَوْ سَكُونُهَا بِشَرْطَيْنِ، بِخِلَافِ اللَّامِ؛ فَإِنَّ الأَصْلَ فِيهَا
 التَّرْقِيقُ وَلَا تُفَخَّمُ إِلَّا لِمَوْجِبٍ؛ وَهُوَ وَقُوعُهَا فِي اسْمِ الجَلَالَةِ إِثْرَ
 ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ، كَمَا يَأْتِي لِلنَّاظِمِ.

واعلم أن الراء؛ إما متحركة أو ساكنة، والمتحركة؛ إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة؛ فالمفتوحة والمضمومة لا خلاف في تفخيمهما؛ نحو: ﴿شهر رمضان﴾، إلا ما انفرد به ورش من طريق الأزرق بترقيقهما في نحو: ﴿الخير﴾ و﴿بصائر﴾ و﴿خبيراً﴾، كما هو مبين في كتب الخلاف. والمكسورة مرققة للجميع، ولهذا قال: (ورقق الراء إذا ما كسرت)، وكلمة «ما» فيه زائدة، والمراد إذا كسرت مطلقاً، سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة، للنقل أو للتخلص، تامة أو مبعضة بسبب روم أو اختلاس، وسواء كانت الراء أولاً أو وسطاً أو آخراً، منونة أو غير منونة، سكن ما قبلها أو تحرك بأى حركة كان، وقع بعدها حرف مستفل أو مستعل في الاسم أو في الفعل؛ نحو: ﴿رجال﴾ و﴿الغارمين﴾ و﴿الفجر﴾ و﴿ليال عشر﴾ و﴿في الرقاب﴾ و﴿أنذر الناس﴾ و﴿انحر إن﴾ و﴿أرنا مناسكنا﴾، هذا حكم المتحركة وصلاً.

وأما حكمها وقفاً فيما إذا تطرفت بأى حركة تحركت: فالترقيق إن وقفت بالسكون، بشرط أن يتقدمها ياء ساكنة ك﴿بشير﴾ و﴿الخير﴾، أو كسرة ولو مفصولة منها بساكن مستفل نحو: ﴿مقتدر﴾ ﴿قد قدر﴾ و﴿الذكر﴾ و﴿السحر﴾، أو ألف مماله عند من يعيل ك﴿الأبرار﴾. وأما حكمها إن سكنت وصلاً: فالترقيق

بشرطين: أحدهما: أن يكون قبلها كسرة لازمة، والآخر: عدم وجود حرف استعلاء متصل بعدها؛ وإلى اشتراط الكسر قبلها أشار بقوله: (كذلك بعد الكسر حيث سكنت)، وإلى اللزوم أشار بقوله: (أو كانت الكسرة ليست أصلاً)، وهو معطوف على «تكن» المنفى بـ(لم)، فيكون داخلاً تحت النفي أيضاً، والتقدير: ولم تكن الكسرة ليست أصلاً؛ يعنى بأن كانت أصلاً: أى لازمة؛ والمراد بالكسرة اللازمة فى عبارة الناظم، هى المتصلة الأصلية، وهى ما كانت على حرف أصلى؛ نحو: ﴿فرعون﴾ و﴿شرذمة﴾ و﴿مرية﴾، أو منزل منزلة الأصلى كميم ﴿مرفقاً﴾؛ لأنه من جملة «مفعل» وحذفه يخل بالمعنى الأصلى، وغير المتصلة، هى ما كانت فى كلمة منفصلة؛ نحو: ﴿إن ارتبتم﴾، و﴿يا بنى اركب﴾^(١) و﴿رب ارجعون﴾، وغير الأصلية، هى المتصلة العارضة؛ نحو: ﴿ارجعوا﴾ و﴿اركعوا﴾ فى الابتداء؛ وأشار إلى الشرط الثانى بقوله: (إن لم تكن من قبل حرف استعلاء)، والواقع منه فى القرآن ثلاثة أحرف: القاف فى ﴿فرقة﴾ بالتوبة، والطاء فى ﴿قرطاس﴾ بالأنعام، والصاد فى ﴿إرصادا﴾ بالتوبة، و﴿مرصادا﴾ بالنبأ، و﴿بالمرصاد﴾ فى الفجر، ولا خلاف فى تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء، فإن كان حرف الاستعلاء مكسوراً، والوارد من ذلك فى القرآن موضع

(١) هذه فى قراءة من يكسر الباء، وهم القراء كلهم إلا عاصماً.

واحدٌ في الشعراء، ﴿فكان كلُّ فرقٍ﴾، ففيه الترقيقُ والتفخيمُ، كما
قال: (والخُلْفُ في فرقٍ لكسرٍ يوجَدُ)، ووجهُ الترقيقِ ضَعْفُ الرَّاءِ؛
لوقوعها بين كسرتين، ووجهُ التفخيمِ وقوعُ حَرْفِ الاستعلاءِ بعدها
المانعِ من الترقيقِ، والوجهانِ صحيحانِ مقروءٌ بهما، والترقيقُ مقدَّمٌ
أداءً، وخرجَ بقيدِ الاتصالِ في حرفِ الاستعلاءِ ما إذا كان منفصلاً،
بأن كانتِ الرَّاءُ في آخِرِ كلمةٍ وحرفِ الاستعلاءِ في أوَّلِ كلمةٍ
أخرى؛ نحو: ﴿فاصبر صبراً جميلاً﴾، و﴿لا تُصعِّرْ خدك﴾، فلا
عبرة بحرفِ الاستعلاءِ في مثل هذا، ولا بدُّ من الترقيقِ؛ لأجلِ
الفصلِ الخَطِّي، وقوله: (وأخفَ تكريراً إذا تُشَدَّدُ): يعني إذا كانتِ
الرَّاءُ مُشَدَّدةً فأخفَ تكريرها، وإن كان إخفاؤه في حالِ التخفيفِ
واجباً أيضاً؛ لأنها إذا شُدِّدَتْ كان اللسانُ أوقعَ في المحذورِ منه إذا
خَفَّفَتْ، أو لأنَّ المحذورَ حالَ التشديدِ أقبحُ منه حالَ عَدَمِهِ، فتكونُ
الحاجةُ إليه أَمَسَّ. قال مكِّيُّ: «واجبٌ على القارئِ أن يُخَفِّيَ تكريرَ
الرَّاءِ، فمتى أظهره فقد جعلَ من الحرفِ المشدَّدِ حُرُوقاً، ومن
المُخَفَّفِ حَرْفَيْنِ». وقال الجعبري: «تكريره لحنٌ يجبُ التحفُّظُ منه،
وطريقُ السلامةِ منه أن يُلصِقَ اللفظُ به ظَهَرَ لِسَانِهِ بأعلى
حنكه لَصِقًا محكمًا مرةً واحدةً، ومتى ارتعدَ حدثَ من كلِّ مرَّةٍ
رأه».

وقال السخاوى:

والراءُ صُنُّ تَشْدِيدُهُ عَن أَنْ يُرَى مُكَرَّرًا كَالرَّاءِ فِي الرَّحْمَنِ

٤٤- وَلَمَّا بَيَّنَّ حُكْمَ الرَّاءِ شَرَعَ يَبِينُ حُكْمَ اللَّامِ؛ فَقَالَ:

وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ عَنِ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَ: عَبْدُ اللَّهِ [٤٤]

ذكر هنا التفخيم، وفي الراء الترفيق؛ لكون كل منهما خلاف الأصل - كما تقدم - فاهتم به. وأمر بتفخيم اللام من اسم الله تعالى - وإن زيدت عليه ميمٌ - إذا وقعت بعد فتح أو ضم؛ نحو: ﴿قال الله﴾، ﴿سيؤتينا الله﴾، ﴿لما قام عبد الله﴾، ﴿يعلمه الله﴾، ﴿وإذا قالوا اللهم﴾، لمناسبة الفتح والضم التفخيم المناسب للفظ الله؛ الذى هو الاسم الأعظم عند المعظم، لكن يُحْتَرَزُ من تفخيم الهاء منه فى نحو: ﴿إنَّ الله﴾؛ فإنه خطأ يُنْزَهُ اسمُ الجلالة عنه، وشروطه سبقُ الفتح عن اللام ولو فى نفس اسم الله، كما لو قلت فى الابتداء - ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾. (وعن) فى البيت، بمعنى بعد؛ نحو: ﴿لتركبُنَّ طبقًا عن طبق﴾، وقوله: (أو ضمٌّ)، يُقرأ بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وفهم منه أنها لو وقعت بعد الكسر تُرَقِّقُ على الأصل، سواء كانت الكسرة متصلة أو منفصلة أو عارضة؛ نحو: ﴿الله﴾، و﴿أفى الله شك﴾، و﴿قل اللهم﴾.

فصل

فيما يجب تفخيمه وبيانه ومراعاته

لما بين الناظم فيما سلف أن حكم حروف الاستفال الترقيق،
أراد أن يبين هنا حكم مقابليها، وهو حروف الاستعلاء؛ فقال:

وحرف الاستعلاء فخم واخصصاً الاطباق أقوى نحو قال والعصا [٤٥]

٤٥- أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة في كلمات:
«خص ضغط قط»، وصرح بهذا الحكم، وإن كان مفهوماً من قوله
السابق: (فرققن مستفلاً من أحرف)؛ لأن دلالة المنطوق أقوى،
وتوطئة لقوله: (واخصصا الاطباق أقوى) : يعني واخصصن حروف
الاطباق من بينها بتفخيم أقوى من البواقي، ثم مثل بمثالين: الأول:
لغير المطبق من حروف الاستعلاء، وهو القاف في ﴿قال﴾،
والثاني: للمطبق منها؛ وهو الصاد في ﴿العصا﴾. قال بعضهم:
حروف الاستعلاء بحسب قوة التفخيم وضعفه الناشئين من أحوالها
ثلاثة أضرب: ما يتمكن فيه التفخيم؛ وهو ما كان مفتوحاً، ودونه
ما كان مضموماً، ودونه ما كان مكسوراً.

(تمة) علم من النظم أن الحروف من حيث تفخيمها وترقيقها؛
أربعة أقسام:

١ - واجب التّفخيم؛ وهو حروفُ الاستعلاء.

٢ - وواجب التّرفيق؛ وهو حروفُ الاستفال غير اللام والراء.

٣ - وما الأصلُ فيه التّفخيمُ وقد يرقّق؛ وهو الراء، وعكسه اللام.

ثم قال:

وَبَيْنَ الإِطْبَاقِ مِنْ أَحَطَتْ مَعَ بَسَطَتْ وَالْحُلْفِ بِنَخْلُكُمْ وَقَعَ [٤٦]

٤٦- أمرٌ ببيانِ إطْباقِ الطاءِ مِنْ قولهِ تعالى: ﴿قالَ أَحَطتْ﴾

مع قولهِ تعالى: ﴿لئنَ بسطتْ﴾ ونحو ذلك؛ لثلاثِ تشبهِه بالطاءِ المدغمةِ المجانسةِ لها في المخرجِ، ويسمى إدغاماً ناقصاً؛ وهو إدغامُ الحرفِ وإبقاءُ صفته؛ كما في إبقاءِ صفةِ الغنةِ عند إدغامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ في الواوِ والياءِ، فيكونُ التشديدُ متوسطاً في الموضوعين لأجلِ إبقاءِ الصفةِ، وكثيرٌ مِنَ الناسِ مَنْ يُدغمها إدغاماً تاماً، حتى يصيرَ اللفظُ كأنه إدغامُ التاءِ في التاءِ، وهو لحنٌ، بل لا بد من بقاءِ صفةِ الإطباقِ؛ لأن إدغامَ الطاءِ في التاءِ على خلافِ الأصلِ، فبقيتْ صفةُ المدغمِ؛ لتدلَّ على موصوفها؛ إذ الأصلُ أن يُدغمَ الضعيفُ في القوي؛ ليصيرَ مثله في القوة؛ كإدغامِ التاءِ في الطاءِ في نحو: ﴿ودتْ طائفةٌ﴾، وهذا بالعكس في إدغامِ القوي في الضعيف؛ لما بينهما من التجانسِ، وقلَّ مَنْ يُحسِنُ هذا الإدغامَ؛ لعدمِ الرياضةِ والتلقّي من أفواه المرتاضين.

ثم أفاد أنه وقع خلافٌ بين أهل الأداء في إبقاء صفة استعلاء القاف من قوله تعالى: ﴿ألم نخلقكم﴾ بالمرسلات وعدم إبقائها؛ فذهب مكِّيٌّ ومن وافقه إلى إبقائها، ويكون الإدغام حينئذ ناقصاً مثل ما مرَّ، وذهب الداني ومن والاه إلى عدمه، ويكون الإدغام تاماً على الأصل، وهذا هو المختار عند الناظم والجمهور، والمقدم أداءً، والفرقُ بينه وبين ﴿أحطت﴾ وبابه أن الطاء زادت بالإطباق.

ثم قال رحمه الله :

وَأَحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعَ ضَلَّلْنَا [٤٧]

٤٧- أمر بالحرص على السكون في كل لام ساكنة بعدها نون، سواء لم تتكرر اللام؛ نحو: ﴿جعلنا﴾، أو تكررت؛ نحو: ﴿ضللنا﴾، وكل نون ساكنة بعدها حرف من حروف الحلق؛ نحو: ﴿أنعمت﴾، وكل غين ساكنة؛ نحو: ﴿المغضوب﴾، وإنما أمر بالحرص على سكون اللام إذا وقع بعدها نون؛ لأن اللسان يسرع إلى إدغامها في النون لما بينهما من التقارب، وإذا أظهرتها فلا تبالغ في الإظهار؛ حتى تقلقلها أو تحركها كما يفعله كثير من جهالة القراء؛ وهو لحن لم يرد به نص، ولا يقتضيه قياس صحيح.

قال السخاوى :

وبيانه فى نحو فضّلنا على رفق لكل مفضل يقظان

فالضمير فى (بيانه) يعود إلى اللام فى بيت قبله .

وإنما أمر ابن الجزرى بالحرص على سكون النون عند حروف الخلق ؛ ليحترز عن خفائها، وأمر بالحرص على كل غين ساكنة ليحترز عن تحريكها؛ لأنه من فطيع اللحن، ولا بد من بيان الغين الساكنة إذا وقع بعدها شين أو غيرها من سائر الحروف؛ كـ ﴿يغشى﴾ و﴿المغضوب﴾ و﴿فرغت﴾ و﴿ضغثا﴾ ونحو ذلك، ويتأكد بيانها عند الشين لئلا تبدل خاء لا شريك الشين والحاء فى الهمس والرخاوة، [نص عليه الناظم فى التمهيد].

ثم قال رضى الله عنه :

وخلص انفتاح محذورا عسى خوف اشتباهه بـ: محظورا عصى [٤٨]

٤٨- أمر بتخلص انفتاح الذال من قوله تعالى: ﴿إن عذاب ربك كان محذورا﴾ ، والسين من قوله تعالى: ﴿عسى ربه﴾ ؛ لئلا يشتبه الذال بالظاء فى قوله تعالى: ﴿وما كان عطاء ربك محظورا﴾ ، والسين بالصاد فى قوله تعالى: ﴿وعصى آدم﴾ ؛ فإن كلاً من الذال والظاء من مخرج واحد، وكذلك السين والصاد، ولا يتميز كل

واحد إلا بتميُّزِ الصفة؛ فالسينُ والذالُ منفتحان، والصادُ والظاءُ مُطبَّقان، فينبغي أن يُخلَّصَ كلُّ واحدٍ من الآخرَ بانفتاحِ الفمِّ وانطباقه، وكذلك كلُّ حرفٍ مع آخرٍ مُتَّحدَي المخرجِ مختلفَي الصفةِ، وضميرُ (اشتباهه) يعود إلى (محدورا) و(عسى) بتأويل المذكور، وفي البيت حَذَفُ الواوِ العاطفةِ في (محدورا عسى) ومقابله، وفيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّب.

(تنبيهان): الأول: قال في تنبيه الغافلين (١): «يقع الخطأ في الذال من أوجه: منها تفخيمها - وهو أحرى - إن جاورت حرفاً مفخماً نحو: ﴿الأذقان﴾، و﴿ذرة﴾، و﴿ذرهم﴾؛ إذ على اللسان كلفةٌ في التريق مع التفخيم، فيجرى على وتيرةٍ واحدةٍ طلباً لليسر؛ فمن لم يعتنِ بترقيقها في ذلك كله فخَّمها، وخرج بها من الانفتاح والاستفال إلى الإطباق والاستعلاء، فصارت ظاءً؛ لاتِّفاقِهما في المخرج، وبعضهم يجعلها عند حروف الاستعلاء ضاداً، وهو لحنٌ فاحشٌ. ومنها إبدالها دالاً مهملةً أو زايًا، ولا تحلُّ القراءةُ به؛ إذ فيه فسادُ اللفظِ والمعنى. ومنها عدمُ بيانِ ما فيها من الجهرِ إذا أتت قبل حرفٍ مهموسٍ؛ نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم﴾، حتى تصير ثاءً

(١) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، تأليف الشيخ على النوري الضففاقي.

كما يفعلهُ كثيرٌ من الناس لانْتفاقهما في المخرج، ولولا الجهرُ الذي فيها لكانت ثاءً اهـ.

الثانى: لا بدّ من إعطاءِ السينِ حقّها من الصفات، ومن لم يُعطيها حقّها من الصفات أخطأ وهو لا يشعر، فيبدلها صادًا؛ لأنها مؤاخيةٌ لها؛ لاشتراكهما في المخرج وبعض الصفات؛ كالصفيّر، والهمس، والرخاوة، ولولا الاستعلاءُ والإطباقُ اللذان في الصاد لكانت سينًا، ولولا التسفُّلُ والانفتاحُ اللذان في السين لكانت صادًا، وأكثرُ ما يقعُ ذلك إذا جاورتُ أو قربتُ حرفَ استعلاءٍ أو راءٍ؛ نحو: ﴿وسَطًا﴾، و﴿تقسَطُوا﴾، و﴿تستطيع﴾، و﴿سلطان﴾، و﴿الرسول﴾، و﴿المُرسلين﴾. قال في الرعاية: «واجبٌ على القارئِ المجوّد أن يحافظَ على إظهارِ الفرقِ بينهما في قراءته؛ فيُعطي السينَ حقّها من الصّفيرِ فيُظهِرُهُ، ويُعطي الصادَ حقّها من الإطباقِ؛ وحقيقةُ الصفيّرِ أنه اللفظُ الذي يخرُجُ بقوةٍ مع الريحِ من طرفِ اللسانِ أبدأً مما بينَ الشاياتِ يُسمَعُ له حسٌّ ظاهرٌ في السمع» اهـ. واحرصْ على بيانها إذا تكررت؛ نحو: ﴿تجسّسوا﴾، و﴿أسس﴾؛ لثقلِ الحرفِ المكرّرِ على اللسانِ، وكذلك يجبُ على القارئِ أن يُعطيَ الصادَ والزايَ حقّهما من الصفيّرِ.

قال السخاوى :

وصفيرٌ ما فيه الصَّفِيرُ فَرَاعِهِ كَالْقَسْطِ وَالصَّلْصَالِ وَالْمِيزَانِ
والله أعلم .

ثم قال :

وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَاءِ كَثْرِكُمْ وَتَوَفَى فِتْنَةَ [٤٩]

٤٩- لا بُدَّ مِنْ مِرَاعَاةِ صِفَةِ الشَّدَّةِ فِي الْكَافِ وَالتَّاءِ؛ فَالْكَافُ؛
نحو ﴿شرككم﴾، والتَّاءُ؛ نحو: ﴿تتوفاهم﴾، و﴿انقوا فتنة﴾، وذلك
بأن يُمنع الصوتُ أن يجرى معهما مع ثباتهما في مخرجهما؛ وإنما
خصَّ هذه الأمثلةَ بالذكر؛ لصعوبة اللفظِ بالمرَّكرِ على اللسان، وفي
التمهيد: «أنه إذا تكررت الكافُ من كلمةٍ أو في كلمتين فلا بُدَّ من
بيان كلِّ منهما؛ لثلاً يقرب اللفظُ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة
التكرير؛ نحو قوله تعالى: ﴿مناسككم﴾ و﴿إنك كنت﴾، على
مذهب المظهر، وأنه إذا تكررت التَّاءُ في كلمةٍ؛ نحو قوله تعالى:
﴿تتوفاهم الملائكة﴾، أو في كلمتين والأولى متحركة؛ نحو قوله
تعالى: ﴿كدت تركن﴾ أظهرتهما إظهاراً بيناً، وإن تكررت ثلاث
مرات؛ نحو قوله تعالى: ﴿الراجعة تتبعها﴾، فالبيانُ لازم؛ لأن في
اللفظِ صعوبةً» اهـ. وكذلك يجبُ بيانُ كلِّ حرفٍ تكرر؛ سواءً كان
في كلمةٍ نحو: ﴿حجج﴾، ﴿ولكى﴾، و﴿قصصا﴾، و﴿أمم﴾،
و﴿يرتدداً﴾، و﴿شططا﴾، أو كلمتين نحو: ﴿تحرير رقبة﴾، ﴿نطع

علي، ﴿لذهبَ بسمعهم﴾. قال في الرعاية: «بيان الحرف المكرر لازم، وفيه صعوبة؛ لأنه بمنزلة الماشي يرفعُ رجله مرتين أو ثلاث مرات، ويردُّها في كلِّ مرة إلى الموضع الذي رفعها منه» ا. هـ. وكذلك يجبُ بيانُ الحرفِ المجهورِ إذا التقى بالمهموسِ؛ نحو: ﴿طحاها﴾. أو العكس؛ نحو: ﴿هداي﴾. قال السخاوي:

وإذا التقى المهموسُ بالمجهورِ أو بالعكسِ بيَّنه فَتَفْتَرِقَانِ والحاصلُ: أنه لا بد أن يراعى في كلِّ حرفٍ صفته المتقدمة: من جهرٍ أو همسٍ، وشدةٍ، أو رخاوةٍ وغيرِ ذلك، بعد تمكينه في مخرجه. والله الموفق.

فصل في الإدغام

بينَ الناظِمُ - رحمه الله تعالى ورضى عنه - ما يجب إدغامه وما يمتنعُ بقوله:

وأولَى مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَدْغَمَ كَقُلْ رَبِّ وَبَلِّ لَا وَأَبْنِ [٥٠]
فِي يَوْمٍ مَعَ قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ سَبَّحَهُ لَا تَزِعْ قُلُوبَ فَالْتَقَمِ [٥١]

٥٠، ٥١ - (أدغم) مع فاعله جملة أمرية، و(أولَى) مفعول (أدغم) مقدّم عليه مضاف إلى (مثل وجنس)؛ على حدِّ رأسَى زيد عمرو، وضميرُ (سكن) يعود إلى كلِّ من الأمرين: أي أدغم أولَى

(مثل) و(جنس)، إن سكن أول المثل والجنس. و(أبن) عطف على (أدغم)، و(في يوم): بترك التنوين مفعوله، و(مع قالوا وهم) حال مفعوله. والبواقي معطوفات على المفعول؛ والمعنى: وأظهر في يوم مع قالوا وهم، وأظهر لام ﴿قل﴾، وحاء ﴿سبحه﴾، وغين ﴿لا تزغ قلوبنا﴾، ولام ﴿فالتقمه﴾. والإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء، ومنه: أدغمت اللجام في فم الفرس، وعليه قول الشاعر:

وأدغمتُ في قلبِي من الحُبِّ شُعبَةً تذوبُ لها حرّاً من الوجدِ أضلعُ

والإدغام اصطلاحاً: التلغظُ بساكنٍ فمتحركٍ بلا فصلٍ من مخرجٍ واحدٍ. ذكره الجعبري. فقوله: «التلغظُ بساكنٍ فمتحركٍ» بمنزلة الجنس يندرج فيه الإظهارُ والإدغامُ والإخفاءُ، وقوله: «بلا فصلٍ» بمنزلة الفصل يخرج به الإظهارُ، وقوله: «من مخرجٍ واحدٍ» بمنزلة فصلٍ آخر يخرج به الإخفاءُ؛ إذ ليس الحرفُ المخفَى والمُخفَى عنده من مخرجٍ واحدٍ.

واعلم أن الحرفين إذا التقيا، إما أن يكونا متماثلين، أو متجانسين، أو متقاربين؛ فالمتماثلان ما اتفقا مخرجاً وصفةً؛ كالباين واللامين والدالين؛ والمتجانسان ما اتفقا مخرجاً، واختلفا صفةً؛ كالطاء والطاء وكالدال والطاء، وكاللام والراء عند الفراء. والمتقاربان ما تقاربا مخرجاً أو صفةً؛ كالدال والسين، وكالطاء

والظاء، وكاللام والراء عند سيبويه، فهذه ثلاثة أقسام حُصروا
الحرفين الملتقيين فيها، فإذا التقى التماثلان والمتجانسان وسكن الأول
منهما أُدغم الأول في الثاني وجوباً؛ ك: ﴿قُلْ رَبِّ﴾ في المتجانسين
على رأى الفراء، و ﴿بل لا يخافون﴾ في التماثلين؛ ففيه لَفٌ ونشْرٌ
معكوس، إلا أن يجتمع واوان أو ياءان؛ أولهما حرفٌ مدٌّ؛ فيجبُ
الإظهارُ - وإن اجتمعَ مثْلان - لئلا يذهب المدُّ بالإدغام؛ نحو: ﴿في
يوم كان مقداره﴾ و ﴿قالوا وهم﴾ بخلاف ﴿اتقوا وآمنوا﴾ مما واوهُ
الأولُ حرفٌ لين؛ فإنه يجب فيه الإدغامُ وبيانُ التشديد؛ لأنها
صارت في حُكْمِ الصحيح؛ فإدغامُها واجبٌ، وكذا إذا اجتمعت
اللامُ مع النون وتقدّمت اللامُ يجبُ الإظهارُ؛ نحو: ﴿قل نعم﴾
وكذا يجب إظهارُ الحاء الساكنة عند الهاء في قوله تعالى:
﴿فسبّحهُ﴾، وإنما أمر الناظمُ بإظهارها؛ لأن كثيراً من الناس يقعُ في
الإدغامِ لقُرْبِ المخرجين، وأنَّ الحاءَ أقوى؛ فهي تجذبُ الهاءَ إلى
نفسها، مع أنَّ التحفظَ عن ذلك لازمٌ، والإظهارُ واجبٌ لقاعدة: أنه
لا يُدغم حرفٌ حلقيُّ فيما هو أدخلٌ منه؛ لئلا يلزمَ إدغامُ الأسهلِ
في الأثقلِ فيلزمُ الثقلُ، وكذلك يجبُ إظهارُ الغينِ عند القافِ في
قوله تعالى: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا﴾ لتغايرهما؛ فإن الغينَ حلقيَّةٌ
والقافَ لهويَّةٌ. [قاله ابن الناظم].

واعلم أنه كما يجب إظهارُ الحاءِ عند الهاءِ في ﴿سبحه﴾
والغين عند القاف، يجب إظهارُها وبيانُها إذا لقيتُ حرفًا حَلْقِيًّا
نحو: ﴿ربنا أفرغ علينا﴾ و ﴿أبلغه﴾ وكذلك يجبُ إظهارُ كلِّ
حرفٍ إذا أتى بعده حرفٌ يقاربهُ في المخرجِ حَلْقِيًّا كان أو غيره،
ويجبُ إظهارُ اللامِ عند التاءِ في قوله تعالى: ﴿فالتقمه الحوت﴾
لتباعدِ مخرجِهما مع تباعدِ الصفة؛ إذ اللامُ مجهورةٌ بين الشدةِ
والرخاوةِ، مستفلةٌ، منفتحةٌ، مُذْلَقةٌ، منحرفةٌ، والتاءُ مهموسةٌ
شديدةٌ مَصْمَمةٌ لا انحرافَ فيها، ولم تشترك مع اللامِ إلا في
الاستفالِ والانفتاحِ، والتباعدُ مانعٌ من الإدغامِ؛ إذ الإدغامُ يستدعى
خَلْطَ الحرفينِ وتصييرَهما حرفًا واحدًا مُشَدِّدًا، وكيفيةُ ذلك؛ أن
يصيرَ الحرفُ الذي يُرادُ إدغامُهُ على جنسِ الحرفِ الذي يُدغمُ فيه،
فإذا صارَ مثله حصلَ حينئذٍ مثلان: وإذا اجتمعَ المثالانِ وجبَ
الإدغامُ إجماعًا، فإذا جاء نصٌّ بإبقاءِ صفةٍ من صفاتِ الحرفِ
المدغمِ، فليس ذلك بإدغامٍ تامًّا، وهو بالإخفاءِ أشبه كما تقدّمَ في
﴿أحطت﴾، ولا يردُّ إدغامُ اللامِ في التاءِ في نحو: ﴿التائبون﴾؛
لأن لامَ التعريفِ كثيرةٌ الدورانِ.

واعلم أنه لا خلافَ بين القراءِ في أن لامَ التعريفِ تظهرُ عند
أربعةِ عشرَ حرفًا، وهى حروفُ «إبغ حجك وخف عقيمه»، تُدغمُ

فى أربعة عشر أيضاً، وقد جمعها بعضهم فى أوائل كلم بيت؛
فقال:

وأدغمتُ فى قلبى من الحبِّ شُعبَةً تذوبُ لها حراً من الوجدِ أضلعُ

وأما الألفُ المدِّيَّةُ؛ فلا تقترنُ مع لامِ التعريفِ أبداً؛ إذ فيه الجمعُ
بين الساكنين وصلأً، وتُسمى المظهرةُ: نهاريةً وقمريةً، والمدغمةُ:
ليليةً وشمسيةً، وسموا الأولى قمريةً؛ لأنهم شبَّهوا اللامَ بالنجم،
والحروفَ التى تظهر عندها بالقمر؛ لأن نورَ النجمِ يبقى مع نورِ
القمر، وإن غلبَ نوره نورَ النجم، وسموا الثانيةَ شمسيةً؛ لأنَّهم
شبَّهوا اللامَ بالنجم، والحروفَ التى تُدغمُ فيها بالشمس، لخفاءِ
اللامِ بإدغامها فيهنَّ، كما أن الشمسَ سببُ لُخفاءِ نورِ النجم. واللهُ
أعلمُ.

باب الظاءات

لما تقدم أن الضاد أعسر الحروف على اللسان، والناس يتفاضلون في النطق به، وأكثرهم يُخرجه من مخرج الظاء المشالة، وكان التمييز بين الضاد والظاء أمراً مهماً أمرك الناظم بتمييز الضاد من الظاء، فقال رضى الله عنه وأرضاه:

وَالضَّادَ بَاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ مَيِّزٌ مِنَ الظَّاءِ.....[٥٢]

٥٢- أى ميز الضاد من الظاء بالاستطالة والمخرج؛ ثم أراد حصر ظاءات القرآن ببيان ما هي فيه من مادة مخصوصة ك﴿الظل﴾، أو صيغة معينة ك﴿الظعن﴾؛ وإنما عدّ الظاءات لقلتها بالنسبة إلى الضادات، وجمّعها رحمه الله فى سبعة أبيات، فقال:

[٥٢] وَكُلُّهَا تَجِي

فِي الظَّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عَظْمِ الحِفْظِ [٥٣]

ظَاهِرٌ لَظَى شَوَاطِئِ كَظْمِ ظَلَمَا [٥٤]

أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعَظِ سَوَى [٥٥]

يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ المَحْتَضِرِ كَالْحَجْرِ ظَلَّتْ شِعْرًا نَظْلُ [٥٦]

إِلَّا بِـ وَيَلُّ هَلْ وَأُولَى نَاضِرَةٌ . وَالغَيْظُ لَا الرَّعْدِ وَهُودٍ قَاصِرَةٌ [٥٨]

وَالْحَظُّ لَا الْحِضُّ عَلَى الطَّعَامِ . وَفِي ظَنِينِ الْخِلَافِ سَامِي [٥٩]

(٥٢-٥٩) - يعنى وكُلُّ أفرادِ الظاءِ يجىءُ: أى فى صيغةِ (ظعن)

ومادة (كلمات) إلخ .

واعلم أن كثيرا من الناس يلتبس عليه الفرق بين الضاد والظاء، فيضع إحداهما موضع الأخرى، وهو لحن لا تحل القراءة به؛ إذ فيه تغيير اللفظ وإخراج الكلمة عن معناها، ولهذا اهتم العلماء بتمييزها حتى أفردوه بالتأليف نظماً ونثراً، وتعرضوا لحصر الظاءات المشالة، وأصولها وردت في القرآن العظيم في ثلاثين لفظاً على ما ذكره الناظم: منها ما وقع فى موضع واحد، ومنها ما وقع فى أكثر.

الأول: الظَّعْنُ بفتح الظاء والعين وسكونها أيضاً لغتان قرئ بهما بمعنى الرحلة من مكان إلى مكان، وقع منه فى القرآن العظيم لفظاً واحداً، وهو: ﴿يَوْمَ ظَعْنَكُمْ﴾ فى النَّحْلِ .

الثانى: الظَّلُّ بالكسر، وقع منه فى القرآن العظيم اثنان وعشرون موضعاً، أولها قوله تعالى: ﴿وَوَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ بالبقرة، وآخرها: ﴿فِي ظِلَالٍ وَعَيُونَ﴾ بالمرسلات. قال ابن الناظم: «وبابُ

الظُّلَّةُ منه وقع في موضعين: ﴿كأنه ظُلَّةٌ﴾ بالأعراف، و﴿يوم الظُّلَّةِ﴾ بالشعراء.

الثالث: الظُّهْرُ بضم الظاء، وهو انتصافُ النَّهارِ. وقع منه في القرآن العظيم موضعان: الأوَّلُ بالنور: ﴿وحيث تضعون ثيابكم من الظهيرة﴾. الثاني: ﴿وعشيّاً وحيث تُظهِرون﴾ بالروم.

الرابع: العُظْمُ بضم العين وسكون الظاء، بمعنى عظيم نقيض الحقير، وقع منه في القرآن مائة وثلاثة مواضع. أوَّلُها: ﴿ولهم عذاب عظيم﴾ بالبقرة، وآخِرُها: ﴿إنهم مبعوثون ليومٍ عظيمٍ﴾ بالمطففين.

الخامس: الحفظ وقع منه في القرآن العظيم أربعة وأربعون موضعاً، كما حرره الشيخ النورى؛ أوَّلُها: ﴿حافظوا على الصلوات﴾ بالبقرة.

السادس: أيقظ من اليقظة، وهى ضدُّ النوم، ولم يأتِ منه في القرآن إلا موضعٌ واحدٌ، وهو: ﴿وتحسبهم أيقاظاً﴾ بالكهف.

السابع: أنظر من الإنظار، وهى المهلة والتأخير، وقع منه في القرآن العظيم عشرون موضعاً على الصحيح، أوَّلُها بالبقرة: ﴿ولا هم يُنظرون﴾، وآخِرُها: ﴿للذين آمنوا انظرونا﴾ بالحديد. وأمَّا ﴿هل

ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة ﴿ بالأنعام والنحل: فمن الانتظار، لا من الإنظار.

الثامن: العظم بفتح العين وسكون الظاء، وهو معروف: يعني مادته، فيشمل المفرد والجمع من آدمي أو غيره، وقع منه القرآن العظيم خمسة عشر موضعاً، أولها: ﴿ وانظر إلى العظام كيف نُشِزها ﴾ بالبقرة، وآخرها: ﴿ إذا كنا عظاماً نخره ﴾ بالنازعات، هذا هو الصحيح.

التاسع: الظهر بفتح الظاء خلاف البطن، وقع في ستة عشر موضعاً على الصحيح، أولها: ﴿ كتاب الله وراء ظهورهم ﴾ بالبقرة، وآخرها: ﴿ أنقض ظهرك ﴾ بالم نشرح.

العاشر: اللفظ: بمعنى التلفُّظ، لم يأت منه في القرآن إلا موضع واحد: ﴿ ما يلفظ من قول ﴾ في سورة ق.

الحادي عشر: ظاهر بكسر الهاء، ومادته مفيدة لستة معان: أحدها: الظاهرُ ضدَّ الباطن، الصوابُ أنه وقع في ثلاثة عشر موضعاً، أولها بالأنعام: ﴿ وذروا ظاهر الإثم وباطنه ﴾، وآخرها بالحديد: ﴿ وظاهره من قبله ﴾، ثانيها: الظهور بمعنى العلو، وقع في ثمانية مواضع على الصحيح: الأول في التوبة في قوله تعالى:

﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ ، وَآخِرُهَا فِي الصِّفِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ ، ثَالِثُهَا : الظُّهُورُ بِمَعْنَى الظَّفَرِ ؛ وَقَعَ فِي
مَوَاضِعِينَ : ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ بِالتَّوْبَةِ ، ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا
عَلَيْكُمْ﴾ بِالكَهْفِ ؛ وَأَمَّا ﴿وَأَظْهَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ﴾ ، بِالتَّحْرِيمِ ، فَهُوَ بِمَعْنَى
الاطِّلَاعِ لَا بِمَعْنَى الظَّفَرِ ، وَسَيَأْتِي . رَابِعُهَا : التَّظَاهَرُ بِمَعْنَى التَّعَاوُنِ ،
وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ اثْنَا عَشَرَ مَوْضِعًا عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوَّلُهَا
بِالْبَقْرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ ، وَآخِرُهَا : ﴿بَعْدَ ذَلِكَ
ظَهَرَ﴾ بِالتَّحْرِيمِ ؛ خَامِسُهَا : الظَّهْرُ بِمَعْنَى الظَّهَارِ ، وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ
الْعَظِيمِ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعَ : ﴿الَّذِينَ تَظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ أَمْهَاتِكُمْ﴾ بِالأَحْزَابِ ،
﴿الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ﴾ ، وَ ﴿الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ كِلَاهُمَا
بِالْمُجَادَلَةِ . سَادِسُهَا : الظُّهُورُ بِمَعْنَى الاطِّلَاعِ ، وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ
الْعَظِيمِ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعَ : ﴿لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ بِالنُّورِ ،
وَ ﴿أَظْهَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ﴾ بِالتَّحْرِيمِ ، ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ بِالجَنِّ .
وَهَذَا الْقِسْمُ قَدْ أَهْمَلَهُ الشَّرَّاحُ ، وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهِ . وَحَاصِلُ مَا
اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مَادَّةُ (ظَاهِر) وَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ مَوْضِعًا .

الثَّانِي عَشَرَ : لَظَى ، وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ مَوْضِعَانِ : ﴿كَلَّا إِنَّهَا
لَظَى﴾ بِالمَعَارِجِ ، ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ بِاللَّيْلِ ، وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ
جَهَنَّمَ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تَلَظَّى .

الثالث عشر: شُواظُ بضم الشين وكسرهما، لغتان قرئ بهما، وهو لهبٌ لا دخانَ معه، أعادنا الله منه بفضلِه، ولم يأت منه في القرآن العظيم إلا موضعٌ واحدٌ: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُواظٌ مِّن نَّارٍ﴾ بالرحمن .

الرابع عشر: الكظْمُ ، وهو تجرُّعُ الغيظِ وعدمُ إظهارِه، وقيل: الحبسُ والإمساكُ، وقع منه في القرآن العظيم ستَّةُ مواضع، أوَّلُها: ﴿وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظَ﴾ بآلِ عمران، وآخِرُها: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ بنون والقلم .

الخامس عشر: الظُّلْمُ ، وهو وضعُ الشئِ في غيرِ محلِّه، وقع منه في القرآن العظيم مائتان وثمانيةٌ وثمانونَ موضعًا على الصحيح، أوَّلُها: ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ بالبقرة، وآخِرُها: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ بالإنسان .

السادس عشر: الغلْظُ من الغلْظَةِ ضد الرِّقَّةِ، وقع منه في القرآن العظيم ثلاثة عشرَ موضعًا. أوَّلُها: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾ بآلِ عمران، وآخِرُها: ﴿وَاعْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾ بالتحريم .

السابع عشر: الظَّلَامُ ضد النور، قال ابنُ الناظم وتبعه جماعة: وقع في مائة موضع؛ وقال الناظم: وقع في ستَّةِ وعشرينَ موضعًا، وهو الصوابُ، أوَّلُها في البقرة: ﴿وَتَرَكْهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ وآخِرُها: ﴿مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ بالطلاق .

الثامن عشر: الظُّفْرُ بضم الظاء والفاء وبها قرأ الجمهور، ويجوزُ إسكانها، وبها قرأ الحسنُ، وقع في موضعٍ واحدٍ: ﴿حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظْفُرٍ﴾ بالأنعام.

التاسع عشر: الانتظارُ بمعنى الارتقابُ، وقع منه في القرآن العظيم ستةٌ وعشرون موضعاً على الصحيح، أولُّها بالبقرة: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ ، وآخرُها: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾ بالقتال.

العشرون: الظمأُ ؛ وهو العطشُ، وقع في كتاب الله عز وجل في ثلاثة مواضع: ﴿لَا يَصِيْبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ في التوبة، ﴿أَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ بطه، ﴿يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ مَاءً﴾ بالنور.

الحادي والعشرون: أظفَرَ من الظَّفَرِ بفتح الظاء والفاء، وهو الفوزُ بالمطلوب، وردَ منه في القرآن العظيم موضعٌ واحدٌ، وهو: ﴿بَعْدَ أَنْ أَظْفَرَكُمُ عَلَيْهِمْ﴾ بالفتح.

الثاني والعشرون: الظَّنُّ كيف تصرَّف، ولو بمعنى العلم، كما قال الناظمُ (ظناً كيف جا)، وقع منه في القرآن العظيم تسعةٌ وستون موضعاً على الصحيح، أولُّها: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ بالبقرة، وآخرُها: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ بالانشقاق.

الثالث والعشرون: الوعظ؛ وهو التخويف من عذاب الله والترغيب في ثوابه، وقع منه في القرآن العظيم أربعة وعشرون موضعاً على ما حرره الشيخ النوري، أولها: ﴿وموعظة للمتقين﴾ بالبقرة، وآخرها: ﴿ذلكم توعظون به﴾ بالمجادلة، وليس منه ﴿عصين﴾ بالحجر؛ لأنه جمع عَصَة بمعنى فرقة بالضاد الساقطة، وقوله (وَعَظ) بلفظ المصدر والاستثناء في كلام الناظم منقطع؛ لأن عظة ليست من الوعظ.

الرابع والعشرون: ظل بمعنى دام أو صار، وقع منه في القرآن العظيم تسعة مواضع، وعدّ الناظم محالها: الأوّل والثاني: ﴿ظل وجهه مسوداً﴾ بالنحل والزخرف. وإلى المثلية: أى اتحاد موضعي (ظل) في السورتين أشار بقوله: (سوا بفتح السين مع القصر): أى هما متساويان بخلاف (سوى) بكسر السين فى المصراع الأوّل، فإنه بمعنى غير. والثالث: (ظَلَلْتَ) بَطَهَ، فى قوله تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾، والرابع: (ظَلُّمٌ) بالواقعة فى قوله تعالى: ﴿ظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، وإليهما أشار بقوله (وظَلَّتْ ظَلُّمٌ)، وحذف المصنف الفاء من ظَلَّمْتُمْ: وهو جائز فى الاستدلال لا فى التلاوة؛ والخامس والسادس: (ظَلُّوا) فى موضعين: ﴿ظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ بالروم، ﴿ظَلُّوا فِيهِ يَعْرَجُونَ﴾ بالحجر، وإلى ذلك أشار بقوله: (وبروم ظلوا

كالحجر) . والسابع والثامن: ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾، ﴿فظل لها عاكفين﴾ ، كلاهما بالشعراء ، وإليهما أشار بقوله: ﴿ظلت شعراً نظل﴾ ، والتاسع: (يظللن) بالشورى فى قوله تعالى: ﴿فيظللن رواكد على ظهره﴾، كما قال: (يظللن)، وحذف منه الفاء كما تقدم، وما سوى هذه المواضع؛ فإنه بالضاد؛ لأنه إما من الضلال ضد الهدى؛ كقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ من يشاء ويهدي من يشاء﴾ ، أو من الاختلاط والمزج؛ كقوله تعالى: ﴿أثذا ضللنا فى الأرض﴾ ، أو بمعنى الهلاك؛ كقوله تعالى: ﴿إن المجرمين فى ضلال وسعر﴾ ، أو بمعنى البطلان؛ كقوله تعالى: ﴿الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا﴾ ، أو بمعنى التغيب؛ كقوله تعالى: ﴿قالوا ضلوا عنا﴾ ، فهذا جميعه بالضاد؛ لأنه ليس بمعنى الدوام أو الصيرورة.

فإن قلت: صنيع المصنف فى هذا الباب أنه يذكر مادة اللفظ ولا يبين محالّه، ولفظ «ظل» بين مواضعه التسعة، فما نكتة ذلك؟ قلت: لم أر من تعرض لهذا من الشروح التى وقفت عليها، ولعلّه أراد الإيضاح للمبتدىء. فإن قلت: فما وجه تخصيص هذا اللفظ دون غيره؟ قلت: لأن (ظَلَّ) يأتى لمعان كثيرة كما علمت، ولا يكون بالظاء إلا إذا كان بمعنى دام أو صار، وهذا يصعب على المبتدىء، فبين رحمه الله تعالى محالّها تسهياً على المبتدىء، وكذا يقال فى: (محظوراً مع المحتظر)، تأمل.

الخامس والعشرون: الحظر بمعنى المنع، وقع في موضعين: ﴿وما كان عطاء ربك محظوراً﴾ بسبحان: الإسراء ﴿فكانوا كهشيم المحتظر﴾ بالقمر، كما قال الناظم (محظوراً مع المحتظر).
 السادس والعشرون: الفَظُّ من الفِظَاظَةِ، وهى الغِلظةُ والتجافى، وقع في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿ولو كنت فظاً﴾ بآل عمران.

السابع والعشرون: النَّظْرُ بمعنى الرُّؤْيَا بعين الرأس، أو بعين القلب، وقع في كتاب الله تعالى في أربعة وثمانين موضعاً، أولها: ﴿وأنتم تنظرون﴾ بالبقرة، وآخرها: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل﴾ بالغاشية، وليس منه: ﴿نَضْرَةٌ النعيم﴾ بالمطففين، و ﴿لَقَاهُمْ نَضْرَةٌ وسرورا﴾ بالإنسان، و ﴿وجوهٌ يومئذ ناضرة﴾ بالقيامة، بل هو فيها بالضاد الساقطة؛ لأنه من النضارة: أى الحسنُ والإضاءةُ، ومنها قوله ﷺ «نَضَرَ اللهُ امرأً سمِعَ مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها». ولذلك أشار الناظم بقوله: (وجميع النظر إلا بويل هل وأولى ناضرة). والاستثناء منقطع، وقيد (ناضرة) بقوله (أولى)؛ لأن الثانية بالطاء بمعنى رائية مشاهدة.

* فائدة: قال الإسقاطى: «مادةُ النَّظْرِ والانتظار والإنظار متحدةٌ فى أصل اللغة، والاختلاف إنما هو بحسبِ الأبواب؛ وإنما غايرَ المصنفُ بينها للإيضاح» اهـ.

الثامن والعشرون: الغيظُ، وهو شدةُ الغضبِ، وقع في ثلاثة عشرَ موضعاً، أولُّها: قوله تعالى: ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمِ الْأُنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ في آل عمران، وآخرُها: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ بِالْمَلِكِ، لَا لَفْظَ سُورَةِ الرِّعْدِ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامَ﴾ وَلَا لَفْظَ هُودٍ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ﴾؛ فَإِنَّهُمَا بِالضَّادِ لَكُونُهُمَا مِنَ الْغِيْضِ بِمَعْنَى النَّقْصِ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ: (وَالْغَيْظُ لَا الرِّعْدَ وَهُوَ قَاصِرُهُ) أَي قَاصِرَةٌ عَلَيْهِمَا لَا تَتَجَاوَزُهُمَا إِلَى غَيْرِهِمَا.

التاسع والعشرون: الحظُّ، بمعنى النصيب؛ جاء منه في القرآن العظيم سبعة مواضع، أولُّها: ﴿أَنْ لَا يَجْعَلَ لَهُمْ حِظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ في آل عمران، وآخرُها: ﴿إِلَّا ذُو حِظٍّ عَظِيمٍ﴾ بفصلت. وأمَّا إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحِثِّ فَهُوَ بِالضَّادِ، وَوَقَعَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: ﴿وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ فِي الْحَاقَّةِ، وَالْمَاعُونَ، ﴿وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ بِالْفَجْرِ، وَلِذَا قَالَ النَّازِمُ: (وَالْحِظُّ لَا الْحِضُّ عَلَى الطَّعَامِ) الثَّلَاثُونَ: (بِظَنِّينَ) فِي سُورَةِ التَّكْوِينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُوَ

عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِّينَ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالظَّاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ^(١) قَرَأُوهُ بِالظَّاءِ بِمَعْنَى مَتَّهَمٍ، وَالْبَاقُونَ قَرَأُوهُ بِالضَّادِ بِمَعْنَى بَخِيلٍ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَفِي ظَنِّينَ الْخِلَافُ سَامِي) أَي عَالٍ مَشْهُورٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَجَمِيعُ الْأَلْفَاظِ

(١) وَيَقْرَأُهَا بِالظَّاءِ أَيْضًا رُوَيْسٌ عَنِ يَعْقُوبَ مِنَ الْعَشْرَةِ.

الواردة في القرآن العظيم بالظاء المشالة ثمانمائة وخمسة وأربعون (٨٤٥).

فإن قلت: قال الشيخ النوري: إن أصول الظاءات ست وثلاثون، والناظم عدّها ثلاثين، فهذا تناف؟! قلت: لا تنافي بين كلام الشيخين؛ وذلك لأن الناظم أدرج (الظلة) في (الظل) بالكسر كما صرح به ابنه، وعدّ (ظاهر) لفظاً واحداً، وهو يأتي لمعان ستة كما مرّ؛ ولذا عدّها ثلاثين، بخلاف الشيخ النوري؛ فإنه جعل (الظلة) أصلاً، مستقلاً، كما جعل بقية معاني (ظاهر) أصولاً مستقلة؛ فعلى هذا صارت أصول الظاءات ستة وثلاثين، كما قال، فتأمل.

فصل

في وجوب بيان الضاد من الظاء ونحوهما عند الاقتران

وإن تلاقيا البيان لازم أنقض ظهرك بعض الظالم [٦١]
واضطرّ مع وعظت مع أفضتم وصفها جباههم عليهم [٦٢]

(٦١، ٦٢) - يعني أن الضاد والظاء إذا تلاقيا؛ بأن لم يفصل بينهما فاصل في اللفظ فيبائنهما لازم؛ سواء لم يفصل بينهما فاصل في الخط؛ نحو: ﴿أنقض ظهرك﴾، أو فصل؛ نحو: ﴿يعضّ

الظالم؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر بأن يُبدل الضادُ بالطاء أو العكس، فيفسد المعنى، فتبطلُ به الصلاة؛ كما هو مذهبُ السادة الشافعية، ومنهم الناظم، وقولُ لنا في المذهب المالكي، وجهه أن نحو قوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾ إن قرئَ بالطاء المُشالة كان معناه الدائمين. وهو غيرُ مرادِ الله تعالى كما هو بيِّن؛ وإذا قرئَ بالضاد الساقطة - كما هو الصوابُ - كان معناه: المائلين عن الهدى وطريق الحق، وذلك مرادُ الله عزَّ وجلَّ؛ إذ المرادُ بالضالين - والله أعلم: النصراني، وبالمغضوبِ عليهم: اليهود؛ لقوله تعالى في اليهود: ﴿وغضب الله عليهم ولعنهم﴾، وفي النصراني: ﴿ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلُّوا من قبل﴾.

واعلم أن أصحَّ الأقوال في ذلك عندنا - معاشر المالكية - الصَّحَّةُ مطلقاً؛ أي صحَّةُ صلاةِ اللاجن الجاهل، ومنه من لا يميِّز بين الضاد والطاء، وصحَّةُ صلاةِ إمامه إن كان إماماً؛ سواءً لحنَ لحناً جلياً أو خفياً بالفاتحة أو غيرها، لكن مع الحرمة إن وُجدَ غيره ممن يُحسن القراءة، وإلا فالكراهة، وهو المفتى به أيضاً عندنا، والله أعلم، وكذلك يلزم بيانُ الضاد من الطاء في قوله تعالى: ﴿فمن اضطرَّ﴾، وهذا الحكمُ حيثُ وقعَ الطاء بعد الضاد؛ لئلا يسبق اللسانُ إلى ما هو أخفُّ عليه، وهو الإدغام، وذلك لا يجوز مع

بيان الظاء من التاء فى: ﴿أَوْعَظْتُ﴾ فى الشعراء؛ لئلا يقربَ من الإدغام مع بيان الضاد من التاء فى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ بالبقرة؛ لئلا يبادرَ اللسانُ إلى الإدغام، وكذا حُكْمُ كُلِّ ضَادٍ ساكنةٍ بعدها حرفٌ من حروف المعجم، أو كلِّ لامٍ؛ نحو: ﴿خَضْتُمْ﴾ و﴿اخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾ و﴿قَيِّضْنَا﴾ و﴿فى تَضْلِيلٍ﴾، فمن لم يعتنِ ببيانها، فإمّا أن يُبدّلها أو يدغمها وهو لا يشعر، ثم أمرَ بتصفية الهاء؛ أى بإخلاصها؛ لأنها حرفٌ خفىٌّ، على ما مرَّ من أنّ الهاءَ موصوفةٌ بصفاتِ الضعف، فينبغى الحرصُ على بيانها، سواء تكررت؛ نحو: ﴿جَبَاهِمُ﴾، أو لم تتكرر؛ نحو: ﴿عليهم﴾، وفى البيت الأوّل حَذَفَ فاءَ الجِزاءِ ضرورةً، والأصلُ: (فالبيان لازم) على حد قوله: «مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا»؛ أى: فاللهُ يَشْكُرُهَا.

باب الميم والنون المشددين والساكنين والتنوين

وَأَظْهَرَ الْغِنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا.... [٦٣]

٦٣- اعْلَمْ - وفقنى الله وإياك لما يُحِبُّه ويرضاه - أن النون والميم لا يخلو حالهما من أن يكونا ساكنين أو محرَكَيْن؛ فإن كانا ساكنين فسيأتى للناظم الكلامُ عليهما قريباً، وإن كانا مُحرَكَيْن؛ فتارةً يكونان مُشدَّدَيْن، وتارةً مُخَفَّفَيْن، فإن كانا مُخَفَّفَيْن فيُنطقُ بهما من مخرجيهما مع مراعاة صفاتهما، وليتَحَفَّظْ من تفخيمهما كما تقدّم بيانه، وإن كانا مُشدَّدَيْن. فأمر الناظم بإظهار الغنة فيهما؛ أى: الغنة الكاملة، وذلك مقدار مدّة ألف، وقد عرفت أن الغنة صفة لازمة لهما مطلقاً، وأن مخرجها الخيشوم، وقوله: (إذا ما شُدِّدَا) ، يشمل المدغمتين فى كلمة؛ نحو: ﴿الجَنَّةُ﴾، و﴿النَّاسُ﴾، و﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾، و﴿تَمَّ﴾، وفى كلمتين؛ نحو: ﴿من ناصرين﴾، و﴿ما لهم من الله﴾، إلا أن إدغام النون فى مثلها من كلمتين ممّا يشمله قوله الآتى: «وأدغمن بغنة فى يومن» ؛ ثم انتقل بيّن حكمهما إذا كانتا ساكنتين، وبدأ بالميم؛ فقال:

..... وأخفين [٦٣]

الميم إن تسكن بغنة لدى

باء على المختار من أهل الأدا [٦٤]

وأظهرتها عند باقى الأحرّف

واحذر لدى وأو وفا أن تخفى [٦٥]

(٦٣ - ٦٥) - الميم الساكنة لها ثلاثة أحكام: إدغامٌ بغنة، وإخفاءٌ مع الغنة، وإظهارٌ بلا غنة؛ أمَّا الإدغامُ: فيكون واجباً عند الميم مثلها، وهذا علمٌ من قوله سابقاً في باب الإدغام: (وأولى مثل وجنس إن سكن: أدغم) كما علم وجوب الغنة عندها من قوله في البيت قبل هذا: (إذا ما شُدِّدا؛ إذ هو صادقٌ بنحو: ﴿عم﴾، و﴿لهم من﴾ كما مرَّ.

وأما الإخفاءُ مع الغنة فيكون عند الباء، ولهذا أمرَ بإخفائها بقوله: (وأخفين الميم إن تسكن بغنة لدى باء)، وسواء كان السكون أصلياً؛ نحو: ﴿أم بظاهر﴾، أم عارضاً؛ نحو: ﴿ومن يعتصم بالله﴾، أم تخفيفاً؛ نحو: ﴿إن ربهم بهم﴾، وهذا مذهبُ ابنِ مجاهد والداني، واختاره الناظم، ومذهبُ أهلِ الأداء بمصرَ والشام والأندلس وسائرِ البلاد الغربية، فتُظهرُ غنتها من الخيشوم كإظهارها بعد القلب في نحو: ﴿من بعد﴾، وذهب جماعةٌ كابن المنادي ومكي إلى الإظهار، وعليه أهلُ الأداء بالعراق والبلاد الشرقية، والوجهان صحيحان مقروءٌ بهما، إلا أن الإخفاءَ أظهرٌ وأشهرٌ، ولذا قال: (على المختار من أهلِ الأدا).

وأما الإظهارُ: فعند باقى الحروف كما قال: (وأظهرنَّها عند باقى الأحرف)، وسواءً كانت مع ما بعدها في كلمة؛ نحو: ﴿أنعمت﴾

﴿تسكون﴾ ، أو كلمتين؛ نحو: ﴿ذلكم خير لكم عند﴾ ، فليعتن بإظهارها في هذا وما مائله، لا سيما إن أتى بعدها واو أو فاء، ومن ثم جذرك من إخفائها عند الواو والفاء بقوله: (واحذر لدى واو وفا أن تختفى)، لسبق اللسان إلى الإخفاء لاتحادها مع الواو في المخرج وقربها من الفاء، فيظن أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء المتحدة هي بها فيه.

ثم أخذ في بيان النون الساكنة والتنوين؛ فقال:

وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونِ يُلْفَى	إِظْهَارُ ادِّغَامٍ وَقَلْبٌ إِخْفَاءُ [٦٦]
فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرُ وَادِّغَمُ	فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بَغْنَةَ لَزِمَ [٦٧]
وَأَدِّغَمَنَّ مِنْ بَغْنَةٍ فِي يَوْمِنُ	إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا عَنُونُوا [٦٨]
وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَاءِ بَغْنَةٌ كَذَا	الْإِخْفَاءُ لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخْذًا [٦٩]

(٦٦ - ٦٩) - يُشِيرُ إِلَى أَنَّ حُكْمَ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ؛ وَهُوَ: الْإِظْهَارُ، وَالْإِدْغَامُ بَغْنَةً أَوْ بَدُونَهَا، وَالْقَلْبُ، وَالْإِخْفَاءُ. وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ تَتَفَرَّعُ إِلَى خَمْسَةٍ: الْإِظْهَارُ، وَالْإِدْغَامُ بَغْنَةً أَوْ بَدُونَهَا، وَالْإِخْفَاءُ مَعَ الْقَلْبِ أَوْ بَدُونَهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْجَعْبَرِيُّ، وَلَمْ يُقَيِّدِ النَّازِمُ النُّونَ بِالسُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ فِيمَا بَيْنَهُمْ ذِكْرُ حُكْمِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ مَعَ وَصْفِ النُّونِ بِالسُّكُونِ، وَقِيلَ:

قَيْدُ السَّكُونِ معلومٌ بقريضةِ التشريكِ في الحكمِ بينها وبين ما هو ساكنٌ؛ يعنى التنوينُ؛ لأنَّ الاشتراكِ في الحكمِ يقتضى التسويةَ في الوصفِ غالباً. ولم يُقَيِّدِ التنوينَ بالسكون؛ لأنَّ وضعه عليه بخلاف النون، فإنها كما تكون في الوضع ساكنةً تكونُ متحركةً، ونصوا عليه وإن كان نوناً مُخَالَفَتَهُ إياها من أربعة أوجه معلومة عندهم^(١)، وقدمَ الإظهارَ؛ لأنه الأصلُ، ثم الإدغامُ؛ لأنه ضدهُ، وضدُّ الشيء أقربُ حضوراً بالبال عند ذكره، ثم ذكر القلب؛ لأنه نوعٌ من الإدغام، ثم الإخفاء؛ لأنه حالةٌ بين الإظهار والإدغام، فيتوقف عليهما.

والإظهارُ لغةٌ: البيانُ. والإظهار اصطلاحاً: إخراجُ كلِّ حرفٍ من مخرجه وإبقاؤه على حاله، وتقدمَ تعريفُ الإدغام. والقلبُ يُطلقُ لغةً على معانٍ: منها تحويلُ الشيء ظهراً لبطنٍ، والقلبُ

(١) هذه الأوجه هي: ١- النون الساكنة تكون في وسط الكلمة وفي آخرها. والتنوين لا يكون إلا في آخرها. ٢- النون الساكنة تكون في الاسم والفعل والحرف. والتنوين لا يكون إلا في آخر الاسم. ٣- النون ثابتة وصلأً ووقفاً. والتنوين لا يثبت إلا في الوصل. ٤- النون الساكنة تثبت لفظاً وخطاً والتنوين لا يكون إلا في اللفظ، وزاد بعضهم أن النون الساكنة تكون أصيلة من بنية الكلمة وتكون زائدة مثل (انفلق)؛ وأما التنوين فلا يكون إلا زائداً على بنية الكلمة وأصلها اهـ. بهجة النفوس في التجويد لمأمون كاتبى ٤٣٨/١.

اصطلاحًا: جعلُ الحرفِ حرفًا آخر. والإخفاءُ لغةً السترُ، والإخفاءُ اصطلاحًا: نطقٌ بحرفٍ بصفةٍ بين الإظهار والإدغام، عارٍ من التشديد مع بقاء الغنة في الحرفِ الأوَّل؛ أما الإظهارُ فيكونُ عند حروفِ الحلقِ الستَّةِ، وهى: الهمزة؛ نحو: ﴿يَنأُونُ عَنْهُ﴾، ولا ثانى له، ﴿مِنَ آمَنٍ﴾ ﴿كُلُّ آمِنٍ﴾ فى قراءة غير ورش، والهاء؛ نحو: ﴿مِنْهَا﴾ و﴿انهار﴾ و﴿جُرْفُ هَارٍ﴾، والعين؛ نحو: ﴿أُنعمت﴾ ﴿مِنَ عمل﴾ ﴿عذاب عظيم﴾، والحاء؛ نحو: ﴿وانحر﴾ ﴿مِنَ حادٍ﴾ ﴿عزيز حكيم﴾، والغين؛ نحو: ﴿فسينغضون﴾ ﴿مِنَ غلٍ﴾ ﴿إله غيره﴾، والحاء؛ نحو: ﴿والمنخنة﴾ ﴿فمن خفت﴾ ﴿عليم خبير﴾. ولا خلاف بين القراء فى إظهارِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ عند هذه الحروفِ الستَّةِ، ولهذا قال: (فعند حرفِ الحلقِ أظهر).

● تنبيه: قرأ أبو جعفر - من القراءِ العشرة - بإخفاءِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ عندَ الغَيْنِ والْحَاءِ، واستثنى بعضُ أهلِ الأداءِ له: ﴿فسينغضون﴾ ﴿إن يكن غنيا﴾ و﴿المنخنة﴾؛ ووجهُ الإظهارِ عند هذه الحروفِ بعدُ المخرجِ الذى بينهما وبينها؛ لأنها من الحلقِ، والنونُ من طرفِ اللسانِ.

وأما الإدغامُ فينقسم إلى قسمين: كامل، وناقص؛ فالكاملُ ويُسمى إدغامًا محضًا، وهو الإدغامُ بلا غنةٍ مع التشديدِ التامِّ؛ ففى

اللام أو الراء؛ نحو: ﴿فإن لم تفعلوا﴾ ﴿هدى للمتقين﴾ ﴿ومن رزقناه﴾ ﴿ثمرة رزقا﴾؛ ولم تقع النون واللام أو الراء فى كلمة واحدة، ووجه الإدغام: تقاربُ المخرجين أو اتحادهما، ووجهُ حذف الغنةِ المبالغةِ فى التخفيف؛ لأنَّ فى بقائها ثقلاً ما، وإلى الإدغام بعدم الغنةِ أشار بقوله: (وَادْغَمْ فى اللام والراء لا بَغْنَةً لَزَمَ): أى إدغامُها فى ذلك بلا غنةٍ لازمٍ وواجبٍ، وفى نسخة: (أتم)، وهو إشارةٌ إلى أن الإدغامَ فيهما بلا غنةٍ أتمُّ من الإدغامِ بغنةٍ. فيفيدُ جوازَ إدغامها فى ذلك بغنةٍ، وبه قرأ جماعةٌ، لكنَّ المشهورَ الأوَّلُ؛ وعليه العملُ. وأمَّا الإدغامُ الناقصُ، ويسمى إدغاماً غيرَ محضٍ، وهو الإدغامُ مع الغنةِ والتشديدِ الناقصِ؛ ففى أربعةِ أحرفٍ: الياء، والواو، والميم، والنون، ويجمعها قولك: «يومن»، كما قال: (وَادْغَمْنِ بَغْنَةً فى يومن)؛ نحو: ﴿من يشتري﴾ ﴿يومئذ يفرح﴾ ﴿من وليّ ولا﴾ ﴿من ماء﴾ ﴿مثلاً ما﴾ ﴿عن نفس﴾ ﴿ملكاً نقاتل﴾، فلا خلاف بين القراء فى إدغامها على الوجه المذكور؛ إلا ما رواه خلفٌ عن حمزة (١) من الإدغام فى الياء والواو بلا غنةٍ، وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند الياء والواو إذا اجتمعا فى كلمة واحدة؛ نحو: ﴿صنوان﴾، و﴿بنيان﴾؛ لثلا يشته بالمضعف؛ نحو:

(١) ويضاف أيضاً دورى الكسائى بخلف فى الياء من طريق أبى عثمان الضرير من العشرة.

(صَوَّان)، و(بيان)، وإلى هذا أشار بقوله: (إلا بكلمة كدنيا
عنونوا)، ومثَّلَ للواو بعنونوا، وإن لم يكن من القرآن؛ لعدم تَأْتِي
مثالها منه في هذا البيت، وهو (صنوان).

فحصلَ من هذا أن الإِدْغَامَ بَعْغَةً وبدونها في ستَّةِ أَحْرَفٍ
يجمعها قولك «يرملون»؛ وأما القلبُ فعندَ حرفٍ واحدٍ، وهو
الباءُ؛ نحو: ﴿انبعث﴾، ﴿أن بورك﴾، ﴿صمُّ بكم﴾، فينقلبان ميمًا
خالصةً مع الغنَّةِ، وهذا معنى قوله: (والقلب عند الباء بغنة)، لكن
في الحقيقة هو إخفاء الميم المقلوبة لأجل الباء. قال في النشر: فلا
فرقَ حينئذ بين ﴿أن بورك﴾ و﴿من يعتصم بالله﴾.

وأما الإخفاءُ: فيكونُ عند باقى الأحرَفِ، كما قال: (كذا الإخفا
لدى باقى الحروفُ أخذًا)، وأراد بباقى الحروفِ ما عدا الستَّةِ الحلقيةِ
وستَّةِ «يرملون»، والباء والألف؛ لأنها ليست مرادةً في باقى
الحروف؛ لعدم وقوعها بعد النون الساكنة والتنوين؛ لوجوب فتح ما
قبلها، فيكونُ للإخفاء حينئذ خمسة عشرَ حرفًا، وقد جمعها المحققُ
الحلبى في أوائل كلمات هذا البيت:

سَرَى طَيْفٌ طَيْبٍ ثَوْبُهُ ذُو شَذَا زَكَ نَرَاهُ ضُحَى كَمَّ قَدْ جَلَا فِي دُجَى صَدَا
وجمعها الشيخُ النورى في أوائل كلمات بيتِ على ترتيب
الحروف عند المغاربة فقال:

تلا ثم جا در ذكا زاد طب ظنا كفى صرف ضق فاز قفا ساد شملا

وأمثلتها واضحة. ولا خلاف بينهم في إخفاء النون والتنوين عند هذه الحروف، وسواء اتصلت النون بهن في كلمة أو انفصلت عنهن في كلمة أخرى. والإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام؛ فهو متوسط بينهما كما تقدم، وبهذا يظهر مفارقتة للإدغام. ويفارقه أيضاً من حيث إنه إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره بخلاف الإدغام.

واعلم أن كل ما ذكر في هذا الباب إن كان من كلمة: فالحكم عام في الوصل والوقف، وإن كان من كلمتين: فالحكم مختص بالوصل.

● تنبيه: يجب على القارئ أن يحترز من المد عند إخفاء النون في نحو: ﴿كنتم﴾، وعند الإتيان بالغنة في نحو: ﴿إن الذين﴾ و﴿إما فداء﴾، وكثيراً ما يتساهل في ذلك من يبالي في الغنة فيتولد منها واو أو ياء، فيصير اللفظ: كونتم، إين، إيما، وهو خطأ قبيح وتحريف، وليحترز أيضاً من إطباق اللسان فوق الشنايا العليا عند إخفاء النون، وهو خطأ أيضاً. قال في لطائف الإشارات: «وطريق الخلاص منه تجافى اللسان قليلاً عن مخرج النون». والله سبحانه وتعالى الموفق.

باب المد والقصر

ذكر هنا أقسام المدِّ، وتعريف كلِّ قسم، وحكمه . فقال:

وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ وَهُوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا [٧٠]

٧٠- اعلم أن باب المدِّ والقصر باب مهمٌّ يجبُ الاعتناء به .

والمُدُّ لغةٌ: الزيادةُ، والمدُّ اصطلاحًا: إطالةُ الصوتِ بحرفٍ من حروفِ المدِّ، وحروفُ المدِّ ثلاثةٌ: الألفُ، والواوُ الساكنةُ المضمومُ ما قبلها، والياءُ الساكنةُ المكسورُ ما قبلها. والقصرُ لغةٌ: الحبسُ، والقصرُ اصطلاحًا: مدٌّ طبيعيٌّ تُركتُ معه الزيادةُ، والقصرُ هو الأصلُ؛ لأنَّه لا يحتاج إلى سببٍ، والمدُّ فرعٌ، ولذلك لا يكونُ إلا لسببٍ؛ والمراد بالمدِّ الزيادةُ على ما في حرفِ المدِّ الطبيعيِّ الذي لا تقومُ ذاته إلاَّ به، ولهذا يُشير ابنُ برِّى رحمه الله تعالى بقوله:

وَصِيغَةُ الْجَمِيعِ لِلْجَمِيعِ تُمَدُّ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّبِيعِيِّ

وذلك أن بنية هذه الأحرف الثلاثة لا تكونُ إلاَّ ممدودةً؛ لأنها أصواتٌ في الفم كما تقدَّم في الخارج؛ والمرادُ بالقصرِ تركُ الزيادةِ لا تركُ المدِّ بالكليَّة؛ لأنه يؤدي إلى حذف حرفٍ من القرآن، وهو لا يجوز، ولم يتعرَّضِ الناظمُ لحكمِ المدِّ الأصليِّ؛ وإنما تعرَّضَ

للمدّ الفرعى؛ وله شرطٌ وسببٌ، ولا تجوزُ الزيادةُ فى حرفِ المدّ
 بغير سبب. فشرطُ المدّ وجودُ حرفٍ من أحرفِ المدّ الثلاثة، والسببُ
 لفظيٌّ ومعنويٌّ؛ فاللفظيُّ إمّا سكونٌ أو همزٌ، والمدُّ للسكونِ
 قِسْمَانِ: لازمٌ، وعارضٌ. والمدُّ للهمزِ قِسْمَانِ: واجبٌ، وجائزٌ،
 وإلى الأربعة أشار فى البيت؛ لأنّ العارضَ جائزٌ أيضًا، فدخلَ هو
 ومقابلُ الواجبِ تحت قوله: (وجائزٌ)؛ فاللازمُ: ما لزمَ حالةً واحدةً
 فى المد عند كلِّ القراء، وسُميَ لازمًا للزومِ سببِهِ. والواجبُ: ما
 أجمعَ القراءُ على مدّه، لكن اختلفوا فى مراتبِهِ، وسُميَ واجبًا؛
 لأنّه لا يجوزُ قصرُهُ؛ حتى لو قصرَ كانَ لحنًا. والجائزُ: ما جازَ قصرُهُ
 ومدّه، وسُميَ جائزًا؛ لاختلافِ القراءِ فيه. والألفُ فى قوله:
 (ثبتا) ألفُ التثنية: أى ثبتَ المدُّ والقصرُ فى القرآنِ العظيم، هذا ما
 يتعلّقُ بأقسامِ المدّ.

وأما تعريفُ أقسامِهِ وأحكامِهِ فيُعلمُ من قوله:

فَلَا زِمَ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدًّا سَاكِنٌ حَالِيْنٍ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ [٧١]

٧١- يعنى أن المدّ اللازم: هو الذى جاء بعد حرفِ المدّ ساكنٌ
 لازمٌ؛ واختلف فى تفسيره على قولين: فقيل: هو الذى لا يتحرّك،
 والعارضُ هو الذى يتحرّك فى بعض الحالات؛ وقيل: هو الذى
 يكون ساكنًا فى حالتي الوصلِ والوقفِ، وهو اختيارُ الناظم، وإليه

أشار بقوله: (ساكنٌ حالين). والمدُّ اللازمُ قسمان: كَلِمِيٌّ، وحرَفِيٌّ. فالكَلِمِيٌّ ما وقع فيه بعدَ حرفِ المدِّ ساكنٌ متصلٌ في كلمة، ثم هو قسمان: مشدَّدٌ إن كان الساكن مدغمًا؛ مثل: ﴿دَابَّةٌ﴾ و﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ في وجه الإبدال، ومخفَّفٌ إن كان غيرَ مدغمٍ ك: ﴿مَحْيَايُ﴾^(١) في قراءة من سَكَنَ و﴿الآن﴾ بيونس على الإبدال. والحرَفِيٌّ: كلُّ حرفٍ هجاؤه ثلاثة أحرفٍ، أو سَطُّها حرفٌ مدٌّ، ويكون في فواتح السور نحو (صر) و(ق)، وحُكْمُه: أن يُمدَّ مدًّا مُشْبَعًا، كما قال: (وبالطول يُمد): أي بقدر ألفين زيادةً على المدِّ الأصليِّ، فتكون الجملةُ ثلاثَ ألفات، كذا قيل، والذي عليه المحققون أن المدَّ مقدارُ: حركتين لا مقدارُ ألف، فعلى هذا يكون قدرُ المدِّ اللازمِ ستَّ حركاتٍ، ولا يُضبطُ إلاَّ بالمشافهةِ والإدمانِ على القراءةِ من أفواه المشايخ العارفين. ووجهُ المدِّ اللازمِ: أنه تقرَّرَ في علمِ الصَّرفِ أنه لا يُجمعُ في الوصلِ بين ساكنتين، فإذا أدَّى الكلامُ إليه حُرْكَ أو حُذِفَ أو زيدَ في المدِّ ليقدرَ متحركًا، وهذا من مواضع الزيادة، لكنَّ يجوزُ في: ﴿عين﴾ من فاتحتي مريم والشورى وجهان: الإشباعُ، والتوسطُ. ووجهُ الإشباعِ: أنه قياسُ مذهبهم في الفصلِ بين الساكنتين، ووجهُ التوسطِ التفرقةُ بين ما قبله حركةٌ من جنسه، وبين ما قبله حركةٌ من غير جنسه؛ ليكونَ لِحرفِ المدِّ مزيةٌ على

(١) قرأ قالون بالإسكان في الياء، وورش في أحد وجهيه.

حرف اللين، فإذا تحرك الساكنُ وذلك في ﴿ميم﴾ من قوله تعالى: ﴿الم الله﴾ عند وصلِ ﴿الم﴾ باسم الجلالة، وقوله تعالى: ﴿الم أحسب الناس﴾ على قراءة النقل: جاز المدُّ اللازمُ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة، وجاز القصرُ اعتداداً بها.

وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ [٧٢]

٧٢- يعنى أنالمدِّ الواجب: هو الذى يجرى حرفُ المدِّ قبل الهمزة متصلاً بها فى كلمة واحدة؛ نحو: (جاء وجىء والسوء) ؛ ولما كان قوله: (متصلاً) يؤهم اتصال المجاورة ولو مع الانفصال، أردفه بقوله: (إن جُمعا بكلمة) ، وسُمى هذا المدُّ متصلاً لاتصال الهمزة بحرف المدِّ، ومفهومُ قوله: (إن جاء قبل همزة) : أنه إذا جاء حرفُ المدِّ بعد الهمزة؛ نحو: (آمن وأوحى وإيمان) لا يكون المدُّ واجباً، وقد انفرد ورشٌ باعتباره دون سائر القراء، لكن على خلافٍ فى ذلك بين أهل الأداء، كما هو مذكور فى كتب الخلاف. ثم إن لهذا المدِّ - أعنى المتصل - محلَّ اتِّفاقٍ، ومحلَّ اختلافٍ؛ فمحلُّ الاتِّفاق هو أن القراء اتفقوا على اعتبار أثر الهمزة، وهو زيادةُ المدِّ، ومحلُّ الاختلاف هو تفاوتهم فى مقدار تلك الزيادة، ونصوصُ النقلة فيها مختلفة؛ فذهب الدانى إلى أنه أربع مراتب: «إشباعٌ من غير إفحاشٍ لحمزة وورش من طريق الأزرق، ودونه لعاصم، ودونه

لابن عامر والكسائي وخلف في اختياره، ودونه لقالون والمكّي وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب، وذهب أكثر المحققين إلى أنه مرتبتان: إشباعٌ لورشٍ وحمزة مقدارُ ثلاثِ ألفات، وتوسطُ للباقيين مقدارُ ألفين، وهذا هو المختارُ، وعليه عملنا الآن، وبه كان الشاطبي رحمه الله يَقْرَأُ. قال تلميذه السخاوي: «إنه كان يأخذ في هذا النوع بمرتبتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين»، ويعلّل عدولَه عن المراتب الأربع التي ذكرها الداني؛ بأنها لا تتحقّق ولا يمكن الإتيانُ بها في كلِّ مرة على قدرِ السابقة» ا. هـ. وهو ظاهرٌ والحسُّ يُصدِّقه. ووجهُ المدِّ أنَّ حرفَ المدِّ ضعيفٌ خَفِيٌّ، والهمزُ حرفٌ قَوِيٌّ صعبٌ، فزِيدَ في المدِّ تقويةً للضعيف عند مجاورةِ القويِّ، وقيل: ليتمكن من التلفُّظِ بالهمزة على أصلِها.

وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفًّا مُسْجَلًا [٧٣]

٧٣- يعنى أن المدَّ الجائزَ: هو الذى يجرى حرفُ المدِّ قبل الهمزة منفصلاً عنها، بأن كان حرفُ المدِّ آخرَ كلمةٍ، والهمزة أولَ كلمةٍ أخرى؛ نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ ﴿أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ ﴿بِعَهْدِي أُوفِ﴾، وسواءً كان الانفصالُ حقيقيًّا، كما مثلنا، أو حكميًّا؛ نحو: ﴿يَا أَيُّهَا﴾ ﴿هَآأَنَّم﴾؛ لأنَّ حرفَ المدِّ وإن اتصل بالهمزة فى كلمة رسمًا، لكنّه منفصلٌ حكمًا، أو عرضَ السكون بعد حرف المدِّ لأجل الوقف،

وقوله: «مسجلاً»: أى مطلقاً حال من السكون، وقيل: صفةً وقفاً، ذكره على أنه لا فرق بين أن يكون السكون محضاً أو مع إشمام، وبين أن يكون فى الأصل: ذا فتحة، أو كسرة، أو ضمة؛ نحو: ﴿نستعين﴾ بالإشمام وبدونه، و﴿سريع الحساب﴾، و﴿يؤمنون﴾. وأما الوقف بالروم فكالوصل، وبالتقييد بالسكون يخرج؛ إذ لا سكون فيه، وكذلك السكون للإدغام فى قراءة البصرى؛ نحو: ﴿قال لهم﴾ ﴿يقول ربنا﴾ ﴿فيه هدى﴾ من المدّ الجائز على المعتمد، وسُمى أولُ قسمي الجائز مدّاً منفصلاً؛ لانفصالِ الهمزة عن كلمة حرف المدّ، وقد اختلفوا ههنا فى اعتبار أثر الهمزة والغاية؛ فورش وابن عامر والكوفيون يمدّون بلا خلاف، والمكىّ والسوسى وأبو جعفر ويعقوب يقصرون بلا خلاف، وقالون والدورى يمدّان ويقصران، وهم فى على التفاوت فى المراتب، والمربتين، كما تقدّم فى المتصل، لكن الذى استقرّ عليه عملنا مرتبتان: فورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات، وابن عامر وعاصم والكسائى وخلف قدر ألفين، والمكىّ والسوسى وأبو جعفر ويعقوب مقدار ألف، وقالون والدورى إن قصراً كان قدر ألف، وإن مدّاً كان مقدار ألفين، ووجه القصر: انتفاء أثر الهمزة؛ لعدم لزومها عند الوقف. قال ابن برى:

والخُلفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ نحوَ بِمَا أُنْزِلَ أَوْ مَا أُخْفِيَ

لِعَدَمِ الْهَمْزَةِ عِنْدَ الْوَقْفِ، وَوَجْهُ الْمَدِّ: اعْتِبَارُ اتِّصَالِهَا لَفْظًا فِي الْوَصْلِ. وَلَمَّا رَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ: «كَانَ يَمُدُّ صَوْتَهُ مَدًّا» وَالْخَبْرُ عَامٌّ فِي الْمَتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَنْوَاعِ الْمَدِّ. وَسُمِّيَ الْمَدُّ لِلْسُكُونِ الْعَارِضِ لِلْوَقْفِ مَدًّا عَارِضًا؛ لِعَرُوضِ سَبَبِهِ، وَيَجُوزُ فِيهِ لِجَمِيعِ الْقِرَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُه: الْإِشْبَاعُ، وَالتَّوَسُّطُ، وَالْقَصْرُ.

وَوَجْهُ الْمَدِّ: الْحَمْلُ لَهُ عَلَى الْإِلْزَامِ بِجَامِعِ اللَّفْظِ، وَوَجْهُ التَّوَسُّطِ: كَالْوَجْهِ الْمَتَّقَدِّمِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُشْبَعِ التَّمَكِينُ؛ لِئَلَّا يَسْتَوِيَ مَا سَكُونُهُ أَصْلِيًّا وَمَا سَكُونَهُ عَارِضًا؛ فَأَعْطِيَ حُكْمًا مَتَوَسِّطًا. وَوَجْهُ الْقَصْرِ: أَنَّ الْوَقْفَ يَجُوزُ فِيهِ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ مَطْلَقًا، فَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَدِّ. وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى اخْتِيَارِ التَّوَسُّطِ، وَهُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ.

فَائِدَةٌ: سَكَتَ النَّازِمُ عَنِ السَّبَبِ الْمَعْنَوِيِّ - وَهُوَ قَصْدُ الْمُبَالَغَةِ فِي النَفْيِ - وَهُوَ قَوِيٌّ مَقْصُودٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، لَكِنَّهُ أَوْعَفُ مِنَ اللَّفْظِيِّ عِنْدَ الْقِرَاءِ، وَمِنَهُ الْمَدُّ لِلتَّعْظِيمِ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ لِأَصْحَابِ قَصْرِ الْمُنْفَصِلِ؛ نَحْوُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا﴾ أَنْتَ؛ لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ فِي النَفْيِ، وَهُوَ مَقْصَدٌ جَلِيلٌ وَغَرَضٌ

جميل، ويؤيده ما روى مرفوعاً عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ أَسْكَنَهُ اللَّهُ دَارَ الْجَلَالِ؛ دَاراً سَمِيَ بِهَا نَفْسُهُ؛ فَقَالَ: ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَرَزَقَهُ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهِ». وقد روى عن أنسٍ مرفوعاً أيضاً: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّهَا هُدْمَتْ لَهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ ذَنْبٍ»^(١). وقد استحَبَّ العلماءُ المحققون مَدَّ الصَّوْتِ بِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

تنبيه: يقع الخطأ في هذا الباب من أوجه: منها قصر الممدود؛ وهو لحنٌ لا تحلُّ القراءةُ به، وقد ورد في ذلك حديثٌ جيّدٌ، رجالُ إسناده ثقات، رواه الطبراني في معجمه الكبير عن مسعود بن يزيد الكندي، قال: «كان ابنُ مسعود يُقرئ رجلاً، فقال الرجلُ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ مرسلَةً: أي غيرَ ممدودة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسولُ الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ فمدّها». ومنها عدمُ إعطاء المدِّ حقّه؛ فمن له ثلاثُ ألفات يُقرأُ له بنحوِ ألف، وهذا لا ينبغي، وهو الأكثرُ وقوعاً في الناس. ومنها البترُ؛ ويُسمِّيهِ بعضهم بالإدماج، وهو حذفُ حروف المدِّ، وهو كثيراً ما يجري على ألسنة الناس؛ نحو: ﴿أفلا

تعقلون ﴿ بلى من أوفى بعهده ﴾ ، خصوصاً إذا قرءوا جماعةً ؛
 أى مجتمعين بصوت واحد ، وهو لحنٌ فاحشٌ يغيّر اللفظَ
 والمعنى ؛ قال الدانى رحمه الله تعالى : « والبترُ مكروهٌ قبيحٌ لا
 يُعمل عليه ، ولا يؤخذ به ؛ إذ هو لحنٌ لا يجوزُ بوجهٍ ولا تحلُّ
 القراءةُ به ، ومنها مدُّ ما لا مدَّ فيه ؛ نحو : ﴿ معاشٍ ﴾ ،
 و﴿ حامٍ ﴾ ، وهو لحنٌ لا يجوزُ . ومنها الزيادة على المد السائغ ،
 وبعض الناس يمدُّ المدَّ اللازمَ قدرَ خمسِ ألفاتٍ ! وهذا كله لحنٌ لا
 تجوز القراءة بشيء منه ، فاحذرُ من ذلك ، ولا تكن من الغافلين .
 والله الموفق .»

باب الوقف والابتداء

لما ذكر التجويدَ وأحكامه عقبه بذكر الوقف والابتداء ؛ لأنهما من
 متعلقات التجويد . فقال :

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ [٧٤]

والابتداء..... [٧٥].....

٧٤- (الوقوف) : جمعُ وقفٍ ، جمعه باعتبار أنواعه ؛ والوقفُ
 لغةً : الكفُّ عن الفعل والقول . والوقفُ اصطلاحاً : قطعُ الصوتِ
 عن آخر الكلمة زماناً يتنفسُ فيه عادةً بنيةٍ استئنافِ القراءة .

٧٥- (والابتداء): هو الشروعُ بعد قطع أو وقف، ومعرفةُ الوقف والابتداء متأكّدةٌ غايةً التأكيد؛ إذ لا يُتبيّنُ معنى كلام الله ويتمُّ على أكمل وجه إلا بذلك، فربّما يقرأ قارئٌ ويقف قبل تمام المعنى، فلا يفهم ما يقول، ولا يفهمه السامع، بل ربّما يفهم من ذلك غير المعنى المراد، وهذا فسادٌ عظيمٌ، ولهذا اعتنى بعلمه وتعليمه والعمل به المتقدمون والمتأخرون، وألّفوا فيه من الدواوين ما لا يُعدُّ كثرةً، ومن لم يلتفت لهذا ويقف حيث شاء فقد خرق الإجماعَ، وحادَ عن إتقان القراءة وتمام التجويد. قال ابن مسعود رضى الله عنه: «الوقفُ منازلُ القرآن». ولا يخفى أن من له نظرٌ سديدٌ لا يعدل عن النزول بموضع مأمونٍ من المخاوف خصبٍ كثيرٍ الماء والكلاء، يقيه من الحرِّ والقرِّ إلى ما هو بالعكس، اللهم إلا أن يُعلم أنه إذا سارَ يجدُ بين يديه ما هو مثله أو خيرٌ منه.

وقال على رضى الله عنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾، قال: الترتيلُ: معرفةُ الوقوفِ وتجويدُ الحروف. قال الناظم فى نشره: «ففى كلامِ على رضى الله عنه دليلٌ على وجوبِ تعلّم الوقف والابتداء ومعرفة» ا. هـ .

إذا علمتَ هذا، فاعلم أن الوقفَ ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام: اختبارىُّ بالباءِ الموحدة، واضطرارىُّ، واختيارىُّ بالياءِ المثناة تحت؛

فالاختباريُّ: متعلِّقه الرسمُ لبيان المقطوع من الموصول، والثابت من المحذوف، والمجرور من المربوط. والاضطراريُّ: هو الوقفُ عند ضيق النفس والتعب. والاختياريُّ: هو الذي يقصدُ القارئُ الوقفَ عليه، لكن تارةً يفهمُ منه معنىً وتارةً لا. فالأولُ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: وقفٌ تامٌّ، ووقفٌ كافٍ، ووقفٌ حسنٌ، وهذا هو المراد بقوله:

..... وَهِيَ تَقْسَمُ إِذْنُ ثَلَاثَةً: تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ [٧٥]
 وَهِيَ لِمَا تَمَّ [٧٦]

(٧٥ ، ٧٦) - يعني أن الأقسامَ الثلاثةَ مختصةٌ بالكلامِ الذي تَمَّ معناه، والمرادُ بتمام المعنى: أن يكون للكلامِ معنى يفهمُ، بأن اشتملَ على ركني الجملة: من مُسندٍ، ومُسندٍ إليه، ووجهُ ضبطِ الثلاثة أن يُقالَ: إذا وُقفَ على كلامٍ تَمَّ معناه؛ فإمَّا أن لا يكون له تعلُّقٌ بما بعده لا لفظًا ولا معنى، أو يكون له تعلُّقٌ به لفظًا ومعنى، أو معنى فقط؛ فالأولُ: التامُّ، والثاني: الحسنُ، والثالثُ: الكافي. وقوله:

..... فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلَّقَ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَايْتَدَى [٧٦]
 فَالتَّامُ فَالكَافِي وَلفظًا فامنعنَ إلا رءوسَ الأيِّ جوزَ فالحسنَ [٧٧]

(٧٦، ٧٧) - إشارة إلى بيان حكمها مع بيان الفرق بينها. فالتام: هو الذى لا تعلق له بما بعده لا لفظاً ولا معنى، وحكمه: جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده. والكافى: هو الذى تعلق بما بعده معنى لا لفظاً، وحكمه: جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام، وهذا معنى قوله: (فإن لم يوجد. تعلق) أى أصلاً لا لفظاً ولا معنى، (أو كان معنى): أى فيه تعلق معنى لا لفظاً. (فابتدى) أنت بما بعده فى القسمين، وقُلْ فى الأول منهما: هو الوقف التام، وفى الثانى: هو الوقف الكافى. والحسن: هو الذى تعلق بما بعده لفظاً ومعنى، وحكمه: جواز الوقف عليه، وعدم جواز الابتداء بما بعده، إلا أن يكون الموقوف عليه رأس آية، فيجوزُ الابتداء بما بعده، وهذا معنى قوله: (ولفظاً): أى إن كان فيه تعلق بما بعده لفظاً ومعنى (فامنعن) الابتداء بما بعده (إلا رءوس الآى جوز): أى فيجوزُ الابتداء بما بعده. وقوله: (فالحسن): أى وقُلْ الوقف عليه: هو الحسن. والمراد بالتعلق المعنوى أن يتعلق المتقدم بالتأخر من حيث المعنى لا من حيث الإعراب؛ كالإخبار عن أحوال المؤمنين أو الكافرين أو تمام قصة، وبالتعلق اللفظى أن يتعلق به من حيث الإعراب؛ كأن يكون موصوفاً للمتأخر، أو معطوفاً عليه المتأخر، فمثالُ الوقف التام: ﴿ملك يوم الدين﴾، و﴿إياك نستعين﴾، و﴿أولئك هم المفلحون﴾، و﴿وهو بكل شىء عليم﴾، و﴿وأفئدتهم هواء﴾، و﴿يا إبراهيم﴾، و﴿لو

ألقى معاذيره ﴿﴾ بالقيامة. وأكثر ما يوجد في رءوس الآي وتمام القصص وآخر السور. وقد يوجد التام قبل تمام الفاصلة؛ نحو: ﴿وجعلوا أعزة أهلها أذلة﴾؛ إذ هو آخر كلام بلقيس. وقوله: ﴿وكذلك يفعلون﴾ هو من كلام الله جل ذكره، وهو رأس آية بإجماع. وقد يوجد التام بعد تمام الفاصلة؛ نحو: ﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين، وبالليل﴾، وهو تام اتفاقاً، والفاصلة: ﴿مصبحين﴾ قبله، وقد يكون على قراءة دون قراءة، كقوله: ﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾ هو تام على قراءة رفع لفظ الجلالة بعده، وحسن على قراءة الخفض. قال في النشر: «قد يتفاضل في التام؛ نحو ﴿ملك يوم الدين﴾، و﴿إياك نستعين﴾ كلاهما تام، إلا أن الأول أتم من الثاني؛ لاشتراك الثاني مع ما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول». ١.١ هـ

وسمى تاماً؛ لتمام لفظه وانقطاع ما بعده عنه.

ومثال الوقف الكافي: ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾، ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾، ﴿أم لم تُنذرهم لا يؤمنون﴾. وسمى كافياً؛ لكفايته مع وجود التعلّق المعنوي نظراً إلى عدم التعلّق اللفظي، ويسمى أيضاً مفهوماً، واحتج له الداني بما في صحيح البخاري وغيره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «قال لي النبي ﷺ «اقرأ على

القرآن، قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟! قال: فأحبُّ أن أسمعَهُ من غيري، فقرأتُ عليه سورةَ النساءِ، حتى إذا بلغتُ ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾؛ فقال: «أمنسك» فإذا عيناهُ تذرّفان» ا.هـ. وهو بالذال المعجمة وكسرِ الراءِ من ذرّف الدمعُ بفتحِ الراءِ: سالَ. وهو استدلالٌ ظاهرٌ جليٌّ باهرٌ؛ لأنّ القطعَ أبلغُ من الوقفِ، والوقفُ عليه كافٌ، فلو كان الوقفُ عليه غيرَ سائغٍ ما أمرَ به صلّى الله عليه وسلّم مع قرب التأمّ المجمع عليه وهو «حديثاً» بعده.

ومثالُ الوقفِ الحسنِ الذي يجوزُ الوقفُ عليه ولا يجوزُ الابتداءُ بما بعده: كالوقفِ على: ﴿الحمدُ لله﴾؛ فإنك إذا وقفتَ عليه وابتدأتَ بـ: ﴿ربّ العالمين﴾؛ فقد فصلتَ بين النعتِ والمنعوتِ، وابتدأتَ بمجرورٍ، ولا يجوزُ ذلك؛ لأنّ المجرورَ معمولٌ، والعاملُ والمعمولُ كشيءٍ واحدٍ، ولأنّك إذا ابتدأتَ بشيءٍ فقد عرّيته عن العواملِ اللفظيةِ، وهو المبتدأُ، والمبتدأُ مرفوعٌ، وهو مخفوضٌ. ومثالُ الحسنِ الذي يجوزُ الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعده؛ كالوقفِ على: ﴿الحمدُ لله ربّ العالمين﴾، وعلى: ﴿الرحمن الرحيم﴾؛ ولجوازِ الوقفِ عليه والابتداءِ بما بعده سببان: الأوّلُ: أن رءوسَ الآيِ فواصلٌ بمنزلةِ فواصلِ السجعِ والقواقي. والثاني: أن النبيَّ ﷺ كان يقفُ عليها،

بل جعل جماعة الوقف على رءوس الآي سنّة، واستدلّوا على ذلك بحديث أم سلمة رضى الله عنها: «أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية؛ يقول: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ثم يقف، ﴿الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، ﴿ملك يوم الدين﴾ ثم يقف، وسمى حسناً لحسنه، ويسمى أيضاً صالحاً؛ وإنما ذكره ليتسع الأمر على القارئ، فربما ضاق نفسه قبل الوصول إلى التام أو الكافي، لاسيما من كان ضيق الخنجر ولا يستطيع أن يتكلم بكلام كثير في نفس واحد؛ فيقف على الجائز؛ فهو أولى من الوقوف على كلام لم تحصل سامعه فائدة، والثاني - وهو الذي لا يتم معناه عند الوقف - يسمى قبيحاً، وقد أشار له بقوله:

وغير ما تم قبيحٌ وله يوقف مضطراً ويبدأ قبله [٧٨]

٧٨- يريد أن الوقف قبيحٌ على غير ما تم معناه، وللقارئ أن يقف عليه حال اضطراره؛ لانقطاع نفس أو نحوه، ومن ثم سمي هذا الوقف وقف الضرورة، لكن إذا وقف عليه يبتدئ بالكلمة التي وقف عليها؛ ليصل الكلام بعضه بعض، ومثاله: كالوقف على المضاف دون المضاف إليه، وعلى الرافع دون مرفوعه، وعلى الناصب دون منصوبه، وعلى الشرط دون جوابه، وعلى الموصوف

دون صفتَه إذا لم يتمّ معناه بدونها. وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف، إلا إذا كثرت المعطوفات، وطال الكلام وعجزت الطاقة عن بلوغ الوقف؛ فيجوز، أو كان عطفَ جملة على جملة أيضاً؛ فيسوغ أيضاً؛ لأنهما يجريان مجرى الجملتين المستغنية إحداهما عن الأخرى؛ فاللاحقة كالمنفصلة عن السابقة.

وأقبح من الوقف القبيح ما يُفسدُ المعنى؛ لإيهامه خلاف المقصود؛ كقوله تعالى: ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه﴾، إن وقف على ﴿أبويه﴾؛ لأنه يوهم أن النصف للبت ولأبوين، وليس كذلك، بل البنت لها النصف، والأبوان لكل واحد منهما السدس على التفصيل المأخوذ من الآية. فالوقف على النصف، وهو كاف. ومثله: ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه﴾، إن وقف على ﴿بجناحيه﴾؛ لأنه يوهم نفى ما هو مشاهد، وهو مكابرةٌ وجحدٌ للضرورة؛ فالوقف على ﴿أمثالكم﴾، وهو كاف. ومثله: ﴿يُدخل من يشاء في رحمته والظالمين﴾، إذا وقف على ﴿الظالمين﴾؛ لأنه يوهم أنهم داخلون في رحمة الله، وليس كذلك، بل أعدّ لهم عذاباً أليماً، فالوقف على ﴿رحمته﴾، وهو تام. ومثله: ﴿فويل للمُصلّين﴾، إن وقف عليه؛ لأنّه يوهم أن العذاب لكل مُصلٍّ، وليس كذلك؛ بل المُصلّين الموصوفين بما ذكر

بَعْدُ، فالوقفُ على آخر السورة. وأقبحُ من هذا ما أوهم فسادَ المعنى، وفيه سوءُ أدبٍ مع الله تعالى؛ كقوله: ﴿فُبِهتَ الذي كفرَ والله لا يهدى القومَ الظالمينَ﴾، إن وقفَ على لفظ الجلالة؛ إذ ما فيه من فسادِ المعنى وسوءِ الأدبِ ظاهرٌ، لا ينبغي لأحدِ التفوهُ به، بل الوقفُ على ﴿كفرَ﴾، أو ﴿الظالمينَ﴾. ومثله: ﴿إن الله لا يستحي أن يضربَ مثلاً ما بعوضة فما فوقها﴾، إن وقفَ على ﴿يستحي﴾، بل الوقفُ على ﴿فوقها﴾.

ومثلُ هذا في القبحِ أو أقبحُ منه أن يقفَ على المنفَى الذي يأتي بعده الإيجابُ، وفي الإيجابِ إثباتُ وصفٍ له جَلٌّ وَعَلَا، أو لِرُسُلِهِ عليهم الصلاة والسلام؛ نحو: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾، إن وقفَ على ﴿إله﴾ وَقُبْحُهُ جَلِيٌّ، بل الوقفُ على ﴿المؤمنات﴾، وهو تامٌ. ومثله: ﴿وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً﴾، إن وقفَ على ﴿أرسلناك﴾؛ لما يُؤدِّي إليه من نفيِ رسالته عليه الصلاة والسلام، بل الوقفُ على ﴿نذيراً﴾، وهو تامٌ. ومثله: ﴿وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسانِ قومه ليبين لهم﴾، إن وقفَ على ﴿رسول﴾؛ إذ يصيرُ معناه مفيداً لنفيِ رسالةِ جميعِ الرسلِ عليهم الصلاة والسلام، وَقُبْحُ هذا جَلِيٌّ. فإن دعتَه ضرورةٌ إلى الوقفِ على هذا وما مائلُهُ: وَجَبَ عليه أن يرجعَ ويبتدئَ الكلامَ من أوله، وإن تعمدَ ذلك أثم، وكان من الخطأ العظيم.

والحاصلُ أنه يُندَبُ للقارئِ الوقْفُ على التامِّ، فإن لم يُمكنهُ ذلك، أو يُمكنهُ إلا أنه بمشقةٍ وتعبٍ؛ فعلى الكافيِّ، فإن لم يُمكنهُ ذلك؛ فعلى الجائزِ، ويعيدُ ما وقفَ عليه، إلا أن يكونَ رأسَ آيةٍ، ولا يَعدَلُ عن هذه إلى المواضع التي يَقْبُحُ الوقْفُ عليها، إلا من ضرورةِ كَانْقِطَاعِ نَفْسٍ، ويرجعُ إلى ما قبله؛ حتى يصلهُ بما بعده، وإن لم يفعل؛ فإذا لم يحصلِ فسادٌ في المعنى عوتِبَ ولا إثمٌ عليه، وإلا أثمَ .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى ورضي عنه :

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ وَلَا حَرَامٌ غَيْرَ مَا لَهُ سَبَبٌ [٧٩]

٧٩- أخبر أنه ليس في القرآن وقف واجب، إذا تركه القارئ أثم، ولا حرام، إذا فعله أثم؛ لأن الوقف والوصل لا يدلان على معنى حتى يختل بذهابهما. والحاصلُ منهما من إيهام خلاف المراد في المواضع التي نهى عن الوقف عليها أو أمر به؛ إنما هو لتوهم السامع استقلال ما بعدها، أو اتصاله مع كونه خلاف الواقع، فليس التوهم من ذات الوقف والوصل؛ فلا يكون الوقف واجباً ولا حراماً، إلا أن يكون له سبب يستدعي تحريمه فيحرم؛ كأن يقصد الوقف على ﴿ما من إله﴾، و﴿إني كفرت﴾، ونحوهما من غير ضرورة، هذا إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان، وإلا فقد خرج عن دين.

الإسلام، أعاذنا الله من ذلك. فإن لم يقصد ذلك لم يحرم، ومع عدم القصد؛ فالأحسن أن يجتنب الوقف على مثله بالتيقظ وعدم الغفلة؛ دفعا لإيهام أنه وقف على ذلك قصداً، اللهم ألهمنا رُشدنا.

● واعلم أنَّ الابتداء: يُطلبُ منه ما يُطلبُ في الوقف، فلا يكون إلا بمستقلٍّ في المعنى، موفٍ بالمقصود، يُستفادُ منه معنى صحيحٌ، بل هو أكدُّ؛ إذ اعتبارُ حُسْنِ مطالع الكلام وأوائله أوَّلِي من مُنتهاهٍ وآخِرِهِ؛ ولأنه لا يكون إلا اختياراً بخلافِ الوقفِ، فربما تدعو إليه ضرورةٌ، وتتفاوتُ مراتبه؛ كتفاوتِ مراتبِ الوقفِ من التام، والكافي، والحسن، وقد يكونُ الابتداءُ قبيحاً كالوقف، ويتفاوتُ في القبح، فلو وقفَ على مرضٍ، أو على ﴿ما وَعَدَنَا اللهُ﴾ ضرورةً، كان الابتداءُ بالجلالة قبيحاً، وبـ ﴿وَعَدَنَا﴾ أقبح منه، وبـ ﴿ما﴾ أقبح منهما. وقد يكون الابتداءُ أشدَّ قبيحاً من الوقف، كما إذا وقفَ على ﴿قالوا﴾ من قوله تعالى: ﴿لقد سمع الله قولَ الذين قالوا إن الله﴾ إلى آخره، ومن قوله: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله﴾ في الآيتين، وابتداءً بـ: (إن الله)، بل الوقف على ﴿أغنياء﴾، و﴿مريم﴾، و﴿واحد﴾، والابتداءُ بما بعدهن. ومثله الوقفُ على: ﴿وقالت اليهود﴾، أو ﴿وقالت النصارى﴾ من قوله تعالى:

﴿وقالت اليهود يدُ الله مغلولةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ، ﴿وقالت اليهود عزير ابن الله﴾ ، ﴿وقالت النصارى المسيح ابن الله﴾ ، والابتداء بـ ﴿يد الله﴾ و ﴿عزير ابن﴾ و ﴿المسيح ابن﴾ ، بل الوقفُ على ﴿أيديهم﴾ وعلى لفظ الجلالة، ومثله في القبح الوقفُ على ﴿وما لِي﴾ من قوله تعالى: ﴿وما لِي لا أعبدُ الذي فطرني﴾ ، والابتداء بقوله تعالى ﴿لا أعبد﴾ الآية، بل الوقفُ على ﴿ترجعون﴾. ولا ريب في قبح الابتداء بهذا وما شابهه لما يؤدي إليه من سوء الأدب وإحالة المعنى، وقد كان بعضُ السلف إذا قرأ ما أخبر الله به من مقالات الكفار يخفضُ صوته بذلك حياءً من الله عزَّ وجلَّ أن يتفوه بذلك بين يديه، وهو أدبٌ حسنٌ. وروى «أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أوصني يا رسول الله، قال: استح من الله كما تستحي من رجلٍ صالحٍ من قومك». اللهم وفقنا، وتجاوز عن تقصيرنا.

بابُ المقطوعِ والموصولِ

لما كان الوقفُ ينقسم إلى ثلاثة أقسام - كما تقدّم - وعلم أن الوقفَ الاختباريَّ متعلِّقُه الرسمُ، وكان القارئُ محتاجاً لمعرفة المقطوعِ والموصولِ، وتاء التأنيث. أمر الناظمُ بمعرفته، فقال - عليه رحمة ذى العلى والجلال - :

واعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا
فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى [٨٠]

٨٠- لا بدَّ للقارئ من معرفة المقطوع والموصول ، ومعرفة تاء التانيث التي تكتب تاءً مجرورةً لا هاءً مربوطةً؛ ليقفَ على المقطوع في محلِّ قطعِهِ حالة انقطاع النفس أو اختباره، وعلى الموصول عند انقضائه، وعلى المرسومة بالتاء تاءً، على خلاف بين القراء في التاء. ومعنى قطع الكلمة: رسمها بتقديرها آخرًا. ومعنى وصلها: أن تكتب بتقدير توسطها. وقوله: (في مصحف الإمام): الإضافة بيانية؛ أي مصحف، هو الإمام، ومصحفُ الإمام: هو الذي جمع فيه الإمامُ سيِّدنا عثمانُ رضي الله عنه القرآن، ثم نسخَ منه المصاحفَ، وكان في حجره حين أُصيب. قال صاحب زاد القراء: «لما جمعَ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه القرآنَ في مصحفٍ سمَّاهُ «الإمام»، نسخَ منه مصاحفَ، فأنفذَ منه مصحفًا إلى مكة، ومصحفًا إلى الكوفة، ومصحفًا إلى البصرة، ومصحفًا إلى الشام، واحتبس مصحفًا بالمدينة. ورؤي أنه حمل مصحفًا إلى اليمن ومصحفًا إلى البحرين، ولم يكتب عثمانُ واحدًا منها؛ وإنما أمرَ بكتابتها» ١. هـ. وقوله: (فيما قد أتى)؛ أي أتى رسمه. ثم أخذ يُبين المواضع المقطوعة والموصولة؛ فقال:

فإقطع بعشر كلمات أن لا مع ملجأ ولا إله إلا [٨١]
وتعبدوا ياسين ثاني هود لا يشركن تشرك يدخلن تعلو على [٨٢]

أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولُ إِنَّ مَا بِالرُّعْدِ وَالْمَفْتُوحِ صِلُ وَعَنْ مَا [٨٣]
 نَهُوا اقْطَعُوا مِنْ مَا بَرُّومِ وَالنِّسَاءِ خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ أَمْ مَنْ أَسَّسًا [٨٤]
 فَصَلَّتِ النَّسَاءُ وَذَبِحَ حَيْثُ مَا وَأَنْ لَّمِ الْمَفْتُوحِ كَسْرُ إِنَّ مَا [٨٥]
 الْإِنْعَامِ وَالْمَفْتُوحِ يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفُ الْإِنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعًا [٨٦]

٨١- اعلم أن المصاحف اتفقت على قطع تسع عشرة كلمة:

الأولى: (أَنْ) الناصبة للاسم والفعل مقطوعة عن (لا) النافية في
 عشرة مواضع؛ وهى: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ فى التوبة،
 و﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ بهود.

٨٢- و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ (بيس)، ومن ثم أضاف
 ﴿تَعْبُدُوا﴾ إلى ﴿بِيس﴾ على معنى فى، و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ بهود
 أيضاً، وهو الذى عبّر عنه بـ: (ثانى هود) مُحْتَرِزًا عَمَّا فى أَوْلِهَا؛
 فإنه موصول، و﴿أَنْ لَا يَشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ بالمتحنة، و﴿أَنْ لَا تَشْرِكَنَّ
 بِي شَيْئًا﴾ بالحج، وإليهما أشار بقوله: (يُشْرِكَنَّ تَشْرِكَنَّ)، و﴿أَنْ لَا
 يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ﴾ فى نون [القلم]، وإليه أشار بقوله: (يدخلن)
 مُقْتَصِرًا عَلَى النُّونِ الْمَدْغَمَةِ، و﴿أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ بالدخان،
 و﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ بالأعراف، وفيها أيضاً: ﴿أَنْ لَا
 أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ واختلِفَ فى قطع: ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾،

ووصله بالأنبياء، وما عدا العشرة، وموضع الأنبياء موصولٌ باتفاق؛ نحو: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ أولَ هود، و﴿أَلَّا يُرْجَعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾، و﴿أَلَّا تَزِرَ وَازِرَةٌ﴾، فيكون واجب الإدغام في الحالين.

الثانية: (إن) الشرطية مقطوعة عن (ما) المؤكدة في: ﴿وإن ما نرينك بعض الذي نعدهم﴾ بالرعد، وما عداه موصول؛ نحو: ﴿وإما نرينك﴾ بيونس، واتفتت المصاحف على وصل (أم) المفتوحة بـ(ما) الاسمية؛ حيث جاءت؛ نحو: ﴿أما اشتملت﴾ بالأنعام، ﴿أما يشركون﴾ و﴿أما إذا كنتم تعملون﴾، كلاهما بالنمْلِ، وإليه أشار بقوله: (والفتوح صل).

إن قلت: قول الناظم: (الفتوح صل) معطوف على ﴿إن ما﴾ بالرعد، فيقتضى أن أصل ﴿أما اشتملت﴾ وما عطف عليه (أن ما)، لا (أم ما) قلت: لا يضح أن يكون أصل أمّا: أن ما؛ لأنّ أمّا في المواضع الثلاثة عطف على ما قبله، و(أم) هي العاطفة، والناظم نظر للمشاركة في اللفظ، وإن اختلف الحرف المدغم في الكلمتين.

الثالثة: (عن) مقطوعة عن (ما) الموصولة في موضع واحد بالأعراف في قوله تعالى: ﴿فلما عتوا عن ما نهوا عنه﴾، وإليه أشار بقوله: (وعن ما نهوا اقطعوا)، وما سواه موصولٌ بالاسمية

والحرفية؛ نحو: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، ﴿عَمَّا يَشْرِكُونَ﴾ ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾،
﴿عَمَّا قَلِيلٌ﴾

الرابعة: (من) الجارة مقطوعة عن (ما) الموصولة في موضعين:
﴿مَنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾ بِالرُّومِ، ﴿فَمَنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
مِنْ فَتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ بِالنِّسَاءِ، وَإِلَيْهِمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (مَنْ مَا بَرَّوْا
وَالنِّسَاءَ) . وَاخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِي قَطْعِ: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾
بِالْمُنَافِقِينَ، وَهِيَ فِيمَا سِوَى الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ مَوْصُولَةٌ؛ نَحْوُ: ﴿وَمِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

الخامسة: (أَمْ) المتصلة والمنقطعة، مقطوعة عن (من) الاستفهامية في
أربعة مواضع: ﴿أَمْ مِنْ أَسْسَ بِنِيَانِهِ﴾ بِالتَّوْبَةِ، وَ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا﴾
بِفُصِّلَتْ، وَ﴿أَمْ مِنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾ بِالنِّسَاءِ، وَ﴿أَمْ مِنْ خَلَقْنَا﴾
بِالضَّرْفَاتِ، وَإِلَيْهَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَمْ مِنْ أَسْسَ فَصَّلَتْ النِّسَاءَ وَذَبِحَ)، وَمَا
عَدَاهَا مَوْصُولٌ؛ نَحْوُ: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾، ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾؛ وَوَجْهُ الْقَطْعِ فِيهَا وَفِيمَا يَأْتِي مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ كَوْنُ
الْأَصْلِ انْفِصَالٌ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ عَنِ الْآخَرَى، وَوَجْهُ الْوَصْلِ التَّقْوِيَةُ
وَالْإِمْتِزَاجُ.

السادسة: (حيث) مقطوعة عن (ما) في موضعَي البقرة: ﴿وَحَيْثُ
مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (حَيْثُ مَا).

السابعة: (أن) المصدرية مقطوعةً عن (لم) حيثما وقعت ، وذلك في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾ بالأنعام ، ﴿أَيْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ بالبلد؛ كما قال: (وَأَنْ لَمْ الْمَفْتُوحُ) .

الثامنة: (إِنَّ) المكسورة الهمزة المشددة النون مقطوعةً عن (ما) الموصولة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوْعَدُونَ لَأَتَّ﴾ بالأنعام ، وإليه أشار بقوله: (كسر إن ما الأنعام) ، وموصولةً في غيره؛ نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا﴾ .

التاسعة: (أَنْ) المفتوحة المشددة مقطوعةً عن (ما) الموصولة في موضعين: ﴿وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ بالحج ، و﴿أَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ بلقمان ، وإليهما أشار بقوله: (والمفتوح يدعون معا) ، واختلفوا في قطع: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ بالأنفال ، و﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ بالنحل ، وإليهما أشار بقوله: (وخلف الانفال ونحل وقعا) ، فقوله: (وخلف الأنفال) راجعٌ إلى المفتوح الهمز ، وقوله: (ونحل) راجعٌ إلى (مكسورة) ، واتفقوا على وصل ما عدا هذه؛ نحو: ﴿يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ، و﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ .

وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلَفَ
 رُدُّوا كَذَا قُلِّ بِسْمَا وَالْوَصْلَ صِفَ [٨٧]
 خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا أَقْطَعَا
 أُوحِي أَفْضْتُمْ وَاشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا [٨٨]
 ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعَتْ رُومٍ كِلَا
 تَنْزِيلُ شُعْرَا وَغَيْرَ ذِي صِلَا [٨٩]

٨٧- العاشرة: (كُلِّ) مقطوعة عن (ما) في قوله: ﴿وَأَنَا كَمِ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ بإبراهيم، واختلفت المصاحف في: ﴿كَلِمَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ بالنساء، و﴿كَلِمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ بالأعراف، و﴿كَلِمَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ بالمؤمنون، و﴿كَلِمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ﴾ بالملك، لكنَّ النافِ نَمَّ يَتَعَرَّضُ لِلثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ؛ وَإِنَّمَا تَعَرَّضُ لِلسَّلْوَلِينَ؛ بِقَوْلِهِ: (وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلَفَ رُدُّوا)، وَمَا خَلَا الْخَمْسَةَ فَمَوْصُولٌ؛ نَحْوُ: ﴿أَفْكَلِمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾، وَجَهُ الْقَطْعِ: الْأَصْلُ، وَقُوَّةُ جِهَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَوَجْهُ الْوَصْلِ: التَّقْوِيَّةُ، وَتَحْقِيقُ الْإِضَافَةِ.

٨٨- الحادية عشر: (بِسْمَا)، أَقُولُ: وَقَعَ (بِسْمَا) فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعَ: ﴿قُلِّ بِسْمَا يَأْمُرْكُمْ بِهِ إِيمَانَكُمْ﴾، الثَّانِي مِنْ الْبَقْرَةِ، وَهَذَا مُخْتَلَفٌ فِي قَطْعِهِ وَوَصْلِهِ كَمَا قَالَ: (كَذَا قُلِّ بِسْمَا)، وَالْمَعْنَى قُلِّ بِسْمَا كَ: (كَلِمَا رُدُّوا) فِي جَرِيَانِ الْخِلَافِ، وَ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾، الْأَوَّلُ مِنَ الْبَقْرَةِ، وَ﴿بِسْمَا خَلَفْتُمُونِي﴾ بِالْأَعْرَافِ، وَهَذَانِ مَوْصُولَانِ بِاتِّفَاقٍ، كَمَا قَالَ: (وَالْوَصْلَ صِفَ

خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرُوا) . وَالسَّتَّةُ الْبَاقِيَةُ مَقْطُوعَةٌ بِاتِّفَاقٍ؛ وَهِيَ: ﴿وَلِبَسْ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ ، الثَّلَاثُ مِنَ الْبَقْرَةِ: ﴿لِبَسْ مَا يَشْتَرُونَ﴾ بِأَلِ عِمْرَانَ: ﴿لِبَسْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ، ﴿لِبَسْ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ ، ﴿لِبَسْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ، ﴿لِبَسْ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ بِالْمَائِدَةِ . وَجَهٌ قَطَعَ (بَسَّ) عَنِ (مَا) : الْأَصْلُ مَعَ قُوَّةِ جِهَةٍ فَعَلِيَّةٍ بَسَّ ، وَاسْمِيَّةٍ (مَا) ، وَوَجْهُ الْوَصْلِ : التَّقْوِيَّةُ ، وَلِكَوْنِ (مَا) كَجِزءٍ مِنَ الْفِعْلِ .

٨٩ - الثَّانِيَةَ عَشَرَ: (فِي) مَقْطُوعَةٌ عَنِ (مَا) الْمَوْصُولَةَ فِي أَحَدِ عَشَرَ مَوْضِعًا: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ بِالْأَنْعَامِ ، وَ﴿فِي مَا أَفْضَيْتُمْ﴾ بِالنُّورِ ، وَ﴿فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ بِالْأَنْبِيَاءِ ، وَإِلَيْهَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (فِي مَا أَقْطَعَا أَوْحَى أَفْضَيْتُمْ وَاشْتَهَتْ) ، وَ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ بِالْمَائِدَةِ وَالْأَنْعَامِ ، وَإِلَيْهِمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (يَبْلُوُ مَعًا) ، وَ﴿فِي مَا فَعَلْنَا﴾ ثَانِي الْبَقْرَةِ ، وَ﴿نَنْشَأُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بِالْوَاقِعَةِ ، وَ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ بِالرُّومِ ، وَإِلَى الثَّلَاثَةِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (ثَانِي فَعَلْنَا وَقَعْتَ رُومَ) ، وَ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ، ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ، كِلَاهِمَا بِالزُّمَرِ ، كَمَا قَالَ (كَلَّا تَنْزِيلَ) ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُنْكِرُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمَنِينَ﴾ بِالشُّعْرَاءِ ، كَمَا بَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ: (الشُّعْرَاءُ) ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ الْأَخِيرُ مَقْطُوعٌ بِاتِّفَاقٍ

المصاحف، والعشرة الباقية فيها خلاف، والمصنّف لم يذكر الخلاف لا صريحاً ولا إشارة، ولعله اقتصر فيها على القطع لشهرته، وقوله: (وغير ذى صلا): أى وغير هذه الأحد عشر موضعاً صلّه بلا خلاف؛ نحو: ﴿فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف﴾ أول البقرة، و﴿فيما كنتم﴾.

ثم قال:

فأينما كالنحل صل ومختلف في الظلة الأحزاب والنساء وُصف [٩٠]

٩٠ - الثالثة عشر: (أينما) اتفقت المصاحف على وصل نون

(أين) بميم (ما) الحرفية فى موضعين: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ بالبقرة، و﴿أينما يوجهه لا يأت بخير﴾ بالنحل، وإليهما أشار بقوله: (فأينما كالنحل صل): أى صل نون (فأينما) كنون كلمة النحل، واعلم أن نون ﴿فأينما﴾ بالبقرة من الفاء التى لم تتصل بأينما إلا فيها، واختلفت فى: ﴿أينما كنتم تعبدون من دون الله﴾ بالشعراء، و﴿أينما ثقفوا﴾ بالأحزاب. و﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ بالنساء، وإليهما أشار بقوله: (ومختلف فى الظلة الأحزاب والنساء وُصف)، غير أن الوصل فى موضعى النساء والأحزاب أكثر، وقوله: (وُصف): أى ذكر: أى ذكره أهل الرسم، واتفقت على قطع البواقي؛ نحو: ﴿فاستبقوا الخيرات أين ما تكونوا﴾. ووجه

القطع: الأصل، مع عدم الإدغام. ووجه الوصل: شبهة التركيب للجزم، ومناسبة النون للميم بخلاف (حيث ما).

ثم قال:

وَصِلَ فَإِلْمُ هُودَ أَلَّنْ نَجْعَلَ
نَجْمَعُ كَيْلًا تَحْزُنُوا تَأْسُوا عَلَى [٩١]
حَجٌّ عَلَيْكَ حَرْجٌ وَقَطْعُهُمْ
عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ [٩٢]
وَمَالِ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلَاءِ
تَ حِينَ فِي الْإِمَامِ صِلْ وَوَهَلَا [٩٣]

٩١- الرابعة عشرة: (إن) الشرطية موصولة بـ (لم) في موضع واحد، ﴿فإلم يستجيبوا لكم﴾ بهود، كما قال: (وصل فإلم هود)، ومقطوعة فيما عدا ذلك؛ نحو: ﴿فإن لم تفعلوا﴾، وجه القطع: الأصل، ووجه الوصل: اتحاد عمل (إن) و(لم)، وهو الجزم، وإن كان عمل (لم) في لفظ الفعل، وعمل (إن) في محل الفعل ولم.

٩٢- الخامسة عشرة: (أن) المصدرية وقعت موصولة (بلن) الناصبة في موضعين: ﴿ألن نجعل لكم موعدا﴾ بالكهف، ﴿ألن نجمع عظامه﴾ بالقيامة، وإليهما أشار بقوله: (ألن نجعل نجمع): أي وصل ألن نجعل وألن نجمع، وما عداهما مقطوع باتفاق؛ نحو: ﴿أن لن ينقلب الرسول﴾؛ وجه القطع: الأصل، مع التنبيه أن العمل للثاني، ووجه الوصل: التقوية مع مجانسة الإدغام.

٩٣- السادسة عشرة: (كيلا) موضوطة في أربعة مواضع: ﴿كيلا تخزنوا على ما فاتكم﴾ بآل عمران، ﴿كيلا تأسوا﴾ بالحديد، ﴿كيلا يعلم من بعد علم شيئا﴾ بالحج، ﴿كيلا يكون عليك حرج﴾ الثانى من الأحزاب، وإليها أشار بقوله: (كيلا تخزنوا تأسوا على حج عليك حرج): أى كيلا تخزنوا وما عطف عليه موصول، وما سواها مقطوع، وهو فى ثلاثة مواضع: ﴿لكى لا يعلم بعد علم شيئا﴾ بالنحل، ﴿لكى لا يكون نلى المؤمنين حرج﴾ الأول من الأحزاب، ﴿كى لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم﴾ بالحشر.

السابعة عشرة: (عن) مقطوعةً عن (من) الموصولة فى موضعين: ﴿ويصرفه عن من يشاء﴾ النور، ﴿فأعرض عن من تولّى﴾ بالنجم، كما قال: (وقطعهم عن من يشاء من تولّى) ولا ثالث لهما.

الثامنة عشرة: (يوم) مقطوعة عن (هم) المرفوع المحل - وحده - فى موضعين: ﴿يوم هم بارزون﴾ بغافر، ﴿يوم هم على النار يُفتنون﴾ بالذاريات، كما قال: (يوم هم). واتفقت المصاحف على وصل (يوم) ب(هم) المجرور المحل؛ نحو: ﴿يومهم الذى يوعدون﴾، ووجه القطع: أنّ (هم) فى الموضعين مرفوعٌ بالابتداء، خبره ما بعده، وهو ﴿بارزون﴾ و﴿يُفتنون﴾، و﴿يوم﴾ مضاف إلى الجملة؛ أى يوم بروزهم وفتنتهم، فقطع تنبيهاً على انفصاليه، ووجه وصل ما

عدهما: أن (هم) مجرور بإضافة (يوم) إليه، فوصل تنبيهاً على اتصاله؛ لأن المضاف إليه منزلٌ منزلة الجزء من المضاف. إن قلت: إن الناظم لم يقيد (يوم هم) بغافر والذاريات، فمن أين يعلم أن المقطوع فيهما؟ قلت: في كلامه حذفُ الصفة، والتقدير: وقطعهم ثابتٌ في (يوم هم) المرفوعُ المحلُّ، وحذفها الناظم اعتماداً على ما في الواقع.

التاسعة عشرة: (لام الجر) مفصولة عن مجرورها؛ في أربعة مواضع: ﴿مال هذا الكتاب﴾ بالكهف، ﴿مال هذا الرسول﴾ بالفرقان، ﴿فمال الذين كفروا﴾ بسأل [المعارج]. ﴿فمال هؤلاء القوم﴾ بالنساء. وإليها أشار بقوله: (ومال هذا والذين هؤلاء)، وما عداها موصولٌ؛ نحو: ﴿فما لكم﴾، و﴿ما لأحد﴾، ووجه قطع لام الجر: التنبيه على أنها كلمة برأسها، ووجه الوصل: التنبيه على أنها حرفٌ واحدٌ، وأصل الحرف الواحد أن يكتب موصولاً بما دخل عليه، فهذه الكلمات اتفقت المصاحف على قطعها عما بعدها. وأمّا (تحين) في قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ بص، فاختلف في قطع التاء ووصلها؛ فذهب أبو عبيد إلى أن التاء موصولة بحين، قال: «الوقف عندى على لا، والابتداء: تحين؛ لأننى نظرتها في الإمام «تحين»؛ أى فى مصحف الإمام الخاص لنفسه، وإليه أشار

الناظم بقوله: (تحين في الإمام صل): أي صل تاءه بحائه. وذهب الخليل وسيبويه والكسائي إلى أن التاء موصولة بـ(لا)، مفصولة عن (حين). قال أبو عبيدة: «وعليه المصاحف السبعة»، وإليه أشار بقوله: (وقيل لا)، أي لا تصلها بها. و«لات» أصلها لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ؛ كربت وثمتت، والكسائي يقف بالهاء، والباقون بالتاء اتباعاً للرسم؛ فجميع ما كتب مفصلاً اسماً أو غيره يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن كلِّ القراء. أما ما كتب مفصلاً فيجب الوقف على الكلمة الثانية لجميع القراء، وليعلم أنه لا يجوز في الأداء تعمد الوقف على شيء من ذلك اختياراً؛ لقبحه؛ وإنما يجوز على سبيل الضرورة أو الامتحان أو التعريف.

ثم قال المؤلف:

ووزنُوهمُ وكالوهمُ صل كذا من آل وهما ويا لا تفصل [٩٤]

٩٤ - أمر بوصل (وزنُوهم)، و(كالوهم) في قوله تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنُوهم يُخسرون﴾ بالمطففين؛ لأنهما مكتوبان في المصاحف بغير ألف بعد الواو، فكان عدم كتابة الألف بعدها دليلاً على أنها موصولة بما بعدها حكماً؛ وإنما كان وصلها حكماً؛ لأنها - بحسب الحقيقة - مفصولة عما بعدها كما لا يخفى. ثم نهى عن

الفصل من (أل) التي للتعريف، و(ها) التي للتنبيه، و(يا) التي للنداء: أى فصل ما بعدها بها، وإن كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج؛ والمراد: إيجاب الوصل رسمًا؛ لأنَّ الكلامَ فى الوصلِ والفصلِ بحسبِ الرسمِ؛ ويلزَمُ من ذلك وجوبُهُ؛ قراءةً حتى لا يجوزَ الوقفُ على (ال)، و(ها)، و(يا) فى نحو: ﴿الأرض﴾، و﴿أيها﴾، و﴿هؤلاء﴾، ثم الابتداء بـ: (أرض)، و﴿أيها﴾، و﴿ألاء﴾؛ كما يفعله كثيرٌ من جهلةِ القرّاءِ. والله أعلمُ.

* ولما فرغ من الكلام على المقطوع والموصول شرع يبيِّن هاء التانيث، فقال:

باب التاءات

الاعْرَافِ رُومٍ هُوْدَ كَافِ الْبَقْرَةِ [٩٥]	وَرَحِمَتْ الزُّخْرُفِ بِالتَّاءِ زَبْرَةَ
مَعَا أَخِيْرَاتٍ عَقُوْدُ الثَّانِ هَمْ [٩٦]	نِعْمَتَهَا ثَلَاثُ نَحْلِ إِبْرَهَمَ
عِمْرَانُ لَعْنَتْ بِهَا وَالنُّوْرِ [٩٧]	لُقْمَانَ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالطُّوْرِ
تَحْرِيْمٍ مَعْصِيَتِ بَقْدُ سَمِعَ يُخْصَ [٩٨]	وَأَمْرَاتُ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقِصَصِ
كُلًّا وَالْأَنْفَالِ وَحَرْفِ غَافِرٍ [٩٩]	شَجَرَتُ الدُّخَانِ سُنَّتُ فَاطِرِ
فَطَرَتْ بَقِيَّتِ وَأَبْنَتْ وَكَلِمَتْ [١٠٠]	قُرْتُ عَيْنٍ .. جَنَّتُ فِي وَقَعَتْ
جَمَعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرْفُ [١٠١]	أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ وَكَلَّمَا اخْتَلَفُ

(٩٥ - ١٠١): (رحمت): مبتدأ مضاف إلى الزُّخْرُفِ، (وزبْرَةَ):
 أي كتبه بها: خبره، والفاعل ضمير يعود على عثمان رضي الله عنه
 مجازاً؛ لأنه لم يكتب بنفسه؛ وإنما كان سبباً للكتابة وأمرأ بها.
 و(الاعْرَافِ) بالنقل، والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل،
 و(روم) و(هود)، و(البقرة) معطوفات بالواو المحذوفة، والمراد
 بكاف: ﴿كهيعص﴾.

واعلم أن هاء التانيث في المصحف الكريم تنقسم إلى: ما رُسم بالهاء، وإلى ما رُسم بالتاء؛ فأما ما رُسم بالهاء؛ فإنه متفق بالوقف عليه بالهاء، وأما ما رُسم بالتاء، فاختلَفَ القراءُ في الوقف عليه؛ فابن كثير وأبو عمرو والكسائي^(١) يقفون بالهاء إجراءً لهاء التانيث على سنن واحد؛ وهي لغة قريش، والباقون يقفون بالتاء اتباعاً للرسم، وهي لغة طيِّ وحَمير، ولا بُدَّ للقارئ من معرفة ما رُسم بالتاء والهاء ليعلم محلَّ الوفاق والخلاف، وقد حصر الناظم ما رُسم بالتاء ليعلم أن ما عداه مرسومٌ بالهاء، وخصَّ ما رُسم بالتاء اختصاراً. والألفاظُ المرسومةُ بالتاء ثلاثة عشر لفظاً:

الأول: (رحمت) رُسم بالتاء في سبعة مواضع: ﴿أهم يقسمون رحمت ربك﴾، و﴿رحمتُ ربك خير﴾، كلاهما بالزخرف، و﴿إن رحمتَ الله قريب﴾ بالأعراف، و﴿انظر إلى آثار رحمتِ الله﴾ بالروم، و﴿رحمتُ الله وبركاته﴾ بهود، و﴿ذكرُ رحمتِ ربك﴾ بمريم، و﴿أولئك يرجون رحمتَ الله﴾ بالبقرة، وإليه أشار بالبيت الأول. وما عداها بالهاء.

الثاني: (نعمت) رُسمت بالتاء في أحد عشر موضعاً: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم﴾ بالبقرة، و﴿بنعمت الله هم يكفرون﴾،

(١) وكذلك يعقوب من العشرة.

﴿يعرفون نعمت الله﴾ ، و﴿اشكروا نعمت الله﴾ ، ثلاثتها بالنحل ،
 و﴿بدلوا نعمت الله كفرًا﴾ ، و﴿إن تعدوا نعمت الله لا تحصوها﴾
 كلاهما بإبراهيم ، و﴿اذكروا نعمت الله عليكم إذ هم﴾ بالعقود
 [المائدة] ، و﴿فى البحر بنعمت الله﴾ بلقمان ، و﴿نعمت الله عليكم هل
 من خالق غير الله﴾ بفاطر ، و﴿فما أنت بنعمت ربك﴾ بالطور ،
 و﴿اذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء﴾ بآل عمران ، وإليه أشار
 بقوله : (نعمتها) إلى قوله : (عمران) ، فالضميرُ فى (نعمتها) يعودُ
 على سورة البقرة المذكورة فى آخر البيت قبله ، و(إبرهم) لغةٌ فى
 إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وقوله (معاً) : أى فى موضعين منها ،
 وقوله (أخيرات) صفة لـ(ثلاث نحل) ، و(موضعى إبراهيم) .

احترازاً عن أول النحل ، وأول إبراهيم ، وقوله : (عقود الثانى)
 أى ثانى المائدة المقرون بهم ، وما عداها مرسومٌ بالهاء .

الثالث : (لعنت) رُسِمَ بالتاء فى موضعين : ﴿فنجعل لعنت الله
 على الكاذبين﴾ بآل عمران ، و﴿الخامسة أن لعنت الله عليه﴾ بالنور ،
 وإليهما أشار بقوله : (لعنتُ بها و النور) ، فالضميرُ فى (بها) يعود
 على آل عمران .

الرابع : (امرات) المضافة إلى زوجها ، رُسِمَ بالتاء فى سبعة
 مواضع : ﴿امرات العزيز تراود﴾ ، و﴿امرات العزيز الآن﴾ بيوسف ،

و﴿إذ قالت امرأت عمران﴾ بآل عمران، و﴿قالت امرأت فرعون﴾
بالقصص، و﴿وامرأت نوح وامرأت لوط﴾ [الآية ١٠ تحريم] و﴿امرأت
فرعون﴾ [الآية ١١ بالتحريم]، وإليه أشار بقوله: (وامرأت يوسف
عمران القصص تحريم).

الخامس: (معصيت) رُسم بالتاء في موضعين: ﴿ويتناجون بالإثم
والعدوان ومعصيت الرسول﴾، ﴿فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصيت
الرسول﴾ بقدر سمع، كما قال: (معصيت بقدر سمع يُخصّ): أي
مخصوص بموضعي قد سمع.

السادس: (شجرت) مرسومٌ بالتاء في موضع واحد في قوله
تعالى: ﴿إن شجرت الزقوم﴾ بالدخان، وإليه أشار بقوله: (شجرت
الدخان).

السابع: (سنت) رُسمٌ بالتاء في خمسة مواضع: ﴿فهل ينظرون إلا
سنت الأولين﴾، ﴿فلن تجد لسنة الله تبديلاً﴾، ﴿ولن تجد لسنة الله
تحويلاً﴾، كلها بفاطر، ﴿فقد مضت سنت الأولين﴾ بالأنفال،
﴿سنتُ الله التي قد خلت في عباده﴾ آخر غافر، وإليه أشار بقوله:
(سنت فاطر. كلا والأنفال وحرف غافر).

الثامن: (قرت): رُسمٌ بالتاء في موضع واحد، ﴿قرت عين لي
ولك﴾ بالقصص، كما قال: (قرت عين).

التاسع: (جَنَّتْ) رُسْمٌ بالتاء في موضع واحد: ﴿وجنت نعيم﴾
بالواقعة، وما عداه رُسْمٌ بالهاء، ولذا قَيَّدَ: ﴿جنت﴾ بقوله: (في
وقعت).

العاشر: (فَطَرَتْ) مرسومٌ بالتاء في موضع واحدٍ بالروم في قوله
تعالى: ﴿فطرت الله﴾.

الحادى عشر: (بَقِيَّتْ) رُسْمٌ بالتاء في موضع واحدٍ: ﴿بقيت الله
خيرٌ لكم﴾ بهود.

الثانى عشر: (ابنت) رُسْمٌ بالتاء في قوله تعالى: ﴿ومريم ابنت
عمران﴾ بالتحريم.

الثالث عشر: (كلمت) رُسْمٌ بالتاء في موضع واحد في قوله
تعالى: ﴿وتمت كلمت ربك الحسنى﴾ بالأعراف [١٣٧]. وإلى هذه
الألفاظ أشار بقوله: (فطرت بقيت وابنت وكلمت . أوسط الاعراف)،
ثم ذكر قاعدةً كليَّةً، وهى قوله: (وكَلَّمَا اختلف) إلى آخره؛
ومحصلها أن كلَّ ما اختلف القراءُ فى إفراده وجمعه؛ فهو مكتوبٌ
بالتاء على صورة المفرد.

إذا تقرر هذا، فنقول: اختلف القراءُ فى ثمانى كلمات فى اثنى
عشر موضعاً؛ أولها: ﴿آيات للسائلين﴾ بيوسف، قرأها ابن كثير

بالإفراد، والباقون بالجمع. ثانيها: ﴿غيابات﴾ في موضعين
 بيوسف، قرأهما نافع بالجمع، والباقون بالإفراد. ثالثها: ﴿لولا أنزل
 عليه آيات من ربه﴾ بالعنكبوت، قرأها ابن كثير وشعبة وحمزة
 والكسائي بالتوحيد، والباقون بالجمع. رابعها: ﴿بينات﴾ بفاطر،
 قرأها نافع وابن عامر وشعبة والكسائي بالجمع، والباقون بالإفراد.
 خامسها: ﴿الغرفات﴾ بسبأ؛ قرأها حمزة بالإفراد، والباقون بالجمع.
 سادسها: ﴿جماليات صفر﴾ بالمرسلات، قرأها حفص وحمزة
 والكسائي بالتوحيد، والباقون بالجمع. سابعها: ﴿ثمرات﴾ بفصلت
 في قوله تعالى: ﴿وما تخرج من ثمرات من أكمامها﴾ قرأه نافع وابن
 عامر وحفص بالجمع، والباقون بالإفراد. ولم يذكر شراح المقدمة
 هذا اللفظ، ولا بد من ذكره. ثامنها: (كلمات) في أربعة مواضع:
 ﴿وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا﴾ بالأنعام، و﴿كذلك حقت كلمات
 ربك﴾ بأول يونس، ﴿إن الذين حقت عليهم كلمات ربك لا يؤمنون﴾
 ثاني يونس، و﴿كذلك حقت كلمات ربك على الذين كفروا﴾ بغافر،
 فأما الذي بالأنعام فقرأه الكوفيون بالتوحيد، والباقون بالجمع، وأما
 الثلاثة الباقية فقرأها نافع وابن عامر بالجمع، والباقون بالإفراد،
 لكن اختلفت المصاحف في ثاني يونس وغافر، فرسم الأول بالتاء
 في الحجازية والشامية، وبالهاء في العراقية؛ ورسم الثاني بالتاء في

أكثرِ المصاحف، وبالهاءِ في أقلِّها، والقياسُ فيهما التاء؛ لأنه مقتضى القاعدة السابقة.

(فائدة) بَقِيَ سِتَّةُ أَفْصَاحٍ كُتِبَتْ بِالتَّاءِ؛ وهى: ﴿يَا أَبَتُ﴾ حيثما وقع، و﴿هيهات﴾، و﴿مرضات﴾، و﴿لات حين مناص﴾، و﴿اللات﴾، و﴿ذات﴾، وفى كيفية الوقف عليها خلافٌ بين القراءِ المذكورِ فى كتب الخلاف. والله أعلم.

باب الابتداء بهمز الوصل

وَأَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلِ بَضَمٍّ إِنَّ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يَضُمُّ [١٠٢]
وَإِكْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالسُّنْحِ وَفِي الْأَسْمَاءِ غَيْرِ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي [١٠٣]
إِبْنٍ مَعَ ابْنَتِ امْرِئٍ وَاثْنَيْنِ وَأَمْرَأَةٍ وَاسْمٍ مَعَ اثْنَتَيْنِ [١٠٤]

(١٠٢ - ١٠٤): اعلم أن للقارئ حالتين: حالة ابتداء، وحالة وقف، والحرفُ المبتدأُ به: لا يكونُ إلا متحرِّكًا، والحرفُ الموقوفُ عليه: لا يكونُ إلا ساكنًا أو فى حكمه، كالموقوف عليه بالروم كم سيأتى، إلا أن الوقفَ على الساكن استحسنانى عند الجميع، والابتداءُ بالمتحرِّك ضرورىٌ عند من يقول باستحالة الابتداء بالساكن، مستدلًّا على ذلك بالتجربة. وبيان ذلك: أن الحرف

المنطوق به؛ إمّا معتمداً على حركة؛ كباء (بكر)، أو على حركة مجاورة؛ كميم (عمرو)، أو على لينٍ يجرى مجرى الحركة؛ كباء (دابة)، ومتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر النطق بالحرف. وذهب جماعة إلى إمكان الابتداء بالساكن في غير حروف المدّ واللين، قالوا: وما ذكره المانعون من التجربة فهو حكاية عن ألسنتهم المخصوصة؛ فلا يقوم حجة على غيرهم، وأشهر القولين: الأول، وبه جزم ابن الناظم.

إذا علمت هذا. فاعلم أن من الكلمات ما يكون أوله متحركاً، سواء كان همز قطع أو غيره؛ فلا يكون محتاجاً إلى أمرٍ يبدأ به، وهو همز الوصل، وما يكون أوله ساكناً يحتاج إلى همز الوصل. ومرجع هذا الباب إلى أصليين: تمييز همز القطع من همز الوصل، وكيفية النطق بها حالة الوصل والابتداء. أمّا الأصل الأول فيعرف بشيئين: ضابط جمليّ. وضابط تفصيليّ؛ أما الضابط الجمليّ؛ فهو أن تقول: كلُّ همز ثبت في الابتداء وفي الدرّج؛ فهو همز قطع، وسميت همزة قطع؛ لأنها تثبت في الدرّج، فينقطع بالتلفظ بها الحرف الذي قبلها عن الحرف الذي بعدها، وهمزة الوصل تسقط في الدرّج، فيصل الحرف الذي قبلها بالحرف الذي بعدها، ولذا سميت همزة

وصل. وقيل: إنما سُميت همزة وصل؛ لأنه يتوصل بها إلى
 النطق بالساكن، ومن ثم سماها الخليل سلم اللسان [الأول ذكره
 الناظم في «التمهيد»، والثاني ذكره ابنه في شرحه للمقدمة].
 وأما الضابط التفصيلي؛ فإن كلام العرب كله - نثراً ونظماً -
 محصورٌ في ثلاثة أنواع: الأسماء، والأفعال، والحروف؛ فهمز
 الوصل في الأسماء ينقسم إلى قسمين: قياسي، وسماعي؛
 فالقياسي: مصادرُ الفعل الخماسي، والسداسي؛ نحو: (ابتغاء
 واتِّباع واقتراء)؛ ونحو: (استكباراً)، و(استبدال). والسماعي:
 هي ألفاظٌ مسموعةٌ محفوظةٌ وردت في عشرة أسماء؛ الموجود
 منها في كتاب الله تعالى سبعة؛ وهي: ﴿اسم﴾، و﴿ابن﴾،
 و﴿ابنة﴾، و﴿امرؤ﴾، و﴿امرأة﴾، و﴿اثنان﴾، و﴿اثنتان﴾،
 والثلاثة الباقية في غير القرآن؛ وهي (است)، و(ابنم)،
 و(ايمن)، وما عدا هذه الأسماء فهمزته همزة قطع؛ إذ هو
 الأصل في الأسماء المتحرك أوائلها غالباً. والفعل إن كان
 مضارعاً فهمزته همزة قطع؛ لأنه مبدوءٌ بحروف المضارعة،
 وهي متحركةٌ أبداً، فلا يحتاجُ لهزمة الوصل. وإن كان ماضياً؛
 فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزته قطعية؛ نحو: أكلَ وأكرم. وإن
 كان خماسياً أو سداسياً؛ فهمزته وصلية؛ نحو: استوى،

وافترى، واستمسك. وإن كان أمراً؛ فإن كان رباعياً؛ فهمزته
 قطعية؛ نحو: ﴿وأصلح لي في ذريتي﴾، وإن كان ثلاثياً أو
 خماسياً أو سداسياً؛ فهمزته وصلية؛ نحو: انتظروا واستغفروا
 واقتل. ولا فرق في أمر الثلاثي بين أن يكون ثالثه مضموماً كما
 مثلنا، أو مفتوحاً؛ نحو: اعلم، أو مكسوراً؛ نحو: ارجع.
 والحرف همزته قطعية إلا (أل) عند سيويه، ومذهب الخليل أنها
 قطعيةٌ وصلت؛ لكثرة الاستعمال. وأما كيفية النطق بها حال
 الوصل والابتداء: ففي حال الوصل تنتقل من آخر الكلمة التي
 قبل الكلمة التي أولها همزة وصل إلى ما بعد همزة الوصل،
 كأن الحرفين بكلمة واحدة، مثال ذلك ﴿لهم اتبعوا﴾، تأتي بميم
 مضمومة بعدها تاءٌ مشددة، ﴿فقد استمسك﴾، تأتي بدالٍ
 مكسورة بعدها سينٌ ساكنة، ﴿قال الذين﴾ تأتي بلامٍ مفتوحة
 بعدها لامٌ مشددة. وأما الابتداء بها؛ فاعلم أن همزة الوصل
 تحرك في الابتداء؛ ليتوصل بحركتها إلى الساكن بعدها،
 وحركتها باعتبار الأنواع الثلاثة مختلفة؛ فتضم في فعل الأمر
 الثلاثي، إذا كان ثالثه مضموماً؛ نحو: ﴿أذكروا نعمتي﴾،
 ﴿اقتلوا أنفسكم﴾، وكذلك تضم في الفعل الماضي الخماسي
 والسداسي، إذا بُني للمفعول؛ نحو: ﴿اضطر﴾، و﴿استحق﴾؛

فى قراءة غير حفص، وإن كان ثالثُ فعلِ الأمرِ الثلاثيِّ
 مفتوحاً؛ نحو: ﴿اعلموا﴾ و﴿اعملوا﴾، أو مكسوراً؛ نحو:
 ﴿اهبطوا﴾، و﴿اهدنا﴾، فتكسر همزة الوصلِ فى الابتداء،
 وكذلك: ﴿امشوا﴾؛ لأن أصله (امشيوا) بالكسر، نُقلت حركةُ
 الياء إلى الشين بعد سلب حركتها، ثم حُذفت الياء لالتقاء
 الساكنين، فهو مكسورٌ، وضمُّه عارضٌ، كما تُكسر فى الفعلِ
 الماضى الخماسيِّ والسداسيِّ؛ إذا بُنِيَ للفاعل؛ نحو: (انطلق)
 و(استحوذ)، وهذا معنى قول الناظم: (وابدأ بهمز الوصل) إلى
 (واكسره حال الكسر والفتح)، فحركة همزة الوصلِ فى الأفعالِ
 مبنيةٌ على حركة الحرفِ الثالثِ منها، الذى هو عينُ الفعلِ،
 فتُضمُّ إذا انضمَّ، وتُكسرُ إذا انكسرَ أو انفتحَ، فإن اختلفَ
 القراءُ فى الكلمة؛ نحو: ﴿وإذا قيل انشزوا فانشزوا﴾
 [المجادلة: ١١]: قُرئ بضمِّ الشين وكسرها؛ فأجرها على هذا؛
 فمن قرأ بضمِّ الشين، ابتدأ بضمِّ همزة الوصلِ، ومن قرأ
 بالكسر، ابتدأ بالكسر. ووجهُ ضمِّه فى مضموم ثالثِ الفعلِ
 وكسره فى مكسوره المناسبةِ فيهما، ووجهُ كسره فى مفتوحه:
 الحملُ له على مكسوره، كُنْظيره فى إعرابِ المثني والجمع، كما
 أنها تُكسر فى ابتداء الاسم؛ سواء كان من المصادر؛ نحو:

﴿انطلاقاً﴾ و﴿استكباراً﴾، أم من الأسماء المحفوظة، وتُفتح
 همزة (أل)؛ نحو: ﴿الرحمن﴾ و(الدنيا) طلباً للخفة لكثرة
 دَوْرانها، وهذا معنى قوله: (غير اللام) استثناءً من الضمير في
 (واكسره)، وقوله: (وفي ابن): يريدُ همزة الوصلِ في الأسماء
 المحفوظة، هذا ما يُفهمُ من كلام ابن الناظم. وقال الشيخُ
 الحلبي: «ويجبُ كسرُ همزة الوصلِ أيضاً في سبعةِ أسماء: ابن،
 وابنة، وامرئ، واثنين، وامرأة، واسم، واثنين»، كما
 أشار له بقوله: (وفي الأسماء غير اللام كسرها وفي ابن) إلى
 آخره، فكأنه أراد بذلك أن كسرها في الأسماء تامٌّ، ثم بين تلك
 الأسماء بقوله (ابن) إلى آخره. قلتُ: وفي كلامه نظراً، وهو
 أنه جعل «وفي» في كلام الناظم اسماً بمعنى تامٌّ، وهذا يلزمُ
 عليه أن في عبارة الناظم قصوراً، وذلك لما علمت سابقاً أن
 همزة الوصلِ في الأسماء: قياسيٌّ، وسماعيٌّ. ومقتضى كلامه
 أن الناظم لم يتعرض لحكم همز الوصلِ في الأسماء المصادر،
 وليس كذلك، بل تعرض، وبيان ذلك أن قوله: (وفي الأسماء
 غير اللام كسرها)، يريد همزة الوصلِ في الأسماء المصادر،
 وقوله: (وفي ابن)، يريد همزة الوصلِ في السماعيِّ، فكأنه
 يقول: كسرُ همزة الوصلِ في الأسماء المصادر وفي ابن . . . إلى

آخِرِهِ، فعلى هذا يكون قوله: (وفى) حرف جر لا اسم؛ تأمل.

والحاصل: أن همز الوصل لا يكون في حرفٍ إلا (أل)، ولا فعلٍ مضارعٍ، ولا في فعلٍ أمرٍ رباعىٍّ، ولا في فعلٍ ماضٍ ثلاثىٍّ أو رباعىٍّ، ولا في اسمٍ، إلا مصادر الفعل الخماسى والسداسى والأسماء المسموعة، وحكمُ الابتداء بها أنها تُفتح في (أل)، وتُضم في الفعل الماضى الخماسى والسداسى، إذا بُنِيَ للمفعول، وفي أمرٍ الثلاثى المضموم العين، وتُكسر فيما عدا ذلك. واللهُ تبارك وتعالى أعلم بالصواب.

باب الوقف على أواخر الكلم

لما فرغَ من حكم الابتداء شرع يبين حكم الوقف؛ فقال:

وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضَ حَرَكَةِ [١٠٥]

إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشْمُ إِشَارَةٌ بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ [١٠٦]

(١٠٥ - ١٠٦): اعلم أن الوقف محل الاستراحة، لضيق

النفس عنده غالباً، فلذلك احتيج إلى تغيير الحركة الموقوف عليها؛

إذ هو أبلغ في الاستراحة؛ فالوقف بالحركة التامة خطأ لم يقل به

قارئ ولا نحوي، ولهذا حذرك الناظم من الوقف بجميع الحركة

بقوله (وحاذر الوقف بكل الحركة) ، وقوله: (إلا إذارمت) : أى إذا أردت الروم، وقوله: (فبعض حركة) : أى هناك بعض حركة، ونبه بقوله: (إلا بفتح أو بنصب)؛ على جريان الروم فى جميع الحركات الإعرابية؛ التى هى الرفع، والنصب، والجر، والبنائية؛ التى هى الضم، والفتح، والكسر، إلا فى الفتح من حركات البناء، والنصب من حركات الإعراب، فلا يجوز رومهما، ثم أمر أن تُشم الحرف فى الرفع والضم خاصة.

وتوضيح هذا المقام أن يُقال: آخر الكلمة الموقوف عليها لا يخلو من أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً، والأول: إما ألف، أو واو، أو ياء، والثانى: إما أن يكون ساكناً، أو متحركاً، والمتحرك: إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، أو يكون مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً، فإن كان حرف علة، وهو ثابت رسماً؛ نحو ﴿يغشى﴾ و﴿يدعو﴾ و﴿ترمى﴾؛ فتقف على حرف المد ولا تزيد فى مدّه؛ بل كحال الوصل، فإن كنت تحذفه فى الوصل لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿يؤتى الحكمة﴾، و﴿قالوا اتخذ الله ولدا﴾، و﴿قالا الحمد لله﴾، فلا بد من إثباته حال الوقف؛ لثبوته رسماً، وهذا مما لا خلاف فيه بين القراء، وإن كان حرفاً صحيحاً ساكناً؛ نحو: ﴿لم يلد ولم يولد﴾؛ فتبقيه على سكونه، وليس فيه روم ولا

إشمام، وإن كان مرفوعاً أو مضموماً؛ نحو: ﴿نستعين﴾ و﴿من قبل﴾؛ جاز سكونه وروؤه وإشمامه؛ فالسكون هو الأصل، وهو قطع الحركة. والروء هو عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة، حتى يذهب معظمها، وقد ذهب إليه ابن برى بقوله رضى الله عنه:

فالرؤم إضعافك صوت الحركة من غير أن يذهب رأساً صوتك والمحذوف من الحركة أكثر من الثابت، ومن ثم ضعف صوتها لقصر زمنها، ويسمعها القريب المصغى دون البعيد، فهو شيء يدرك بحاسة السمع، ولا بُدَّ من حذف التنوين من المنون مع الروء. والإشمام: هو أن تجعل شفتيك بعد النطق بالحرف ساكنًا على صورتها، إذا نطقت بالضممة، وتجعل بين شفتيك بعض انفتاح، ليخرج منه النفس. وقال بعضهم: كهيتهما عند التقيل، وهو أيضاً صواب. فهو شيء يدرك بالعين دون الأذن، ولذلك لا يأخذه الأعمى عن الأعمى، كما قال ابن برى:

وصفة الإشمام إطباق الشفاه
من غير صوت عنده مسموع
بعد السكون والضرب لا يراه
يكون في المضموم والمرفوع

وإن كان مجروراً أو مكسوراً؛ نحو: ﴿الرحيم﴾، و﴿هؤلاء﴾؛
 فيوقف عليه بالكسون، ويجوز فيه الروم. وإن كان منصوباً أو
 مفتوحاً؛ فإن كان منوناً أبدلت تنوينه ألفاً، وسواء رُسِمَتِ الألفُ؛
 نحو: ﴿غفوراً رحيماً﴾، أم لم تُرسم؛ نحو: ﴿دعاء﴾ و﴿نداء﴾؛
 وكذلك تُبدل نونُ التوكيد الخفيفة بعد الفتح ألفاً؛ وهو:
 ﴿لَنَسْفَعًا﴾، و﴿لَيَكُونًا﴾، وكذلك ﴿إِذَا﴾. وإن كان غير منون
 وقفت عليه بالسكون؛ نحو: ﴿إن إبراهيم﴾، وأين، وليس فيه عند
 القراء رومٌ ولا إشماء. ثم ختم النظم بقوله:

وَقَدْ تَقَضَى نَظْمِي الْمَقْدَمَةَ مَنِ لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقَدَّمَ [١٠٧]
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ [١٠٨]

(١٠٧ - ١٠٨): أي وقد انقضى و انتهى نظمي لهذه المقدمة،
 وهي مني لقارئ القرآن تحفة وهدية. والنظم في الأصل جمع
 الأشياء على هيئة متناسبة، وغلب على نظم الشعر، وختمها
 بالحمدلة والصلاة والسلام على سيد خلقه نبينا ومولانا محمد ﷺ،
 ولتكون ميمونة الافتتاح والاختتام، مرجوة القبول، وقد حقق الله
 الرجاء والمأمول، ويوجد في بعض النسخ:

عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ [١٠٩]
أَيَّانَهَا (قَافٌ وَزَايٌ) فِي الْعَدَدِ مَنْ يُحْسِنُ التَّجْوِيدَ يَطْفُرُ بِالرَّشْدِ [١١٠]

(١٠٩ - ١١٠): وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ الْقَاضِي: «إِنْ عَدَدَ آيَاتِ
الْمَقْدَمَةِ مِائَةً وَسَبْعَةً عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَمِائَةً وَثَمَانِيَةً عَلَى مَا
فِي أَقْلَاهَا».

وههنا انقضى الكلامُ في شرح هذه المقدمة الميمونة بتوفيق الله
تعالى، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله. وأطلبُ من إخواننا الطلبة فيما وجدوا من خطأ أو تحريف أو
نقص أو تزيف، أن يُصلِحوا ما فسدَ بتأملٍ وتلطُّفٍ؛ لقلَّةِ علمي،
وضعفِ فهمي، وسوءِ وهمي، وتيهي في صحراء الجهل
والقصور، مع شغلٍ بالي، وقُبْحِ أفعالي، وكثرة ذنوبي وأوزاري،
وأستغفرُ اللهَ العظيم، الذي لا إله إلا هو الحيُّ القيومُ، وأتوبُ إليه،
مستعيناً به، متوسلاً إليه في ذلك بنبيه سيِّدنا مُحَمَّدٍ ﷺ. وأسأله
أن يُسبِّلَ علينا ستره الجميل، وأن يعفو عني وعن والدي وذريتي
ومشايخي وإخواني وسائر المسلمين، ونعوذُ به تعالى من علمٍ لا
ينفعُ، وقلبٍ لا يخشعُ، ودعاءٍ لا يُسمعُ، ونفسٍ لا تشبعُ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
العَالَمِينَ.

وكان الفراغُ منه عشيةَ يومِ الاثنينِ موفى شعبانِ الأكرمِ من عام
١٣٠١هـ.

يقول مصححه: «كان الفراغُ من تصحيحه وجمعه بمكتبة الآداب
(على حسن) فى غرة المحرم ١٤٢٢هـ، والحمد لله رب العالمين».

رقع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس

الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة

الموضوع	الصفحة
* مقدمة الشيخ عبد الحكيم عبداللطيف	٤
* خطبة الشرح	١٦
خطبة النظم	١٩
باب مخارج الحروف	٢٧
باب الصفات	٤٢
باب التجويد	٥٥
فصل: في كيفية استعمال الحروف والتحذير مما يخالف ذلك	٦٠
باب الراءات واللامات	٦٨
فصل: فيما يجب تفخيمه وبيانه ومراعاته	٧٣
فصل في الإدغام	٨٠
باب الظاءات	٨٥
فصل: في وجوب بيان الضاد من الظاء ونحوهما عند الاقتران	٩٦
باب الميم والنون المشددين والساكنين والتنوين	٩٩

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

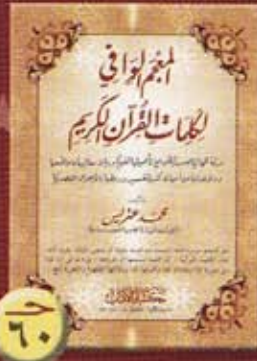
www.moswarat.com



ح ٣٠



ح ٥



ح ٦٠



ح ٩



ح ٤



ح ٨



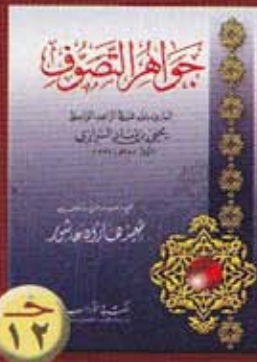
ح ٦



ح ٦



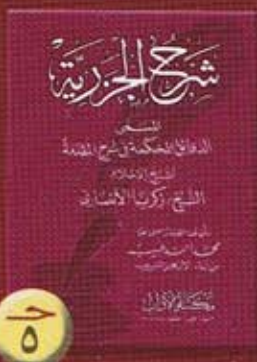
ح ٣



ح ١٢



ح ٤



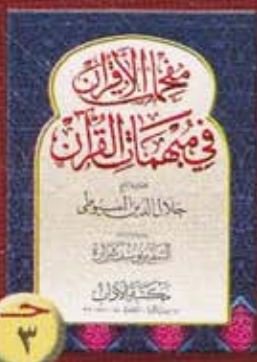
ح ٥



ح ٥



ح ٣



ح ٣



ح ٣